جـــــــــامـــــــــعة الجـــزائـــــر 03
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
قسم الدراسات الدولية

المبادرة الجزائرية في إصلاح المنظمات الإقليمية : الاتحاد الافريقي نموذجا 2001-2021

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبة:
كواشي وهيبة

إشراف الدكتورة:
د. بودي نبيلة

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
أمينة رباحي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر3	رئيسا
نبيلة بودي	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر3	مشرفا ومقررا
مخلوف ساحل	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر3	عضوا مناقشا
أمينة إيجر	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر 3	عضوا مناقشا
مراد بوعباش	أستاذ التعليم العالي	المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة	عضوا مناقشا
حمزة نش	أستاذ محاضر أ	جامعة تيسمسيلت	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2022-2023

شكر وعرفان

نحمد الله العلي القدير ونشكره على منته وفضله أن وفقنا في إعداد هذه الأطروحة ، فله الحمد في الأول والآخر.

ومصداقا لقوله ﷺ ﴿ لايشكر الله من لم يشكر الناس﴾ فإنه من دواعي الإحترام والتقدير والإعترافه بالجميل أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى أستاذتي الفاضلة الدكتورة بودي نبيلة نظير توجيهاتها ونصائحها القيمة وحسن معاملتها.

كما أشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبول مناقشة هذه الأطروحة .

كما أتوجه بالشكر إلى أساتذتي الكرام الذين تكونت على أيديهم من الإبتدائي إلى الجامعة.

إلى كل من أنار دربي ومشواري العلمي ولو بكلمة.

﴿وهيبة﴾

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: المنظمات الدولية الإقليمية مقاربة مفاهيمية

المطلب الأول: مفهوم المنظمات الدولية الإقليمية

المطلب الثاني: المنظمات الإقليمية: الخصائص الأنواع و المبادئ

المبحث الثاني: منظمة الاتحاد الافريقي دراسة بنيوية

المطلب الأول: أهداف و مبادئ منظمة الإتحاد الإفريقي

المطلب الثاني: الهيكلة المؤسساتية لمنظمة الإتحاد الإفريقي

المبحث الثالث: التأسيس النظري للدراسة

المطلب الأول: النظرية الوظيفية و النيو مؤسساتية في دراسة المنظمات الإقليمية

المطلب الثاني: التفسير البنائي للمنظمات الإقليمية

المطلب الثالث: نظرية الدور

الفصل الثاني: مقومات الدور الجزائري في تفعيل منظمة الإتحاد الإفريقي

خطة الدراسة

المبحث الأول : الدور الجزائري في تأسيس منظمة الإتحاد الإفريقي

المطلب الأول: الجهود الجزائرية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية

المطلب الثاني: دور الجزائر في تأسيس منظمة الاتحاد الافريقي

المبحث الثاني: دوافع الإهتمام الجزائري بتفعيل منظمة الإتحاد الإفريقي

المطلب الأول: الدوافع السياسية و الدبلوماسية

المطلب الثاني: الدوافع الأمنية و العسكرية

المبحث الثالث: منظمة الإتحاد الإفريقي كإطار للمبادرات الإصلاحية

المطلب الأول: مرتكزات إصلاح منظمة الإتحاد الإفريقي

المطلب الثاني: أجندة الإتحاد الإفريقي للتنمية 2063 كمرجعية لإصلاح المنظمة

المطلب الثالث: إصلاحات كاجامي كمبادرة محورية لإصلاح منظمة الإتحاد الإفريقي

الفصل الثالث: مضامين الدور الجزائري في تفعيل منظمة الإتحاد الإفريقي

المبحث الأول: دور الجزائر في ترتيب أولويات إهتمام الإتحاد الإفريقي على المستوى القاري

المطلب الأول: قضايا السلام والأمن على المستوى القاري

المطلب الثاني: التمثيل الإفريقي على المستوى العالمي

المبحث الثاني: دور الجزائر في إعادة هيكلة الأجهزة الرئيسية لمنظمة الإتحاد الإفريقي

المطلب الأول: إدماج النيباد ضمن هياكل الإتحاد الإفريقي

المطلب الثاني: تفعيل مجلس الأمن والسلم الإفريقي

المبحث الثالث: دور الجزائر في تفعيل الإتحاد الإفريقي على المستويين السياسي والتمويلي

المطلب الأول: تفعيل الإتحاد الإفريقي على المستوى السياسي

المطلب الثاني: تعزيز التمويل الذاتي لمنظمة الإتحاد الإفريقي

الفصل الرابع: تحديات الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل منظمة الإتحاد الإفريقي

المبحث الأول: التحديات على المستوى الوطني

المطلب الأول: التحديات السياسية

المطلب الثاني: التحديات الأمنية

المبحث الثاني: التحديات على المستوى القاري الإفريقي

خطة الدراسة

المطلب الأول: تحديات الجهود الجزائرية لإدارة الملف الأمني

المطلب الثاني: : تحديات الجهود الجزائرية لإدارة الملف التنموي

المبحث الثالث: التحديات على المستوى الإقليمي والدولي

المطلب الأول: التحديات الإقليمية

المطلب الثاني: التحديات الدولية

الخاتمة

قائمة المراجع

مقدمة

مـــــــقـــــــــدمـــــــة

تعتبر المنظمات الدولية الإقليمية فضاء هاما لحفظ الأمن والسلم الدوليين، وتعميق التعاون في كل المجالات السياسية والإقتصادية والثقافية والصحية...، إلا أنها تثير الغموض واللبس من حيث تعريفها، فهل نقصد بها المنظمات التي تقوم بين دول محدودة العضوية؟ أم أنها المنظمات التي تقوم على أساس الجوار الجغرافي بين الدول، أم أنها تلك التي تتعدى الجوار الجغرافي أو التضامن السياسي والعسكري إلى التضامن الطبيعي بين الدول الأعضاء، كما أن المنظمات الدولية الإقليمية تثير اللبس والغموض أيضا من خلال علاقتها بالمنظمات الدولية العالمية، أي أيهما أكثر أهمية وحسما في حفظ السلام والأمن الدوليين.

في هذا السياق يعد الإتحاد الإفريقي أبرز المنظمات الاقليمية لبناء التعاون الإقليمي ومعالجة المشكلات المتفاقمة في القارة الإفريقية، ويمثل قيامه كبديل عن منظمة الوحدة الإفريقية دفعة قوية لإمكانيات إحلال الأمن والسلم في إفريقيا ، عبر إحلال أليات تساهم في دعم العمل الإفريقي الجماعي.

تعمل الجزائر بحكم مكانتها المحورية وإمكاناتها الجغرافية والامنية على المساهمة في حل العديد من القضايا والمشاكل في القارة الافريقية ، حيث تعد منظمة الإتحاد الإفريقي أحد أهم النماذج المعنية بعملية الإصلاح البنيوي والوظيفي، وهي الإطار المؤسساتي الذي تعتمده الجزائر في تأكيد حضورها الدبلوماسي لمواجهة مختلف التحديات التي تواجه القارة على مختلف المستويات الأمنية والتنموية.

لقد فرض تنامي التهديدات الأمنية الجديدة على الجزائر تطوير مقاربات متعددة، خصوصا بالنظر لتزايد هذا النمط من التهديدات في الفضاء الإفريقي، ولذا سعت الجزائر و في إطار ما

يسمى بدبلوماسية القمم إلى العمل على دعم البناء المؤسساتي للإتحاد الإفريقي عبر تفعيل مختلف الأجهزة التابعة له، وعلى رأسها مجلس السلم والأمن الإفريقي، حيث رافعت الجزائر بشكل كبير على تفعيل هذا الجهاز، من أجل مساهمة فاعلة في تعزيز السلم والأمن الإفريقيين، كما إعتمدت على دبلوماسية التنمية كآلية لدعم وتفعيل مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد.

- إشكالية الدراسة:

يعد تفعيل منظمة الإتحاد الإفريقي ذو أهمية بالغة كونه يهدف إلى النهوض بالعمل الإفريقي المشترك، وقد أكدت الجزائر على ضرورة المحافظة على أهداف ومبادئ المنظمة القارية، مع تمكين المنظمة من القيام بمهامها على أكمل وجه في ظل التغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة التي تشهدها القارة الإفريقية خصوصا والعالم عموما.

بناء على ما تقدم يمكن صياغة إشكالية الدراسة كمايلي:

هل ساهمت الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل منظمة الإتحاد الإفريقي لتحقيق أهدافها الأمنية والتنموية؟

تبرز عن الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية كالتالي:

- ماهي الدوافع والأسباب التي تقف وراء الإهتمام الجزائري بتفعيل منظمة الإتحاد الإفريقي؟
- فيما يتمثل دور الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي؟
- ماهي أبرز التحديات الوطنية والإقليمية والدولية التي تحد من دور الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل منظمة الإتحاد الإفريقي؟

- حدود الدراسة:

إن تحديد الإطار الزماني والمكاني للدراسة يعتبر من الجوانب العامة للمعالجة الدقيقة لأي موضوع، وعلى ضوء ذلك سوف يتم إخضاع هذه الدراسة إلى المجال الزماني والمكاني الآتي:

أ- المجال الزماني:

سيتم في هذه الدراسة الإعتماد على دراسة دور الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل منظمة الإتحاد الإفريقي، منذ تأسيس المنظمة سنة **2001**، إلى غاية سنة **2022**، وهي مدة زمنية تمتد لواحد وعشرين سنة، وهي ملائمة لرصد مختلف الأدوار التي ساهمت من خلالها الجزائر في تفعيل منظمة الإتحاد الإفريقي.

المجال المكاني:

حيث تم إختيار منظمة الإتحاد الإفريقي كمجال مكاني لدراسة دور الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل المنظمات الإقليمية، حيث يعتبر الإتحاد الإفريقي من أبرز وأهم المنظمات الإقليمية على المستوى الإفريقي.

- الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية سيتم الإعتماد على الفرضيات التالية:

- ترتبط فعالية الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي بمكانة ودور الجزائر في إفريقيا.
- تقوم فعالية ونجاح الدور الجزائري على المساهمة المالية للجزائر في المنظمة.

- تساهم تحديات البيئة الوطنية والإقليمية والدولية في محدودية فعالية الدبلوماسية الجزائرية في إصلاح منظمة الإتحاد الإفريقي.

- الإطار النظري و المنهجي للدراسة:

تفرض طبيعة الدراسة على الباحث إعتماد مزيج من النظريات و الإقترابات، إضافة إلى الأدوات المنهجية المعتمدة في الدراسة الميدانية، ويمكن توضيح ذلك من خلال مايلي:

سيتم في هذه الدراسة إعتماد النظرية الوظيفية التي تعتبر من أهم النظريات التي قدمت تصورا عن التنظيم الدولي، كما تعتبر النظرية الوظيفية الجديدة إمتدادا للنظرية الوظيفية التقليدية، وهي نظرية هامة تمكن من فهم واقع التكتلات الإقليمية، ومن هنا نرى بأهمية هذه النظريات في تفسير التكامل الإقليمي في إفريقيا عبر منظمة الإتحاد الإفريقي

كما سيتم الإعتماد في هذه الدراسة على مقترب الدور **Kalevi Holsti**، حيث يركز هذا الإقتراب على أداء الدور عبر التركيز على السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا، وكذا تصورات الدور من خلال تقديم مختلف التصورات الخاصة بصناع القرار الجزائري على مستوى منظمة الإتحاد الإفريقي، إضافة لمصادر الدور عبر تقديم مختلف الدوافع والمبررات الخاصة بالدبلوماسية الجزائرية في تفعيل منظمة الإتحاد الإفريقي. وأخيرا توصيف الدور عبر تقديم مختلف الرؤى الإقليمية والدولية من الدور الجزائري في تفعيل الإتحاد الإفريقي.

- أهمية الدراسة:

تظهر الدراسات والأدبيات بأن تفعيل المنظمات الدولية الإقليمية أصبح يحظى بأهمية متزايدة، وذلك نتيجة دعوة العديد من الباحثين إلى ضرورة الإنتقال في دراسة المنظمات الإقليمية من الجانب الوصفي الشكلي إلى التركيز على دور هذه المنظمات. وفي ضوء ذلك يشكل موضوع الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل منظمة الإتحاد الإفريقي أهمية يمكن رصدها على النحو التالي:

أ- الأهمية العلمية:

- أهمية الإنتقال في دراسة المنظمات الدولية الإقليمية من التركيز على كيفية النشأة والتأسيس إلى دراسة تفعيل أداء هذه المنظمات.

- أهمية الوقوف عند أهم النظريات التي تناولت المنظمات الدولية الإقليمية في حقل العلاقات الدولية، بالنظر لتنامي ظاهرة التكتلات الإقليمية.

ب-الأهمية العملية :

- أهمية تحليل الجهود الدبلوماسية الجزائرية في إطار دعم البنية المؤسساتية لمنظمة الإتحاد الإفريقي وتفعيلها والعمل على إصلاحها.

- أهمية تقييم دور المنظمة من خلال تقييم الجانب المؤسساتي والوظيفي، ومعرفة ثقلها الفعلي على المستوى الدولي.

- أهـــداف الدراسة:

تعمل هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، والتي يمكن توضيحها كمايلي:

- تحديد أهم المرتكزات المعرفية المتعلقة بدراسة موضوع تفعيل المنظمات الدولية الإقليمية.

- توضيح مختلف الأدوار والجهود الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي.

– رصد أبرز التحديات الوطنية والإقليمية والدولية التي تواجه الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل منظمة الإتحاد الإفريقي.

– مبررات إختيار الموضوع:

ترجع أسباب إختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية، وذلك على النحو التالي:

أ– الأسباب الذاتية:

– طبيعة التخصص الذي ينتمي إليه الباحث وهو العلاقات الدولية ، حيث تدخل هذه الدراسة ضمن إطار دراسة السياسات الخارجية الإقليمية للدول.

– الرغبة في البحث في مختلف القضايا التي تهتم بالقارة الإفريقية، عبر دراسة دور الدبلوماسية الجزائرية على مستوى منظمة الإتحاد الإفريقي.

ب– الأسباب الموضوعية:

– البحث حول أهم الخلفيات و الدوافع الجزائرية للإهتمام بتفعيل منظمة الإتحاد الإفريقي.

– البحث في سبل وطرق إصلاح منظمة الإتحاد الإفريقي كإطار مؤسساتي مشترك لجميع الدول الإفريقية، وإبراز الدور الجزائري في هذا المجال.

– الدراسات السابقة:

إن الإطلاع على البحوث والدراسات السابقة حول الموضوع قد يفيد الباحث في بناء أساس منهجي سليم لموضوعه، وكذا إضافة قيمة معرفية جديدة في الموضوع المدروس، ومن أهم الدراسات التي تناولت دور الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل الإتحاد الإفريقي مايلي:

1- الدراسة الأولى: دراسة للدكتور إدريس عطية ، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية نوقشت سنة 2014 على مستوى قسم الدراسات الدولية بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر 03، والموسومة ب: **"مقاربة الجزائر في هندسة الأمن الإفريقي"** . حيث حاول الباحث الإجابة على مجموعة من التساؤلات، وهي كالتالي:

- كيف يتحدد دور الجزائر في هندسة الأمن الإفريقي ؟

- ما هو دور الدبلوماسية الجزائرية في إدارة النزاعات الإفريقية؟

- على أي أساس تتحدد الإدراكات والتصورات الجزائرية عن المشكلة الأمنية في إفريقيا؟

- فيما تكمن رهانات المقاربة الجزائرية في التعامل مع التحديات الأمنية في إفريقيا؟

وقد توصل الباحث في هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن الجزائر تسهم بدور مركزي وأساسي في هندسة الأمن الإفريقي بشكل شامل ومتعدد الجوانب.

- مركزية البعد الأمني في السلوك الخارجي للجزائر تجاه القارة الإفريقية.

- من خلال تصوراتها نحو العمل الجماعي تلعب الدبلوماسية الجزائرية من خلال المؤسسة القارية الجديدة التي تحولت من الوحدة إلى الإتحاد الإفريقي، وذلك عبر حضورها الفعال على مستوى أجهزة ومؤسسات الإتحاد الإفريقي.

2- الدراسة الثانية: دراسة للدكتورة العمري آمال ، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية نوقشت سنة 2020 بجامعة الكنيسة المسيحية كانتومبري في إنجلترا ، والموسومة ب: **" الجزائر ومنظمة الإتحاد الإفريقي: بين الأمن والتكامل الإقتصادي: قراءة في المنظور**

النيو وظيفي والمنظور الإقليمي" . حيث حاول الباحث الإجابة على مجموعة من التساؤلات، وهي كالتالي:

– كيف تمت عملية التكامل الإقليمي والإقتصادي على مستوى الإتحاد الإفريقي ؟

– ما هو دور الجزائر بإعتبارها دولة عضو في خطط التكامل على مستوى الإتحاد الإفريقي ؟

– ماهي أبرز التحديات التي تواجه مسار التكامل الإقليمي على مستوى منظمة الإتحاد الإفريقي؟

وقد توصلت الباحثة في هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

– أن التكامل الإقليمي على مستوى الإتحاد الإفريقي لايزال يواجه العديد من التحديات أبرزها فقر معظم الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي، وكذا الميزانية المحدودة للإتحاد، وعدم إستقرار غالبية الدول الإفريقية.

– كشفت الدراسة عن عدم وجود إرادة سياسية تجاه الإتحاد الإفريقي.

– مكانة الجزائر الداعمة والفاعلة للأمن في إفريقيا، وذلك عبر منظمة الإتحاد الإفريقي، حيث نجحت الجزائر في تقديم مقاربتها الأمنية حول مكافحة الإرهاب على مستوى جدول أعمال الإتحاد الإفريقي.

3– الدراسة الثالثة: للدكتور يحي زوبير، وهي ورقة بحثية في إطار كتاب جماعي موسوم **بالإتحاد الإفريقي في ظل الثورات العربية: تقييم للسياسة الخارجية والأهداف الأمنية لجنوب إفريقيا وإثيوبيا والجزائر** الصادر سنة 2013، حيث كانت الورقة البحثية موسومة ب:**" الجزائر و الإتحاد الإفريقي"** . حيث حاول الباحث الإجابة على مجموعة من التساؤلات، وهي كالتالي:

– ماهي طبيعة العلاقة بين الجزائر ومنظمة الإتحاد الإفريقي ؟

– ما هو طبيعة العلاقة بين الجزائر والمنظمات الإقليمية الإفريقية بشكل عام؟

– ماهي الإستجابات الجزائرية لدورها على مستوى الإتحاد الإفريقي؟

وقد توصل الباحث في هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

– أن الجزائر قد لعبت دورها المناسب على مستوى منظمة الإتحاد الإفريقي، عبر تقلدها عدد من المناصب القيادية على مستوى الإتحاد الإفريقي.

– تأييد منظمة الإتحاد الإفريقي لمختلف المبادرات الجزائرية حول القضايا الأمنية والتنموية.

بناء على ما تقدم فإن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها ستحاول التركيز على جانب مهم، وهو مدى فعالية الدبلوماسية الجزائرية في فرض نفوذها وتصوراتها في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي.

– تقسيم الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع سيتم الإعتماد على الخطة التالية:

حيث سيتم من خلال الفصل الأول تقديم الإطار المفاهيمي والنظري للمنظمات الإقليمية، بالتطرق لمفهوم المنظمات الدولية الإقليمية وأهم خصائصها البنيوية، البناء الهيكلي لمنظمة الإتحاد الإفريقي وتحديد أهدافه و مبادئه، وأخيرا رصد مختلف التصورات النظرية في أدبيات العلاقات الدولية التي درست المنظمات الدولية الإقليمية، بالتركيز على النظرية الوظيفية و النيومؤسساتية،

والنظرية البنائية، ونظرية الدور كإطار تفسيري لدور الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي.

في الفصل الثاني سيتم رصد مقومات الدور الجزائري في تفعيل منظمة الإتحاد الإفريقي، من خلال وصف مساهمة الجزائر في تأسيس المنظمة، عبر مشاركتها في مختلف المؤتمرات التأسيسية، إضافة إلى معرفة أهم الدوافع السياسية والدبلوماسية والأمنية التي تقف وراء الإهتمام الجزائري بمنظمة الإتحاد الإفريقي، وأخيرا التطرق إلى أبرز المبادرات الإصلاحية للمنظمة، بالتركيز على المحاور الأربع الكبرى التي تضمنها إصلاح كاجامي.

أما في الفصل الثالث سيتم تحليل أهم مضامين الدور الجزائري في تفعيل منظمة الإتحاد الإفريقي، عبر رصد الدور الجزائري في ترتيب أولويات إهتمام المنظمة على المستوى القاري، بالتركيز على قضايا السلام والأمن، والتمثيل الإفريقي على المستوى العالمي، إضافة لدور الجزائر في إعادة هيكلة الأجهزة الرئيسية للمنظمة خاصة مجلس السلم والأمن الإفريقي، وإدماج النيباد ضمن هيكلة منظمة الإتحاد الإفريقي، وأخير دورها في تفعيل المنظمة على المستوى السياسي والتمويلي.

وأخيرا سيتم في الفصل الرابع العمل على إبراز أهم التحديات التي تواجه الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل الإتحاد الإفريقي، على المستوى الوطني سياسيا وأمنيا، وإقليميا التنافس الإقليمي بين الجزائر والمغرب وتونس على الريادة في منظمة الإتحاد الإفريقي، ودوليا من خلال إبراز تأثير توجهات السياسة الفرنسية والأمريكية في إفريقيا على الأداء الجزائري، والتغلغل الإسرائيلي في منظمة الإتحاد الإفريقي.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

إنطلاقا مما تمليه المعالجة الموضوعية للدراسة، سيتم من خلال هذا الفصل تقديم الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة المنظمات الإقليمية، بالتعرف على مفهوم المنظمات الدولية الإقليمية وأهم خصائصها البنيوية، وتحديد مكانتها ضمن التنظيم الدولي، وسيتم إعتماد منظمة الإتحاد الإفريقي كنموذج للدراسة، والتطرق إلى مختلف التصورات النظرية في أدبيات العلاقات الدولية التي حاولت دراسة المنظمات الدولية الإقليمية بالتركيز على النظرية النيومؤسساتية، والنظرية الوظيفية والنظرية البنائية، ونظرية الدور.

المبحث الأول: المنظمات الدولية الإقليمية مقاربة مفاهيمية

سيتم من خلال هذا المبحث تقديم مقاربة مفاهيمية لمفهوم المنظمات الإقليمية، عبر تحديد طبيعة المنظمات الدولية الإقليمية وخصائصها، وصولا إلى تحديد أهميتها كفاعل في النظام الدولي.

المطلب الأول: مفهوم المنظمات الدولية الإقليمية

بدأت دراسة المنظمات الدولية منذ منتصف الخمسينات من القرن العشرين كممارسة تصنيفية للصلاحيات والبنيات المختلفة للمنظمات الدولية القائمة، وقد خضعت تبعا لذلك فريسة لهيمنة المحامين الدوليين، ومع دخول ما دعته حوليات نظريات العلاقات الدولية بالنقاش حول النظم، تحول النظر نحو الصور الكبرى لدراسة تنظيم المجال الدولي، وقد تحول هذا النقاش إلى ميدان معركة بين براديمات العلاقات الدولية المختلفة، أما اليوم فتعود عدسات منظري العلاقات الدولية من جديد للتركيز على المميزات المتعلقة بهته المنظمة الدولية أو تلك ولكن بتطلعات مختلفة، فبدلا من فهم المنظمات الدولية كهياكل تقنية لتفاعلات الدول، يتم الآن التنظير لها كوكلاء وكمكونات لبنى عالمية. كما حدث تحول في بؤرة التركيز نحو مسألة كيفية خلق المنظمات الدولية للشروط

التي تحيط بسلوك الدول والفواعل العالمية الأخرى، ويميل الباحثون اليوم إلى التخلي عن النظرة غير المسيسة للمنظمات الدولية، و إعتبارها على العكس من ذلك فواعل سياسية بإمتياز.([1])

يمكن تصنيف التعريفات التي قدمت للمنظمات الدولية إلى جانبين أحدهما يركز على الجانب الهيكلي والآخر يركز على الجانب الوظيفي.

الفرع الأول: المفهوم الهيكلي و الوظيفي للمنظمات الدولية:

يركز هذا الإتجاه على إعتبار المنظمة الدولية بأنها جهاز أو مؤسسة تنشأها مجموعة من الدول، وتخول لها بعض الصلاحيات والوسائل للقيام بالمهام المنوطة بها، وهذه الصلاحيات غالبا ما تكون مستقلة عن صلاحيات الدول الأعضاء.

– يعرف الدكتور **محمد المجدوب** المنظمات الدولية بأنها:" تنظيم دولي تتفق مجموعة من الدول وبموجب ميثاق أو معاهدة على إنشائه أو منحه الصلاحيات اللازمة للإشراف جزئيا أو كليا على بعض شؤونها المشتركة، والعمل على توثيق أواصر التعاون والتقارب فيما بينها، والقيام بتمثيلها والتعبير عن مواقفها ووجهات نظرها في المجتمع الدولي."([2])

– كما يعرف الدكتور **علي صادق أبو هيف** المنظمات الدولية بأنها: تلك المؤسسات المختلفة التي تنشأها مجموعة الدول على وجه الدوام للإضطلاع بشأن من الشؤون الدولية العامة المشتركة."([3])

---

[1]:محمد الصديق بوحريص، محمد حمشي،" المعرفة، الممارسة والسلطة: إعادة التفكير في الأجندة الجديدة لدراسة المنظمات الدولية". **المجلة الجزائرية للأمن و التنمية**. ع10، 2017، ص 605.

[2]: مبروك غضبان، **التنظيم الدولي والمنظمات الدولية: دراسة تحليلية وتقييمية لتطور التنظيم الدولي ومنظماته**.(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1994)، ص 19.

[3]: **المكان نفسه**.

– في حين يعرف الدكتور **خليل إسماعيل الحديثي** المنظمات الدولية بأنها:" هيئة تستطيع أن تفصح بصورة مستديمة عن إرادة تتميز من الوجهة القانونية عن إرادة أعضائها، وهي وليدة إتفاق منشئ لإختصاصاتها بإعتبارها وسيلة من وسائل التعاون الإختياري بين الدول في مجال أو مجالات معينة إتفقت إرادات الدول الأعضاء على تحديدها."([1])

يتضح مما سبق من التعاريف أنها ركزت على الجانب الوصفي في تحديد مفهوم المنظمات الدولية، وهي تركز على عناصر أو أركان المنظمة، وبالتالي فهي تعريفات هيكلية أو شكلية.

في حين يرك الإتجاه الثاني على البعد الوظيفي للمنظمة الدولية، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى بعض التعريفات كمايلي:

– يعرف الأستاذ **قودريش ليلاند(Goodrich Leland)** المنظمة بأنها تمثل منهج عمل، وأن المنظمات الدولية ليست غايات في حد ذاتها، وإنما هي وسائل تم إختيارها من طرف الحكومات لتحقيق الأهداف العامة، أي أن المنظمة " عبارة عن مؤسسة تعاونية وتندرج عموما في صنف الجمعيات أو الفيدراليات بدلا من تصنيفها تحت الإتحادات الفيدرالية مثل النظام الفيدرالي الأمريكي أو الألماني."([2])

يتضح من خلال تعريف الأستاذ **ليلاند Leland** أن أهمية المنظمات الدولية ترجع بالنظر للدور المتوقع أن تقوم به، ومدى فعاليتها في تحقيق أغراضها، وشروط عملها ونجاحها، والأثر الذي يمكن أن تحدثه على المحيط أو البيئة الدولية.

[1]:خليل إسماعيل الحديثي، **الوسيط في التنظيم الدولي**(العراق: منشورات جامعة الموصل، 1991)، ص11.

[2]:غضبان، **مرجع سابق**، ص 20.

– يعرف الأستاذ **ستانلي هوفمان (Stanley Hoffmann)** المنظمة الدولية بأنها:" كافة صور التعاون بين الدول، المتجهة من خلال تضافرها نحو تحقيق وضع معين في المجتمع الدولي، والمنشأة بإرادتها والعاملة في وسط الدول هي أشخاصه القانونية الأساسية."([1])

– يعرف الأستاذ **ميشال فيرالي(Michel Virally)** المنظمة الدولية بأنها:" جمعية من الدول أحدثت على أساس إتفاقية بين أعضائها ومزودة بمجموعة من الأجهزة الدائمة، المكلفة بتتبع الإنجاز لأهداف الصالح المشترك، بواسطة التعاون فيما بينها."([2])

على ضوء ما تقدم من التعريفات بين إتجاه هيكلي وآخر وظيفي في تحديد المنظمة الدولية يمكن الخروج بالتعريف الإجرائي التالي للمنظمة الدولية بإعتبارها:" ذلك الكيان الدائم الذي تقوم الدول بإنشائها من أجل تحقيق أهداف مشتركة، وهو ما يتطلب توفر إرادة ذاتية مستقلة لهذا الكيان، وتتأسس المنظمة الدولية على البعد التعاوني بين الدول ومنطق الوجود و الإستمرارية وفعالية الأداء."

الفرع الثاني: مفهوم المنظمات الإقليمية:

لم تضع المواثيق الدولية تعريفا محددا للمنظمات الإقليمية، مما أدى إلى إنقسام الفقه الدولي حول ضرورة إيجاد تعريف، فبعض الفقهاء يرى أنه من الأفضل عدم وضع تعريف للمنظمات الإقليمية حتى يضل مفهومها عاما يشمل كافة التجمعات والمنظمات والتكتلات و الإتفاقيات الإقليمية سواء التي تجمع دولا متجاورة جغرافيا أو غير المتجاورة جغرافيا، وإن كان لها مصالح مشتركة. بينما يرى غالبية الفقهاء ضرورة تعريف المنظمات الإقليمية وتحديد عناصر قيامها، حتى يمكن تلافي الخلط بينها وبين الصور الأخرى من صور التعاون الدولي، ويعتبرون شرط التجاور

[1]: ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**(الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2009)،ص136.

[2]: لطيفة مصباح حمير، **دور المنظمات الدولية في حل مشكلة حقوق الإنسان في عصر العولمة: دراسة تحليلية من رؤية العولمة الإجتماعية**(مصر: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي،2010)، ص 92.

شرطا أساسيا لقيام المنظمة، إلا أن هناك من يرى بأنه ليس شرطا، وإنما يكتفي التقارب السياسي والإيديولوجي، و إسنهداف أغراض مشتركة ومصالح مترابطة خاصة.([1])

لقد إختلف الباحثين في تحديد مفهوم المنظمات الإقليمية، وذلك بسبب تنوع المعايير التي يبني عليها كل إتجاه في تعريفه لهذه الظاهرة، فقد ينظر إلى هذه الظاهرة من منظور جغرافي يتطلب قيام رابطة جغرافية بين الدول المنظمة للمنظمة الدولية عن طريق الجوار الجغرافي أو المجال المكاني، وكذلك قد يتم الأخذ بمعايير و إعتبارات أخرى سواء كانت سياسية أو حضارية أو مذهبية أو عرقية أو إقتصادية.

أولا :المعيار الجغرافي كمرجعية لتحديد مفهوم المنظمات الإقليمية:

- يؤكد الباحث المعروف **كارل دويتش karl Deutsch** على أن مصطلح المنظمات الإقليمية يقتصر على ما يسمى بالمنطقة، وهو تعبير غامض، والمنطقة عبارة عن عدد قليل من الدول يجمع بينها بعض الروابط الجغرافية والثقافية والتاريخية، أو تربطها بعض العلاقات الإقتصادية والمالية، أو تجمعها مبادئ الحرية السياسية وما أشبه ذلك أو مزيج من كل هذا."([2])

- يعرف الأستاذ **محمد شوقي عبد العال** المنظمة الإقليمية بإعتبارها:" هيئة دائمة أنشأتها بمعاهدة دولية مجموعة من الدول المتجاورة جغرافيا والمرتبطة فيما بينها بروابط التاريخ والمصالح والأهداف المشتركة لتنمية علاقاتها المتبادلة والحفاظ على السلم والأمن في منطقتها."([3])

---

[1]: حنان طهير،" المنظمات الدولية والإقليمية دراسة وصفية تحليلية: منظمة الإتحاد الإفريقي نموذجا". **مجلة روت للعلوم التربوية والإجتماعية**. م5، ع 10، 2018، ص 162.

[2]: مخلد عبيد المبيضين، **الإتحاد الأوربي كظاهرة إقليمية متميزة**(الأردن: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع،2012)، ص 18.

[3]: محمد شوقي عبد العال،" التنظيم الإقليمي العربي: دراسة في أزمة الفعالية". **مجلة شؤون عربية**.ع1997،91، ص 27.

يتضح مما سبق أن المعيار الجغرافي في تحديد مفهوم المنظمات الإقليمية مهم، وينطبق على الكثير من الحالات غير أن ظهور منظمات إقليمية غير مرتبطة بمنطق التجاور الجغرافي أكد محدودية هذا المعيار.

في نفس السياق يرى **بطرس غالي** أن إستلزام الجوار الجغرافي بديهي في تعريف المنظمات الإقليمية حيث إعتبرها:" مجموعة من الإتفاقات الإقليمية المنتجة لهيئات دائمة التي تضم في منطقة جغرافية معينة عددا من الدول التي تجمع بينها روابط التجاور والمصالح المشتركة، والتقارب الثقافي واللغوي والروحي، وتتعاون جميعا على حل ما قد ينشأ من منازعات حلا سلميا، وعلى حفظ السلم والأمن في منطقتها وحماية مصالحها وتنمية علاقاتها الإقتصادية والثقافية".([1])

ثانيا: التضامن كأساس لتحديد مفهوم المنظمات الإقليمية:

يعرف الباحث **مفيد محمد شهاب** المنظمات الإقليمية بأنها:" مجتمع إقليمي يضم مجموعة من الدول المتجاورة المتضامنة التي تعمل من أجل حفظ الأمن والسلم الدوليين، ودعم التعاون في المجالات الإقتصادية والإجتماعية، وعلى هدى من أهداف ومبادئ الأمم المتحدة وبتنسيق منها."([2])

في هذا السياق أيضا تعرف المنظمات الإقليمية على أنها:" وسيلة من وسائل التعاون الدولي المخطط له يقوم على الوحدة الإقليمية لمجموعة الدول الداخلة فيه، وغالبا ما تعرض بديلا من العالمية الشاملة التي تعتبر وسيلة من وسائل التعاون الدولي المنظم قوامه وحدة المشكلة الإنسانية لمجموعة الدول الداخلة فيه."([3])

---

[1]: أمينة بن حوة،" العلاقة بين منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في المجال الأمني". **مجلة البحوث والدراسات القانونية و السياسية**. ع08، 2015، ص365.

[2]: معمر بوزنادة، **المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي**(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1992)،ص49.

[3]: المبيضين، **مرجع سابق**، ص 19.

ثالثا :السيادة كمرجعية لتحديد مفهوم المنظمات الإقليمية:

– يعرف الباحث **علي صادق أبو هيف** المنظمات الإقليمية:" بأنها نوع من الإتحاد أو التعاهد الدولي لا يمس في شيء حرية و إستقلال الدول الداخلة فيها، وتتخذ منها هذه الدول أداة لتوثيق علاقاتها والتنسيق فيما بينها، في مختلف نواحي نشاطها الحيوي، كما تستند إليها للدفاع عن مصالحها، وعن كيانها السياسي والإقليمي ضد كل عدوان أجنبي".([1])

– كما يعرف الباحث **مصطفى عبد الله خشيم** المنظمات الإقليمية بأنها:" تلك التنظيمات التي تهدف من ناحية إلى زيادة التنسيق، والتعاون بين أعضائها الذين يتمتعون بالسيادة و الإستقلال، وتهدف من ناحية أخرى إلى المحافظة على الأمن والسلم والدوليين".([2])

كما أن ثمة تعريف يركز على موضوع السيادة للدول الأعضاء في المنظمة الإقليمية من خلال تعريفه لها بأنها:" كل شخص قانوني دولي ينشئ عن طريق اتفاقية دولية جماعية ، أطرافها دول تجمع بينها مقومات التضامن الاجتماعي أو الجوار الجغرافي بغية تحقيق أهداف مشتركة للدول الأعضاء فيه، والتي لا تنتقص سيادتها بالرغم من انضمامها إلى هذا التجمع الذي يتمتع بإرادة ذاتية مستقلة يتم التعبير عنها من خلال أجهزة دائمة تمكنها الاضطلاع بالمهام المنوطة بها".([3])

ويحدد أصحاب هذا الاتجاه العناصر التي ينبغي توفرها في أي منظمة إقليمية في التالي:([4])

- إرتكاز المنظمة الإقليمية إلى معاهدة جماعية ، أطرافها الدول.
- توافر مقوما التضامن الاجتماعي و الجوار الجغرافي بين تلك الدول.

---

[1]: سعد الزروق الرشيد الأنصاري، "فاعلية المنظمات الدولية الإقليمية في ظل تحولات النظام الدولي: دراسة حالة جامعة الدول العربية". **مجلة جامعة الزيتونة**.ع18، 2016، ص7.

[2]: **المرجع نفسه**، ص08.

[3]: عبد القادر نابي، **دور جامعة الدول العربية في الحفاظ على السيادة الإقليمية للدول الأعضاء**، أطروحة دكتوراه غير منشورة،(قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان،2015)، ص22.

[4]: المكان نفسه.

- تمتع المنظمة الإقليمية بصفة الاستمرارية.

يتضح مما تقدم من التعريفات أن كل إتجاه ركز على معيار معين في تعريفه للمنظمات الدولية، غير أن التعريف الواسع للمنظمات الإقليمية يجب أن يجمع عدة معايير، وهو ما يشير إليه الأستاذ **عمر سعد الله** في تعريفه للمنظمات الإقليمية، فقد إعتمد على ثلاثة معايير، وهي المعيار الجغرافي، المعيار الحضاري، والمعيار الوظيفي ليقدم التعريف التالي للمنظمات الإقليمية بإعتبارها :" تجمعات إقليمية تضم من الدول المتجاورة والمتضامنة التي تعمل من أجل السلم والأمن الدوليين، ودعم التعاون في المجالات الإقتصادية والثقافية، ومن أهداف هذه المنظمات سعيها إلى توثيق الصلات بين الدول الأعضاء وصيانة إستقلالها، والمحافظة على أمن المنطقة وسلامتها في مختلف المجالات السياسية و الإقتصادية والثقافية والإجتماعية والصحية".([1])

على ضوء ما تقدم من تعريفات ورغم التباين في تحديد مفهوم المنظمات الدولية الإقليمية، إلا أنه يمكن الخروج بالتعريف الإجرائي التالي للمنظمة الإقليمية بإعتبارها:" تلك المنظمة الجزئية التي لا تضم في عضويتها إلا عددا محدودا من الدول، نظرا لوجود رابطة تضامن محددة تجمع فيما بينها، وتتأسس المنظمة الإقليمية على منطق التجاور الجغرافي عادة، وكذا وجود رغبة مشتركة من الدول الأعضاء للتعاون في مختلف المجالات، إضافة إلى توافق أهدافها ومبادئها مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة".

[1]: بن حوة، **مرجع سابق**، ص366.

المطلب الثاني: المنظمات الإقليمية: الخصائص الأنواع و المبادئ

الفرع الأول: الخصائص البنيوية والوظيفية للمنظمات الإقليمية

رغم التباين الكبير حول تحديد مفهوم المنظمة الدولية الإقليمية، غير أن هناك إتفاقا إلى حد كبير حول العناصر اللازم توفرها لقيام المنظمة الإقليمية، ويمكن توضيح هذه العناصر من خلال مايلي:

أولا : الخصائص البنيوية للمنظمات الإقليمية:

1-العنصر التنظيمي:

يبنى عنصر التنظيم على شرط الدوام والإرادة الذاتية، فحيث أن الغرض من إنشاء المنظمة الدولية هو تحقيق مصالح مشتركة ومستمرة، وهو ما يستلزم وجود دائم ومستمر يؤكد وجود المنظمة الدولية و إستقلالها عن إرادة أعضائها، ويتأكد وجود الإرادة الذاتية عن طريق الإعتراف لها بإختصاصات تظهر وتؤكد وجود هذه الإرادة الذاتية بصورة جلية في المسائل الإدارية والمالية، وكذلك عندما ينص الميثاق على قاعدة الأغلبية لصدور قرارات المنظمة، وتضعف هذه الإرادة عندما يستلزم الميثاق موافقة جميع الأعضاء بالأغلبية المطلقة لصدور جميع وبعض قرارات المنظمة.([1])

2-عنصر الإستمرارية:

يجب أن تتصف المنظمة بالإستمرارية، وليست محددة في فترة زمنية محددة، أو لديها غرض معين، أي بمعنى يمثلها وجود أمانة عامة، وإذا لم يوجد هذا العنصر فتصبح المنظمة مؤتمر دولي، و إشتراط إستمرارية المنظمة قصد بها رعاية المصالح المشتركة والمستمرة لأعضائها، كما

[1]:إيمان أحمد علام، **التنظيم الدولي الإقليمي**(مصر: مركز التعليم المفتوح لجامعة بنها،2012)،ص10.

أن هذا الإستمرار هو وحده الكفيل بتحقيق إستقلال المنظمة في مواجهة أعضائها بعكس الحال إن لم تكن مستمرة، فإنها تظل مرتبطة بإرادة الدول بالنسبة لكل تصرف يصدر عنها ، وهو ما يتنافى مع عنصر أساسي في المنظمة الدولية وهو عنصر الإرادة الذاتية.([1])

3-عنصر الأهداف المشتركة:

تعد هذه الأهداف هي الأغراض المشتركة التي أنشئت المنظمة من أجل تحقيقها وإشباع رغبات الدول المكونة لهذه المنظمة، وهذه الأهداف قد تكون سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية أو ثقافية أو أمنية، وقد تجمع المنظمة بين هذه الأهداف.

4-عنصر الرابطة الموحدة:

تكون العضوية في المنظمات الإقليمية محدودة بموجب ضوابط أو معايير معينة وفقا لما ورد في ميثاق إنشائها، ومن بين هذه الضوابط والمعايير الموقع الجغرافي أو وحدة الدين أو الإنتماء الإيديولوجي المشترك وهكذا فإن مصطلح الإقليمية هنا لا يقتصر على وحدة الإقليم فقط، وإنما يعني وحدة اللغة الدين أو الجنس أو القومية وهكذا..([2])

5-عنصر الدولية:

يشترط أن يكون الأعضاء في المنظمة الإقليمية دول مستقلة وليس هيئات بين الأفراد، أو هيئات غير حكومية خاصة أو عامة كالشركات الخاصة والهيئات الخيرية التي تنشأ من دول معينة كالصليب الأحمر الدولي.

[1]: الأنصاري، **مرجع سابق**، ص9.

[2]:علام، **مرجع سابق**، ص12.

6-عنصر الإتفاقية:

إن الإتفاقية الدولية المنشأة للمنظمة الإقليمية هي تعبير عن موافقة الدول الإختيارية المكونة لها، فإن إتحاد إرادات هذه الدول حول نشأة المنظمة وأهدافها ومبادئها و إختصاصاتها وأسلوب عملها أمر لازم لقيامها، أي بمعنى ضرورة وجود إتفاق منشئ للمنظمة (ميثاق بروتوكول) ولكل منظمة دولية إقليمية وثيقة مكتوبة تضمن تحديد أهدافها وسلطاتها ومبادئها.

7-عنصر الشخصية القانونية:

يجب أن تتمتع المنظمات الإقليمية بالشخصية القانونية، وذلك في الحدود اللازمة وبالقدر الملائم لتمكينها من القيام بوظائفها، وتحقيق الأهداف التي قامت من أجلها.([1])

ثانيا: الخصائص الوظيفية للمنظمات الإقليمية:

إضافة إلى هذه الخصائص المذكورة أعلاه، تتميز المنظمات الدولية بمجموعة من الخصائص الوظيفية، والتي يمكن توضيحها من خلال مايلي:

1-التمشي مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة:

أي أن نشاط هذه المنظمات ونشاطها يتلاءم مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، والغرض من ذلك هو إحترام ما قامت الأمم المتحدة من أجله، بإعتبارها المنظمة المسؤولة أساسا عن حفظ السلم والأمن الدوليين، كما أن ذلك يتماشى مع المادة 103 من ميثاق الأمم المتحدة التي تعطي أولوية في التطبيق على الإلتزامات الواردة في إتفاقيات دولية أخرى عند التعارض بينهما.

[1]: الأنصاري، **مرجع سابق**، ص 09.

2-معالجة المسائل المتعلقة بالأمن والسلم الدوليين:

حيث تشير المادة 52 من ميثاق الأمم المتحدة على أن يبذل أعضاء الأمم المتحدة الداخلين في مثل هذه التنظيمات، أو الذين تتألف منهم تلك الوكالات كل جهدهم لتدبير الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق هذه المنظمات الإقليمية، وتجدر الإشارة أيضا أن مفهوم الأمن والسلم الدوليين يجب النظر إليهما في هذا المقام في إطار أكثر رحابة، حيث أن التعاون الذي يشمل المجالات المتعلقة بالإقتصاد و الإجتماع والثقافة والأمور الإنسانية بوجه عام يعتبر وثيق الإتصال بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين، ومن ثم فإن المنظمات التي يقتصر نشاطها على هذه المجالات لا تفقد وصف المنظمة الإقليمية، ولكنها لا تكون منظمة دولية إقليمية عامة، وإنما منظمة دولية إقليمية متخصصة، يعتمد نشاطها على مجال أو مجالات محددة من المجالات المشار إليها.([1])

3-الإختصاص الوظيفي للمنظمات الإقليمية:

إن ممارسة هذه المنظمات الإقليمية لصلاحياتها محدود، ويغلب عليه الطابع التنسيقي، غير أن هذا لا يمنع من تمتع بعضها بإختصاصات مباشرة، كإعطاء دول الجماعات الأوربية سلطة إصدار قرارات ملزمة التطبيق على أراضيها، وهذا ما يسمح بإعطاء هامش حرية أكبر للمنظمة الإقليمية من أجل الإضطلاع بمهامها على أكمل وجه من جهة، كما له الأثر الكبير في جعل قراراتها ملزمة لجميع الأعضاء في المنظمة الإقليمية.([2]).

[1]: محسن أفكيرين، **قانون المنظمات الدولية**،(مصر: دار النهضة العربية،2010)، ص 342.

[2]: نابي، **مرجع سابق**، ص26.

الفرع الثاني: أنواع المنظمات الإقليمية:

يقوم تصنيف المنظمات الإقليمية غالبا على طبيعة الدور الذي تقوم به المنظمة، فمن الضروري الأخذ بعين الإعتبار تعدد الأدوار والأهداف التي تقوم على أساسها المنظمة، بشكل يصعب معه في بعض الأحيان تصنيفها نتيجة لتداخل الأدوار، ولكن يظل للهدف الرئيسي المعلن لقيام المنظمة اليد الطولى في التصنيف ([1]) .

على ضوء ما تقدم يمكن تصنيف أنواع المنظمات الإقليمية كمايلي:([2])

أولا: المنظمات الإقليمية السياسية العامة:

يستند دورها إلى تفعيل العمل الجماعي من خلال الإطار المؤسسي الإقليمي، وتقديم الدعم للعمل المشترك في المحيط الدولي، إلى جانب حل النزاعات والخلافات بين أعضائها الذين ينتمون إلى منطقة جغرافية واحدة، مثل منظمة الإتحاد الإفريقي، ومنظمة الدول الأمريكية ، ومنظمة دول جنوب شرق آسيا(الآسيان).

ثانيا: المنظمات الإقليمية ذات الإتجاه الأمني والعسكري:

يتركز دورها على مبدأ الأمن الجماعي، حيث يكون هدفها توفير الحماية لأعضائها كدول وكمجموعة، ويشترط في هذه المنظمات تماثل الإتجاهات السياسية، مثل منظمة حلف شمال الأطلسي.

ثالثا: المنظمات الإقليمية الوظيفية:

تهدف إلى التركيز على أحد محاور التعاون مثل البعد الإقتصادي، ويشترط في أعضائها أن تنتهج نفس السياسات الإقتصادية، مثل الجماعة الأوربية في مرحلة ما قبل الإتحاد.

---

[1]: المرجع نفسه، ص24.

[2]: إنصاف بن عمران، **الجوانب الإنسانية لسير عمل المنظمات الدولية أثناء النزاعات المسلحة: اللجنة الدولية للصليب الأحمر نموذجا**، أطروحة دكتوراه غير منشورة،(قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة،2014)، ص 31.

الفرع الثالث: مبادئ المنظمات الإقليمية:

ترتبط فعالية أداء المنظمات الدولية الإقليمية بمجموعة من المبادئ العامة، والتي تشترك فيها مع المنظمات الدولية العالمية، فإذا كانت الأهداف أفكارا تسعى المنظمة إلى تحقيقها، فإن المبادئ هي القواعد القانونية التي تلجأ إليها المنظمة لتحقيق هذه الأهداف، وعليه سيتم من خلال هذا العنصر التركيز على المبادئ التي تقوم عليها المنظمات الإقليمية، والمتمثلة فيمايلي:

أولا: مبدأ المساواة والسيادة:

فيجب إعمال مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء في المنظمات الدولية الإقليمية، والمتخصصة في كافة الأجهزة الحكومية الأساسية التابعة لهذه المنظمات، حيث تختلف هذه المنظمات عن المنظمات العالمية شاملة الإختصاص، والمتخصصة، في أن المنظمات الشاملة العالمية والمتخصصة، تأخذ بالأسلوب الأوليغارشي في توزيع المقاعد داخل الجهاز التنفيذي، على أساس التوزيع الجغرافي العادل، أو بحسب مدى أهمية الدولة، بينما المنظمات الإقليمية والمتخصصة تأخذ بالأسلوب الديمقراطي. والحقيقة أن أسلوب التمييز الذي تأخذ به الأجهزة التنفيذية للمنظمات العالمية، لا يؤدي إلى صعوبات عملية في المنظمات الإقليمية، إذ أن العضوية بطبيعتها محدودة، ولذلك فمن الملاحظ أن جميع الدول الأعضاء في تلك المنظمات، تمثل على أساس من المساواة في السيادة داخل جميع الأجهزة الحكومية.([1])

ثانيا: مبدأ حسن النية:

يتطلب مبدأ حسن النية أن الدولة لا تلتزم بشيء إلا إذا كانت راغبة وجادة في تنفيذه بصورة كاملة، فلا تلتزم بمعاهدة إلا إذا كانت راغبة في تنفيذها، أي أن تطبق مبدأ حسن النية في تنفيذ

[1]: أيتن محمود المرجوشي، **تقييم الأداء المؤسسي في المنظمات العامة الدولية**،(مصر: دار النشر للجامعات، 2008)، ص165.

الإتفاقيات الدولية والإقليمية، ويوفر ذلك الثقة المتبادلة بين أعضاء المجتمع الدولي، مما يؤدي إلى تطوير العلاقات الدولية بشكل سليم.([1])

ثالثا: نظام التصويت:

يقتضي إعمال مبدأ المساواة في السيادة بين الدول داخل المنظمات الدولية الإقليمية الأخذ بنظام الإجماع عند التصويت، مع مراعاة المساواة بين الدول الأعضاء في عدد الأصوات المكفول لكل منها، وعلى ذلك فلكل دولة صوت واحد في الجهاز العام، مهما كان حجم الدولة من الناحية السياسية أو الإقتصادية أو العسكرية، ومن ثم فإن الجمع بين نظامي الإجماع والمساواة في عدد الأصوات بين الدول يعوق المنظمات العامة الدولية عن تحقيق أهدافها، وعليه فقد تم على مستوى المنظمات الإقليمية إعادة صياغة المساواة بين الدول على النحو الذي يؤدي إلى تحقيق أعمالها، وقد تم ذلك عن طريق الأخذ بنظام الأغلبية عند التصويت، وتنقسم الأغلبية إلى قسمين: الأغلبية العادية البسيطة، وتتحقق هذه الأغلبية عندما يوافق نصف عدد الأعضاء زيادة عليهم واحد فقط ، من الأعضاء الحاضرين على مشروع القرار. أما الأغلبية المطلقة فتتطلب موافقة ثلثي، أو ثلاثة أرباع الأعضاء الحاضرين. ويمكن الإشارة إلى أن بعض المنظمات الإقليمية تتخلى أحيانا على مبدأ المساواة بين الدول في عدد الأصوات المكفولة لكل منها، فبعض المنظمات الإقليمية تعتمد على قاعدة وزن الأصوات، وهذه السلطة غير المتساوية في التصويت تعطي الحق لكل دولة عضو في التأثير على صنع القرار. ([2]).

[1]: سهيل حسين الفتلاوي، **نظرية المنظمة الدولية**،(الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع،2011)، ص 223.

[2]: المرجوشي، **مرجع سابق**، ص167.

رابعا: مبدأ تسوية المنازعات الإقليمية بالطرق السلمية:

لقد أفردت غالبية مواثيق المنظمات الدولية الإقليمية نصوصا ومواد خاصة بتسوية النزاعات الدولية تسوية سلمية، بل أن بعض هذه المنظمات قد أنشأ أجهزة خاصة بتسوية هذه النزاعات توخيا للوصول إلى أفضل الحلول لمشاكل الدول الأعضاء ومنازعاتها، وبهدف تحقيق أهداف هذه المنظمات التي جاءت إستجابة للحاجة الإنسانية في تحقيق التعاون على مختلف الأصعدة، و في شتى المجالات بغية الوصول إلى الهدف الأسمى والأعظم ألا وهو العيش بطمأنينة وسلام، هذا الهدف الذي دعت إليه وسعت إلى إدراكه الأديان السماوية والحركات الفكرية والسياسية وعلى مر العصور، وكل بما يتلاءم وقدرته والظروف المحيطة به.([1])

خامسا: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

إن إحترام مبدأ إستقلال الدولة وسيادتها يوجب على الدول عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، و إلتزام الدول بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، يضمن للدول جميعا حرية إتخاذ القرارات التي تنسجم ورغباتها، ويمنع الدول من فرض إرادتها على الأخرى، و إحترام هذا المبدأ يعد الركيزة الأساسية في تعزيز مبدأ سيادة الدولة، إن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والذي نص عليه ميثاق منظمة الأمم المتحدة، يؤكد على أن المنظمة الإقليمية ليس لها سلطة عليا فوق الدول، وبناء على ذلك فإن كافة أنواع التدخل المسلح وأشكال التدخل أو محاولات التهديد الأخرى التي تستهدف شخصية الدولة، أو عناصرها السياسية و الإقتصادية والثقافية يعد إنتهاكا للقانون الدولي.([2])

---

[2]:خلف رمضان محمد بلال الجبوري،" دور المنظمات الدولية في تسوية النزاعات". في:https://bit.ly/3oQOJnd ، (18-11-2021).

[2]: الفتلاوي، **مرجع سابق**، ص231.

المبحث الثاني: منظمة الاتحاد الافريقي دراسة بنيوية

سيتم من خلال هذا المبحث تقديم دوافع تأسيس منظمة الإتحاد الإفريقي، وتحديد لأهداف ومبادئ المنظمة ، إضافة إلى تحليل مختلف الأجهزة والبنية الهيكلية للمنظمة.

المطلب الأول: أهداف ومبادئ منظمة الإتحاد الإفريقي

سيتم من خلال هذا المطلب رصد مختلف الدوافع والأهداف والمبادئ التي تقوم عليها منظمة الإتحاد الإفريقي، وذلك على النحو التالي:

قبل التطرق لأهداف ومبادئ منظمة الإتحاد الإفريقي سيتم تقديم مختلف الدوافع التي ساهمت في تأسيس المنظمة.

- الدوافع التأسيسية لمنظمة الإتحاد الإفريقي:

مثل الإعلان عن تأسيس الإفريقي الإستجابة لتحديين رئيسيين هما التحدي الخارجي والتحدي الداخلي، ويمكن توضيح ذلك من خلال مايلي:

1- الدوافع الخارجية:

- أدى إنهيار نظام ثنائي القطبية الذي ميز النظام الدولي منذ سنة 1945، وحتى سنة 1989 إلى حدوث الكثير من التغييرات السياسية و الإقتصادية والإجتماعية وحتى الثقافية، والتي ألقت بأثارها على دول العالم كافة، ولاسيما تلك التي ليس لها تأثير في عملية التغييرات التي أصابت العالم ومنها بلدان القارة الإفريقية، وصار من المؤكد إزاء ذلك أن يكون مصير القارة مزيدا من التهميش، ففي فترة الحرب الباردة ربما إستفادت دول إفريقيا من التناقضات بين المعسكرين الشرقي والغربي، وضمنت مساندة هذا الطرف أو ذاك، لكن مع التغيرات تضاءلت هذه الإمكانات

وتضاءل معها الإهتمام الدولي بإفريقيا إلا بالقدر المتعلق بتحقيق المصلحة لهذا الطرف أو ذاك.([1])

– التبعية للخارج فيما يتعلق بعلاقة الدول الأفريقية بالقوى الخارجية، و من أهم أسباب هذه التبعية المساعدات الخارجية وأزمة الديون، فقد بدأت الدول الأفريقية في الاعتماد على المساعدات والقروض الخارجية منذ استقلالها وحصلت عليها من دول المعسكرين الشرقي والغربي في إطار ظروف الحرب الباردة ورغبة كل معسكر في استقطاب حلفاء له في القارة. وبعد انتهاء الحرب الباردة أصبحت المساعدات الغربية إلى دول القارة الأفريقية مساعدات مشروطة بالتحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان. وقضية المساعدات والقروض الخارجية تثير عدة تساؤلات، فهل بالفعل تقدم هذه المساعدات والقروض لدعم التنمية في الدول الأفريقية المستقبلة لها، أم أنها تقدم لتحقيق أغراض خاصة للدول المانحة سواء لدعم بعض الأنظمة السياسية الأفريقية التي تحقق مصالحها أو كوسيلة لدفع الدول المستقبلة للمعونات لوضع سياسات تعزز من السيطرة الاقتصادية لهذه الأطراف الخارجية؟. ولا شك أن الاعتماد على هذه المساعدات والقروض الخارجية يخلق قيدا من التبعية قد لا يمكن التخلي عنه، فقد اعتمدت دول القارة إبان الحرب الباردة على المساعدات التي كانت بمثابة مبدأ ثابت في علاقاتها مع القوى الخارجية واعتبرت أن هذا المبدأ سيظل ثابتا. لكن ذلك المبدأ تغير إلى آخر أكثر واقعية بدأت الولايات المتحدة التركيز عليه في إطار علاقاتها مع دول القارة، وهو مبدأ التجارة وليس المساعدات باعتباره أكثر ملاءمة لتحقيق مصالحها. ([2])

– الإنتقائية وازدواجية معايير التعاون على مستوى هيئة الأمم المتحدة، فعلى الرغم من الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في مجال حل النزاعات الإفريقية، إلا أن ما يؤاخذ عليها هو الإنتقائية التي

[1]: عبد الرزاق جاسم خيري ،" الإتحاد الإفريقي: النشأة– الهيكلة– التحديات". **دراسات دولية**. م08، ع 32، 2006، ص45.

[2]: الجزيرة نت، "المشكلات التنموية في إفريقيا". في: https://bit.ly/3CPorGN ،(26–11–2021).

تتصف بها المساعدة والدعم المقدم من طرفها، إذ تدخل الإعتبارات السياسية ومصالح الدول الكبرى في ذلك، حيث قدمت الدعم وساندت عمل منظمة الوحدة الإفريقية في المناطق التي تخدم مصالح الدول الكبرى.([1])

- تزايد موجة التكتلات الإقليمية الاهتمام المعاصر بالتكتل الإقليمي أو ما يطلق عليه بالإقليميّة الجديدة **New Regionalism** يشكّل بلا شكّ إحدى الاتجاهات المهمّة في العلاقات الدولية المعاصرة، فقد تزامن هذا الإهتمام مع إنشاء عدد من المنظّمات الإقليمية مثل اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرّة(NAFTA) ، والسوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية (MERCOSUR) التي أُنشئت سنة 1991م. لقد ارتبط الاهتمام الأكاديمي بالإقليمية الجديدة بعدد من التغيّرات على الصعيد العالمي، بما في ذلك؛ نهاية الحرب الباردة، زيادة الترابط الاقتصادي بين الدول، إنشاء العديد من المنظمات والاتفاقيات الإقليمية، بالإضافة إلى العولمة.([2])

في ضوء ما تقدم يلاحظ أن عوامل البيئة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، شكلت دافعا رئيسيا لضرورة تفعيل منظمة الوحدة الإفريقية، وتفعيلها من خلال إرساء منظمة جديدة قادرة على مواكبة التطورات والتحديات المفروضة على مستوى القارة الإفريقية.

2- الدوافع الداخلية:

لقد جاء تأسيس منظمة الإتحاد الإفريقي كإستجابة لمجموعة من التحديات الداخلية، والتي يمكن رصدها من خلال مايلي:

---

[1]: عبد السلام معزيز،"تعاون الإتحاد الإفريقي مع هيئة الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الإفريقية". **مجلة التواصل في الإقتصاد والإدارة والقانون**. ع45، 2016، ص45.

[2]: الموسوعة السياسية،" الإقليمية الجديدة". في: https://bit.ly/3xm5Hxw ،(26-11-2021).

- **تفاقم ظاهرة الحروب الأهلية في إفريقيا:**

لقد أنتجت الحروب الأهلية وما يرافقها من نتائج سلبية أثرا بارزا على كل ما تفعله إفريقيا من أجل نفسها او ما يفعله الآخرون من أجلها، وبما أن الصراع المسلح أصبح حاليا هو القوة المحركة وراء معظم تدفقات اللاجئين، ولم تعد حركة اللاجئين بمثابة أثر جانبي للصراع، بل صارت في الكثير من الأحيان عنصرا أساسيا من عناصر الحرب و إستراتيجيتها، فالحروب الأهلية التي تشهدها القارة الإفريقية تعد سببا رئيسيا من أسباب ضرورة إيجاد مخرج لأبناء القارة من هذا المأزق، فالتقارير الدولية تؤكد على أن إفريقيا من أكثر القارات في العالم إكتظاظا باللاجئين، إذ يبلغ عددهم حسب تقرير لمكتب الصليب الأحمر بالقاهرة حوالي: 7,5 مليون لاجئ، فضلا عن ما يناهز 1,3 مليون نازح مقابل 1,3 مليون لاجئ ، و1,6 مليون نازح في أوربا، بينما وردت إشارة في تقرير صادر عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام أن إفريقيا إحتلت عام 1998 المرتبة الأولى بوصفها المنطقة الأكثر خطورة على المستوى العالمي من حيث الحروب، حيث تمتد على شكل حزام من الرعب من ساحل أنغولا حتى القرن الإفريقي، وأشار التقرير نفسه إلى أنه من بين 22 مليون لاجئ في العالم هناك على الأقل 7 مليون لاجئ إفريقي، ومن أبرز الدول التي تعاني من مشكلة اللاجئين الصومال، سيراليون، ليبيريا، السودان، الكونغو الديمقراطية وغيرها.([1])

- **الواقع التنموي المتفاقم:**

بقراءة المؤشرات الدولية في التنمية الإنسانية والمستدامة يتضح تراكم أزمات الواقع الأفريقي الراهن، وعلى الرغم من تفاوت مؤشرات التنمية بين قارات العالم المعاصر، إلا أنها أيضاً تتفاوت داخل كل قارة علي حدة، وتتذيل القارة الأفريقية معظم تلك المؤشرات، وإن كان هناك مساحات من التفاوت بين دولها بصورة أو بأخرى، فنظرة فاحصة لتقرير التنمية البشرية يُقسم التقرير دول العالم

[1]: خيري، **مرجع سابق**، ص 47.

لفئات هي فئة التنمية البشرية المرتفعة جدا، وتشمل دول أمريكا الشمالية، ومعظم دول أوروبا ، وبعض دول أسيا، وقلة من الشرق الأوسط وهي إسرائيل وقطر، المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، ولا يوجد بها أية دولة أفريقية. أما فئة الدول صاحبة تصنيف "تنمية بشرية مرتفعة" لا يوجد به سوي دولتي موريشيوس (63) وسيشل (64 مكرر) جنوب الصحراء الأفريقية، وليبيا (94 مكرر) وتونس (96) في منطقة الشمال الأفريقي، في حين أن فئة "التنمية البشرية المتوسطة" فتشمل دول بوتسوانا (10)، ومصر (108)، والجابون (110)، وجنوب أفريقيا (116)، والمغرب (126)، وناميبيا (126)، و الكونغو (136)، وغينيا الاستوائية (138)، وزامبيا (139)، وغانا (140)، أما فئة "الدول صاحبة تنمية بشرية منخفضة" فتشمل باقي دول أفريقيا ، وعليه يتضح أن معظم دول القارة الأفريقية تُصنف وفقاً لتقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة باعتبارها دول صاحبة معدلات منخفضة وفقاً لمؤشرات التنمية البشرية. وترى الأمم المتحدة وفقاً لبياناتها الرسمية أن أفريقيا لازالت تُعاني من أزمات تنموية ضخمة، وتتمثل تلك الأزمات وفقاً لرؤية الأمم المتحدة في مكافحة الأوبئة والأمراض كالإيدز من جهة، حيث أعلنت وكالة الأمم المتحدة المعنية بأن نحو 25 مليون مواطن يعانون من مرض الإيدز مما أدى لانخفاض متوسط العمر المتوقع في خمس دول أفريقية أواخر عام 2000م إلى أقل من 40 عاماً وهي دول بوتسوانا وملاوي، وسوازيلاند وزيمبابوي وزامبيا، وأزمة عدم المساواة وغياب التمكين خاصة بالنسبة للمرأة من جهة أخرى.([1])

- **المشكلات المرتبطة بأنظمة الحكم:**

تعترض أغلب نظم الحكم في إفريقيا الكثير من المشكلات ، ويعود السبب وراء ذلك أنظمة الحكم نفسها، وهو ما أشار إليه صراحة الأمين العام للأمم المتحدة السابق السيد كوفي عنان في كلمته

[1]: السيد علي أبو فرحة، " تحليل واقع التنمية في إفريقيا". **مجلة السياسة و الإقتصاد**. م 10، ع 9، 2021، ص 51.

أمام قمة منظمة الوحدة الإفريقية في جويلية2000 بالقول:" لقد أسأنا إدارة شؤوننا لعقود، واليوم نحن نعاني من الآثار المتراكمة". ووجه عنان كلامه إلى القادة والرؤساء قائلا:" أنهم من يستحق اللوم على معظم الكوارث التي تحدث في إفريقيا". ولم تكن أنظمة الحكم في إفريقيا رشيدة، وصارت سيئة، وأن ما حصل من تغييرات في العالم عصفت بالكثير منها، وأسقطت ورقة التوت عنها، وبسقوطها صارت مشكلاتها واضحة أمام العلن، من الفساد المستشري مرورا بالعنف الطائفي في بعضها كنيجيريا، فسوء توزيع الثروة، والتمييز بين أقاليم الدولة الواحدة، وصولا إلى إنتهاكات حقوق الإنسان...الخ.([1])

الفرع الأول: أهداف منظمة الإتحاد الإفريقي:

لعل الرجوع إلى أعمال القمة الإفريقية في دوربان بجنوب إفريقيا التي عقدت في الفترة من 8-10 جويلية 2002، وهي القمة التي شهدت الإحتفال الرسمي بإنشاء الإتحاد الإفريقي، يجعلنا نقدم الملاحظات التالية:

- أن الإتحاد الإفريقي إقترن ميلاده ببرنامج إقتصادي إفريقي(نيباد) وضعته الدول الإفريقية، وتولى صياغته رؤساء خمس دول هي: السنغال، الجزائر، نيجيريا، مصر، وجنوب إفريقيا، ذلك البرنامج الذي حددت فيه إفريقيا مجالات التنمية والتقدم ووسائلها تدعيما لحركة التنمية وحركة الديمقراطية، ولعل إنشاء الإتحاد الإفريقي مقترنا بهذا البرنامج الإقتصادي الجديد يجعل نشأة هذا الإتحاد مليئة بالآمال في أن يكون خطوة جديدة ومهمة وموفقة نحو مزيد من التماسك الإفريقي، ومزيد من التعاون نحو مستقبل القارة الإفريقية.([2])

[1]: خيري، **مرجع سابق**، ص 48.

[2]: عبد المطلب عبد الحميد، **السوق الإفريقية المشتركة و الإتحاد الإفريقي**،(القاهرة: مجموعة النيل العربية،2004)، ص212.

– لقد جاءت نصوص القانون التأسيسي للإتحاد الجديد معبرة عن الواقع الراهن للقارة الإفريقية، و هو ما إنعكس على أهداف الإتحاد ومبادئه وهيكله التنظيمي، حيث إستبعدت بعض الأهداف الواردة في ميثاق الوحدة الإفريقية، مثل القضاء على جميع أشكال الإستعمار في القارة، بينما تم الإبقاء على أهداف أخرى مثل دعم وحدة وتضامن دول القارة، والدفاع عن سيادتها ووحدة أراضيها و إستقلالها، وتشجيع التعاون الدولي، في حين إستحدثت أهداف جديدة من أهمها التعجيل بتكامل القارة سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا وتعزيز التنمية المستدامة.([1])

– تشير ديباجة القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي إلى بعض دوافع قيام هذا الإتحاد و منطلقاته، التي إعتمد عليها، وكذلك بعض الإعتبارات المتعلقة بقيامه، فقد إعتمد الإتحاد على تحقيق مثل نبيلة قديمة منذ الآباء المؤسسين، وهي تعزيز الوحدة والتضامن والتلاحم والتعاون بين الشعوب الإفريقية، والتصدي للتحديات التي تتعرض لها القارة الإفريقية إنطلاقا مما يتعرض له العالم من تغييرات مختلفة(إجتماعية و إقتصادية وسياسية)، إضافة إلى ما تتعرض له القارة على المستوى الداخلي من تحديات، والتي تعتبر عقبة في وجه التنمية مثل عدم الإستقرار السياسي، والنزاعات الداخلية والبينية.([2])

في ضوء ما تقدم يمكن تصنيف أهداف منظمة الإتحاد الإفريقي كمايلي:

أولا: الأهداف السياسية:

لقد ركز القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي على بعض الأهداف السياسية و منها:([3])

– تعزيز الديمقراطية ومأسستها، وفتح المجال أمام المشاركة الشعبية والحكم الرشيد.

---

[1]: آمال يوسفي،" الإتحاد الاوربي و الإتحاد الإفريقي دراسة مقارنة". **المجلة النقدية للقانون و العلوم السياسية**. م7، ع01، 2012، ص157.

[2]: الكوت، **مرجع سابق**، ص 107.

[3]: مهرة عماد الساعي، **القضايا الأفريقية المنظور الإعلامي الأزمات المعالجة**،(القاهرة: العربي للنشر والتوزيع،2018)، ص122.

– تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وهي مسألة مهمة لأن القارة الإفريقية، ومن خلال ما يدور فيها من حروب ونزاعات وخلافات وغياب في أحيان كثيرة للمؤسسات المدنية، و إنتشار الفساد السياسي و الإقتصادي وغيرها، فإن حقوق الإنسان تتعرض للإمتهان.

– أهداف المحافظة على الإستقلال والأمن والسيادة والإستقرار.

– بعض أهداف الإتحاد الإفريقي إهتمت بجانب مهم وهو تعاون دول وشعوب القارة الإفريقية مع المحيط الدولي من خلال:([1])

أ– تشجيع التعاون الدولي المبني على أسس قانونية دولية، و على رأسها ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ب– شعور القادة الأفارقة بأهمية التعاون مع الشركاء الدوليين ذي العلاقة بإحدى معضلات القارة، وهي الأوبئة والأمراض المستوطنة، وهو ما يعكس إعترافا ضمنيا بعدم قدرة القارة على القضاء على هذه الأوبئة إلا من خلال التعاون مع أطراف دولية.

ج– وفي جانب التعاون الدولي يشير القانون التأسيسي إلى إعطاء دور مناسب لإفريقيا في الإقتصاد العالمي والمفاوضات الدولية، ولاشك أن هذا المطلب من شعور الأفارقة بالتهميش الذي تتعرض له القارة في المجال الإقتصادي، وفي مجال المفاوضات الدولية حول العديد من القضايا.

ثانيا: الأهداف الإقتصادية والتقنية:

أشار القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي إلى مجموعة من الأهداف الإقتصادية والتقنية تمثلت فيمايلي:([2])

– التعجيل بتكامل القارة السياسي و الإقتصادي والإجتماعي.

---

[1]: المكان نفسه.

[2]: عبد الرزاق، **مرجع سابق**، ص22.

- تهيئة الظروف الملائمة لتمكين القارة الإفريقية من أخذ دورها المناسب في الإقتصاد العالمي.

- تعزيز التنمية المستدامة وتكامل الإقتصاديات الإفريقية.

- تنسيق السياسات بين المجموعات الإقتصادية الإقليمية من أجل تحقيق أهداف الإتحاد الإفريقي.

- التعجيل بتنمية القارة عن طريق تعزيز البحث في كافة المجالات، ولا سيما في مجالي العلم والتكنولوجيا.

ثالثا: الأهداف الأمنية:

نص القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي على أن من أهداف الإتحاد الأمنية:([1])

- الدفاع عن سيادة الدول ووحدة أراضيها و إستقلالها.

- تعزيز الأمن والإستقرار في القارة الإفريقية.

- وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الإفريقية.

- تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء بوسائل مناسبة يقررها المؤتمر.

- مواجهة جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية عن طريق منح الإتحاد الإفريقي حق التدخل في دولة عضو طبقا لما يقرره المؤتمر في الحالات الخطيرة المذكورة سلفا.

الفرع الثاني: مبادئ منظمة الإتحاد الإفريقي:

قام الإتحاد الإفريقي على مجموعة من المبادئ، وهي في مجملها لا تختلف عما هو مستقر في تجارب التنظيم الدولي ذات العلاقة، وطبقا للمادة الرابعة من القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي، فإن هذا الإتحاد يعمل وفقا للمبادئ الآتية:([2])

- مبدأ المساواة والترابط بين الدول الأعضاء في الإتحاد.

---

[1]: إبراهيم أحمد نصر الدين، **دراسات في العلاقات الدولية الإفريقية**،(القاهرة: مكتبة مدبولي، 2011)، ص43.

[2]: حمدي عبد الرحمن حسن، **الإتحاد الإفريقي والنظام الأمني الجديد في إفريقيا**، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، 2011)، ص 23.

- إحترام الحدود القائمة عند نيل الإستقلال.
- مشاركة الشعوب الإفريقية في أنشطة الإتحاد.
- وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الإفريقية.
- تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء بوسائل مناسبة يقرر المؤتمر.
- منع إستخدام القوة أو التهديد بإستخدامها بين الدول الأعضاء في الإتحاد.
- عدم تدخل أي دولة عضو في الشؤون الداخلية لدولة أخرى.
- حق الإتحاد في التدخل في دولة عضو طبقا لما يقرره المؤتمر في ظل ظروف خطيرة متمثلة في جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.
- التعايش السلمي بين الدول الأعضاء في الإتحاد، وحقها في العيش في سلام وأمن.
- حق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الإتحاد لإعادة السلام والأمن.
- تعزيز الإعتماد على الذات في إطار الإتحاد.
- تعزيز المساواة بين الجنسين.
- إحترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد.
- تعزيز العدالة الإجتماعية لضمان تنمية إقتصادية متوازنة.
- إحترام قدسية الحياة البشرية، وإدانة ورفض الإفلات من العقوبة و الإغتيالات السياسية والأعمال الإرهابية والأنشطة التخريبية.
- إدانة ورفض التغييرات غير الدستورية للحكومات.

ما يلاحظ من خلال هذه المبادئ أن الإتحاد الإفريقي قد أقر مجموعة من المبادئ الجديدة التي لم يألفها فقه العلاقات الدولية الإفريقية من قبل، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر حق الإتحاد في التدخل في دولة عضو، وذلك في حالة إرتكاب جرائم حرب أو إبادة جماعية أو جرائم

ضد الإنسانية، وكذلك حق الدول الأعضاء في طلب التدخل لإعادة إحلال الأمن والسلام داخل دولة عضو، ولعل القراءة الفاحصة لمبادئ الإتحاد الإفريقي تفصح عن طبيعة عمله وسياساته. كما أن التأكيد على مبادئ الحكم الراشد و إحترام حقوق الإنسان ومشاركة الشعوب الإفريقية تشير إلى وضع أسس جديدة حاكمة لحركة الوحدة الإفريقية في صياغتها المؤسسية الجديدة. ([1])

المطلب الثاني: الهيكلة المؤسساتية لمنظمة الإتحاد الإفريقي

إن إنشاء أي منظمة إقليمية أو قارية أو عالمية يتطلب بناء منظومة من الأجهزة والهياكل التي تعمل على وضع وتنفيذ إستراتيجيات المنظمة وخططها التي تعمل بدورها على تحقيق أهدافها على المدى القصير والطويل، و الإتحاد الإفريقي شأنه شأن أي منظمة دولية، فقد نص قانونه التأسيسي على إنشاء أجهزة تقوم بتحقيق الأهداف التي من أجلها قام الإتحاد، و يتشكل الهيكل التنظيمي للاتحاد الإفريقي من وحدات تنظيمية يطلق عليها القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي مصطلح " أجهزة الاتحاد".

الفرع الأول: الأجهزة التقليدية لمنظمة الإتحاد الإفريقي:

أولا: مؤتمر الإتحاد:

هو الجهاز الأعلى للإتحاد، ويتألف من رؤساء الدول والحكومات أو ممثليهم المعتمدين حسب الأصول، و يجتمع المؤتمر مرة في السنة على الأقل في دورة عادية أو بناء على طلب أية دولة عضو بموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء، كما يجتمع المؤتمر أيضا في دورة غير عادية، ويتولى رئيس دولة أو حكومة يتم انتخابه بعد مشاورات بين الدول الأعضاء رئاسة المؤتمر لمدة سنة واحدة ويتخذ المؤتمر قراراته بالإجماع، وإن تعذر ذلك فبأغلبية ثلثي الدول الأعضاء في الإتحاد،

[1]: المكان نفسه.

إما البت في المسائل الإجرائية بما في ذلك الإقرار بأن المسألة ما إجرائية أم لا، فإنه يكتفي بالأغلبية البسيطة، ويتكون النصاب القانوني لأي اجتماع للمؤتمر من جميع أعضاء المؤتمر.

وللمؤتمر سلطات كثيرة على باقي الأجهزة والمؤسسات بالإتحاد الأفريقي، ومن السلطات ومهام المؤتمر: ([1])

- تحديد السياسات المشتركة للإتحاد.
- إستلام وبحث التقارير والتوصيات الصادرة عن الأجهزة الأخرى للإتحاد، واتخاذ القرارات بشأنها.
- بحث طلبات الانضمام إلى عضوية الإتحاد.
- إنشاء أي أجهزة جديدة للإتحاد .
- مراقبة وتنفيذ سياسات وقرارات الإتحاد وضمان الالتزام من قبل جميع الدول الأعضاء.
- اعتماد ميزانية الإتحاد.
- إصدار الأوامر غلى المجلس التنفيذي حول إدارة النزاعات والحروب والحالات الطارئة الأخرى واستعادة السلام.
- تعيين قضاة محكمة العدل وإنهاء مهامهم.
- تعيين رئيس اللجنة أو نائبه وأعضاء اللجنة وتحديد مهامهم ومدة ولايتهم.
- يجوز للمؤتمر تفويض أي من سلطاته ومهامه لأي جهاز من أجهزة الإتحاد الأفريقي.

ونلاحظ أن سلطات المؤتمر السابق ذكرها ليست سلطات تعلو فوق سلطات الوطنية للدول الأعضاء، لذلك يمكن إعتبار الإتحاد الأفريقي منظمة تتولى تنسيق العمل بين الدول الأعضاء دون تجاوز السيادة الوطنية.

[1] : محمد مهدي عاشور، **دليل المنظمات الأفريقية الدولية**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2006)، ص27.

ثانيا: المجلس التنفيذي:

يعتبر الجهاز التنفيذي المؤسسة الثانية من مؤسسات الإتحاد، والذي يقوم بتنفيذ القرارات، والقيام بدراسة وبحث المشاكل العاجلة والهامة. و يتألف المجلس التنفيذي من وزراء الخارجية أو أي وزراء آخرين أو سلطات تعينها حكومات الدول الأعضاء، ويجتمع المجلس مرتين في السنة بصفة دورية، كما يجتمع في دورة غير عادية بناء على طلب أي دولة عضو وبموافقة ثلثي الدول الأعضاء.

وتعقد دورات المجلس التنفيذي في مقر الإتحاد ما لم تدعو دولة عضو لعقد دورته فيها، ويجب ألا تكون الدولة المستضيفة خاضعة لعقوبات، أو تكون في حالة أمنية غير مستقرة، أما إذا عرضت دولتان أو أكثر استضافة إحدى الدورات، ويكون النصاب القانوني للدورة بحضور ثلثي الدول الأعضاء، ويشارك في دورات المجلس التنفيذي وزراء خارجية الدول الأعضاء شخصيا، فإذا تعذر حضورهم يتولى تمثيلهم ممثلون معتمدون رسميا، بالإضافة إلى رئيس المفوضية ،ونائب الرئيس والمفوضين، ورئيس البرلمان الأفريقي، ورؤساء الأجهزة الأخرى للإتحاد ،وللرؤساء التنفيذيين للمجموعات الاقتصادية الإقليمية، كما يجوز للمجلس التنفيذي توجيه الدعوة إلى أية شخصية أخرى لحضور دورة المجلس. وللمجلس التنفيذي واختصاصات ومهام يضطلع بها ،كتنسيق السياسات واتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك بالنسبة للدول الأعضاء، وخاصة في مجالات التجارة الخارجية، والطاقة والصناعة والموارد المعدنية، والغذاء والزراعة والثروة الحيوانية، والموارد المائية، والبيئة، والنقل والمواصلات، والعلم والتكنولوجيا، والصحة والتنمية الموارد البشرية، والجنسية والإقامة ووسائل الهجرة. ([1])

[1]: أحمد الرشيدي،" الاتحاد الأفريقي: دراسة في ضوء قانون المنظمات الدولية". **مجلة دراسات** ، ع10، 2002، ص172.

ثالثا: المفوضية الإفريقية:

تعد اللجنة بمثابة الأمانة العامة للاتحاد، وتتألف من رئيس ونائب أو أكثر من نائب فضلا عن أعضاء اللجنة ، و يساعدهم العدد اللازم من العاملين لتسيير مهام اللجنة، و يتولى المؤتمر بإعتباره أعلى سلطة في أجهزة الاتحاد تحديد هيكل اللجنة ومهامها ونظمها.

ويمكن تلخيص وظائفها على النحو التالي:([1])

- تمثيل الإتحاد والدفاع عن مصالحه.
- تجهيز الدراسات التي ينظر فيها المجلس التنفيذي للاتحاد.
- تطوير وتنسيق سياسات الاتحاد مع المنظمات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا.
- ضمان توحيد مواقف الدول الأعضاء تجاه الأحداث الإقليمية والعالمية.
- تنمية المرأة وضمان عدم التفرقة بين الجنسين.

رابعا: اللجان الفنية المتخصصة:

لمساعدة المجلس التنفيذي للإتحاد الإفريقي على أداء مهامه، أنشا القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي في المادة 14 منه مجموعة من اللجان الفنية المتخصصة، تكون مسئولة أمام المجلس التنفيذي، وتجتمع اللجان الفنية كلما رأت ضرورة لذلك، مع مراعاة التوجيهات التي يصدرها المجلس التنفيذي، وتقوم كل لجنة بوضع النظام الداخلي الخاص بها، والذي يتلاءم مع اختصاصاتها ومهامها، ويعرض على المجلس التنفيذي للموافقة عليه ، وتشمل هذه اللجان الآتي:

أ- لجنة الاقتصاد الريفي والمسائل الزراعية.

ب- لجنة الشؤون النقدية والمالية.

ج- لجنة التجارة والجمارك والهجرة.

---

[1]: المرجع نفسه، ص 63.

د- لجنة صناعة والعلوم والتكنولوجيا والطاقة والموارد الطبيعية والبيئة.

هـ -لجنة النقل والمواصلات والساحة.

و -لجنة الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية.

ز -لجنة التعليم والثقافة والموارد البشرية. ([1])

وتضطلع كل لجنة من هذه اللجان في حدود اختصاصها بالمهام التي أعطاها لها القانون التأسيسي وهي:([2])

- إعداد مشاريع وبرامج الاتحاد وتقديمها إلى المجلس التنفيذي.
- متابعة وتقييم تنفيذ القرارات الصادرة عن أجهزة الإتحاد.
- تنسيق وموائمة مشاريع وبرامج الاتحاد.
- تقديم تقارير وتوصيات إلى المجلس التنفيذي بشأن تنفيذ أحكام القانون التأسيسي للإتحاد.
- القيام بأية مهام أخرى تكلف بها لغرض كفالة تنفيذ أحكام القانون التأسيسي للإتحاد.

الفرع الثاني: الأجهزة المستحدثة على مستوى منظمة الإتحاد الإفريقي:

أولا: برلمان عموم إفريقيا:

ورد النص على البرلمان عموم أفريقيا في المادة 17من القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي، والتي أشارت إلى إنشاء برلمان عموم إفريقيا، لضمان مشاركة كاملة للشعوب الأفريقية في تنمية وتكامل القارة اقتصاديا، وميز البروتوكول المنشئ للبرلمان الأفريقي بين مرحلتين لتكوينه، المرحلة الأولى انتقالية تمثل فيها الدول الأعضاء تمثيلا متساويا في عضوية البرلمان، حيث يمثل كل دولة خمسة أعضاء تكون من بينهم امرأة واحدة على الأقل، ويراعي في هذا التمثيل لكل دولة تنوع الآراء

[1]: طارق عزت رخا، **المنظمات الدولية المعاصرة**،(القاهرة: دار النهضة العربية،2006)، ص242.

[2]: المكان نفسه.

السياسية في كل برلمان وطني. أما المرحلة الثانية فيؤخذ فيها بقاعدة التمثيل النسبي، بمعنى أن تحصل كل دولة على عدد من المقاعد يتناسب مع عدد سكانها. ([1])

ويتكون بروتوكول برلمان عموم إفريقيا من ديباجة وخمس وعشرين مادة، تناولت أهداف البرلمان والتشكيل والحصانات البرلمانية والمهام والسلطات والنظام الداخلي والدخول في حيز التنفيذ، وتعديل ومراجعة البروتوكول، وقد نص البروتوكول المنشئ للبرلمان الأفريقي على عدد من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، وهي: ([2])

- تسهيل التنفيذ الفعال لسياسات و أهداف الاتحاد الأفريقي.
- تعزيز مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية في إفريقيا.
- تشجيع حسن الإدارة والشفافية والمساءلة في الدول الأعضاء.
- ترويج الأهداف والسياسات التي ترمي إلى تكامل القارة الأفريقية في إطار إنشاء الإتحاد الأفريقي لدى شعوب الأفريقية.
- تعزيز السلام والأمن والاستقرار.
- الإسهام في خلق مستقبل أكثر ازدهارا للشعوب الأفريقية وذلك بتعزيز المساندة الذاتية والجماعية، والإنعاش الاقتصادي.
- تسهيل التعاون و التنمية في إفريقيا.
- توطيد التضامن القاري وخلق الشعور بالمصير المشترك للشعوب الأفريقية.
- تسهيل التعاون بين المجموعات الاقتصادية و الإقليمية ومحافلها البرلمانية

[1]: المرجع نفسه، ص173

[2]: عبد السلام محمد شلوف، **وثائق أفريقية**، (ليبيا: دار الجماهيرية للنشر والتوزيع ،2001) ، ص207.

و أثارت عملية تشكيل البرلمان لغطا واسعا بين الساسة والمراقبين الأفارقة وجدلا في أروقة لجان الخبراء واضعي البروتوكول المنشئ للبرلمان حول النقاط الخلافية التالية:([1])

- عدد الأعضاء من كل دولة عضو في الاتحاد.
- تمثيل المرأة والتيارات السياسية والاجتماعية والعرقية التي تمثل أقليات في الدول الأعضاء.
- أسلوب اختيار ممثلي كل دولة –الانتخاب أم التعيين.
- الحصانة والامتيازات الممنوحة لأعضاء البرلمان الإفريقي.

وفي هذا السياق ظهرت وجهتا نظر متباينين في موضوع عدد الأعضاء لتمثيل كل دولة، حيث نادى عدد من الدول خاصة الصغرى، بتطبيق مبدأ المساواة في التمثيل إنطلاقا من أن كل دولة تعتبر كيانا قانونيا ذو سيادة، بالإضافة إلى العمل بذلك المبدأ في منظمة الوحدة الإفريقية والجمعية العامة للأمم المتحدة. في المقابل طالبت الدول الكبرى بالتمثيل النسبي لكل دولة بالإضافة إلى وضع حد أدنى وأقصى لتمثيل كل دولة. و تم الاتفاق على أن تمثيل الدول الأعضاء بعدد متساو من الأعضاء في الخمس سنوات الأولى (المرحلة الانتقالية). أما المرحلة الثانية للبرلمان فستتميز بتطبيق قاعدة التمثيل النسبي، كما هو الحال في البرلمان الأوروبي، والذي بمقتضاه يخصص عدد مقاعد لكل دولة عضو في الاتحاد تتناسب طرديا مع عدد سكانها.

وتم الاتفاق بين دول الاتحاد الإفريقي على منح أعضاء برلمان عموم إفريقيا جميع الحصانات المقررة في القانون التأسيسي للاتحاد وإتفاقية فيينا لقانون المعاهدات التي تعد المرجعية الرئيسة في هذا المجال. و يمنح أعضاء البرلمان حصانة عن المحاسبة الجنائية والمدنية عما قاله أو فعله

[1]: حمدي عبد الرحمن حسن، **الإتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية**، (القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، 2001)، ص 82.

داخل أو خارج البرلمان، ولكن في حدود صلاحياته كعضو به. ويتم رفع الحصانة للأسباب وبالطريقة المنصوص عليها في النظام الداخلي للبرلمان. ([1])

ثانيا: المصرف المركزي الإفريقي:

نصت المادة التاسعة عشر من القانون التأسيسي لوثيقة الإتحاد الإفريقي على إنشاء مصرف مركزي إفريقي، ضمن مؤسسات مالية و إقتصادية جديدة يتحدد نظامه ولوائحه بموجب بروتوكول خاص([2])، كما نصت ديباجة القانون على حاجة الدول الإفريقية للتعجيل بعملية تنفيذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الإقتصادية بغية تعزيز التنمية الإجتماعية والإقتصادية في إفريقيا، ونصت الفقرة الثالثة من المادة الثالثة والثلاثين الخاصة بالترتيبات الانتقالية والأحكام النهائية على إتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ أحكام القانون، وضمان إنشاء الأجهزة المنصوص عليها بموجبه وفقاً لأية توجيهات أو قرارات قد تعتمدها الأطراف في هذا الشأن خلال الفترة الانتقالية الأولى المذكورة من المادة ذاتها ([3]).

يتكون الهيكل التنظيمي للمصرف المركزي من عدة هياكل، وهي على النحو الآتي:([4])

– مجلس محافظي البنوك المركزية الإفريقية: يعقد إجتماعاته بشكل دوري لتحديد الأهداف الرئيسية ، للسياسة النقدية في أفريقيا، ومتابعة الأداء للبنوك المركزية الإفريقية في نطاق الأهداف الموضوعة، وترفع تقارير هذا المجلس إلى مؤتمر رؤساء الدول و الحكومات.

– لجان فنية متخصصة: تنعقد هذه اللجان كلما دعت الحاجة لإنعقادها ، ويمكن أن تشتمل هذه اللجان على لجنة خاصة لمتابعة معدلات التضخم، ولجنة خاصّة لمتابعة معدلات نمو العرض

---

[1]: ماجد رضا بطرس، " الإتحاد الإفريقي: الحاضر و إستشراف المستقبل"، **مجلة البحوث الإدارية**، م23، ع 4، 2005، ص 62.

[2]: المادة19 من القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي.

[3]: المادة 33 من القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي.

[4]: عبد الرزاق، **مرجع سابق**، ص 129.

النقدي، ولجنة خاصة لمتابعة أسعار الفائدة فضلاً عن لجنة المقاصة بين البنوك المركزية للدول الأعضاء ، وترفع تقارير تلك اللجان إلى مجلس المحافظين.

– السكرتارية التنفيذية: حيث يقع عبء إدارة العمل اليومي، ويدخل في إختصاصها الإعداد لعقد الإجتماعات الخاصة باللجان الفنية، ومجلس محافظي البنوك المركزية و إعداد جدول الأعمال حسبما تتقرر موضوعاته بمعرفة مجلس المحافظين.

ثالثا: محكمة العدل الإفريقية:

نصت الوثيقة التأسيسية للإتحاد الإفريقي في المادة الثامنة عشر على أن يتم إنشاء محكمة عدل تابعة للإتحاد، وأن يتم تحديد النظام الأساسي لمحكمة العدل وتشكيلها ومهامها في بروتوكول خاص بها([1])، ولاشك أن عناية واضعي القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي بالنص على إنشاء جهاز قضائي في إطار المنظومة المؤسسة لهذا الإتحاد إنما تشكل تطورا مهما ومستحدثا على صعيد دعم العمل الإفريقي المشترك والموحد، خاصة وأن ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية التي جاء الإتحاد الإفريقي ليحل محلها، قد خلا من مثل هذا الجهاز مكتفيا فقط بالإشارة إلى ما عرف بلجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم.([2])

و فيما يخص مبررات إنشاء مثل هذه المحكمة في ذلك الوقت فيمكن إيجازها فيمايلي:([3])

– لا تزال قضايا الحدود تثير نزاعات حادة بين الدول الإفريقية و هي تعرض عادة على محكمة العدل الدولية ، و هي الأقدر والأنسب لحل هذه المشكلات، فهي من ناحية تطبق أحكام القانون الدولي العام، ومن ناحية أخرى تتمتع بدرجة عالية من التجرد و النزاهة و الحياد عند النظر في

---

[1]: المادة 18 من القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي.

[2]: عبد الرزاق، **مرجع سابق**، ص 130.

[3]: عبد الله الأشعل، **الإتحاد الإفريقي والقضايا الإفريقية المعاصرة**،(القاهرة: مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر، 2003)، ص 157.

هذه القضايا، كما أنها تضمن تمثيلا إفريقيا مناسبا في عضويتها، مما دفع الدول الإفريقية إلى الإستفادة من هذه الساحة القضائية.

– تعاني إفريقيا من الحروب الأهلية والمشاكل العرقية فضلا عن إنتهاكات حقوق الإنسان و حرياتها الأساسية ، أما النوع الأول من المشاكل و هو مشاكل الإبادة الجماعية، فقد نشأت محكمة أروشا لمحاكمة المتهمين في هذا النوع من الجرائم، ولكن إختصاصها في هذا الشأن لم يجد إلى الدول الإفريقية مبررا لإنشاء غرفة خاصة داخل المحكمة الإفريقية.

رابعا: مجلس السلم والأمن الإفريقي: يعد مجلس السلم والأمن الإفريقي أحد الأجهزة الجديدة المستحدثة في إطار الإتحاد الإفريقي، وقد تم إعتماد البروتوكول المؤسس له في القمة الأولى للإتحاد الإفريقي بمدينة ديربان بجنوب إفريقيا في 9 جويلية 2002، ودخل جيز التنفيذ في 26 ديسمبر 2003، وبدأ العمل به في 25 ماي 2004، وقد ورد في المادة 2 في الفقرتين 2 و3 من بروتوكول مجلس السلم والأمن الإفريقي أنه جهاز دائم لصنع القرارات يعمل على منع النزاعات وإدارتها وتسويتها داخل الإتحاد، ويهدف إلى تعزيز ترتيبات الأمن الجماعي والإنذار المبكر لتسهيل الإستجابة الفعالة للنزاعات والأزمات في إفريقيا.([1])

ويتخذ المجلس من أديس أبابا عاصمة أثيوبيا مقرا له، ويبنى المجلس على مفهوم أن السلم والأمن هما متطلبات حيوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وعلى فلسفة أن حماية حقوق المواطن لا تقل أهمية عن حماية الدولة، لذا تم إنشاء المجلس بناء على إعلان القمة الإفريقية تبنى سياسة أمنية ودفاعية مشتركة، بالإضافة إلى مبادئ لحماية حقوق الإنسان. ويتكون من 15 عضوا، ومهامه الرئيسة هي منع الصراعات أو التعامل معها، والتدخل في حالات جرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية. ولا ينظر إلى المجلس رسميا على أنه أداة لحماية

[1]: بومدين عربي،" مجلس السلم والأمن الإفريقي: التجارب والأدوار". **مجلة السياسة الدولية**. ع216، 2019، ص 13.

حقوق الإنسان، ولكنه يحمل في طياته أهدافا ومبادئ تعزز هذا التوجه. ضمن أهداف المجلس "تعزيز وتشجيع الممارسات الديمقراطية، والحكم الصالح وسيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية كجزء من الجهود لمنع الصراعات".([1])

خامسا: المجلس الإقتصادي والإجتماعي والثقافي: يعد المجلس الإقتصادي والإجتماعي والثقافي التابع للإتحاد الإفريقي من الأجهزة المستحدثة في إطار الإتحاد الإفريقي، وهو هيئة إستشارية أنشئت لتمكين منظمات المجتمع المدني في إفريقيا للتحدث والمشاركة في مؤسسات وإجراءات صنع القرار داخل الإتحاد الإفريقي، وقد نصت على إنشائه المادة الثانية والعشرون من القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي، إذ يتكون المجلس من مختلف المجموعات المهنية والإجتماعية للدول الأعضاء في الإتحاد، كما يتولى المؤتمر تحديد مهامه وسلطاته وتشكيله وتنظيمه.([2])

سادسا: لجنة الممثلين الدائمين:

تعتبر هذه اللجنة من الأجهزة المستحدثة في الاتحاد الإفريقي حيث نصت المادة 21 من القانون التأسيسي على ان يتم إنشاء لجنة للممثلين الدائمين وهي تتكون من الممثلين الدائمين لدى الاتحاد وغيرهم من مفوضي الدول الأعضاء، وتكون لجنة الممثلين الدائمين مسئولة عن التحضير لأعمال المجلس التنفيذي وتعمل بناء على تعليمات المجلس ويجوز لها تشكيل لجان فرعية أو مجموعة عمل إذا إقتضى الأمر.([3])

---

[1]: بطرس، **مرجع سابق**، ص82.

[2]: المادة 22 من القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي.

[3]: بطرس، **مرجع سابق**، ص86.

وفي ضوء ما تقدم يمكن توضيح أهم أجهزة الإتحاد الإفريقي من خلال الشكل رقم01:

الشكل رقم01: يوضح أجهزة الإتحاد الإفريقي

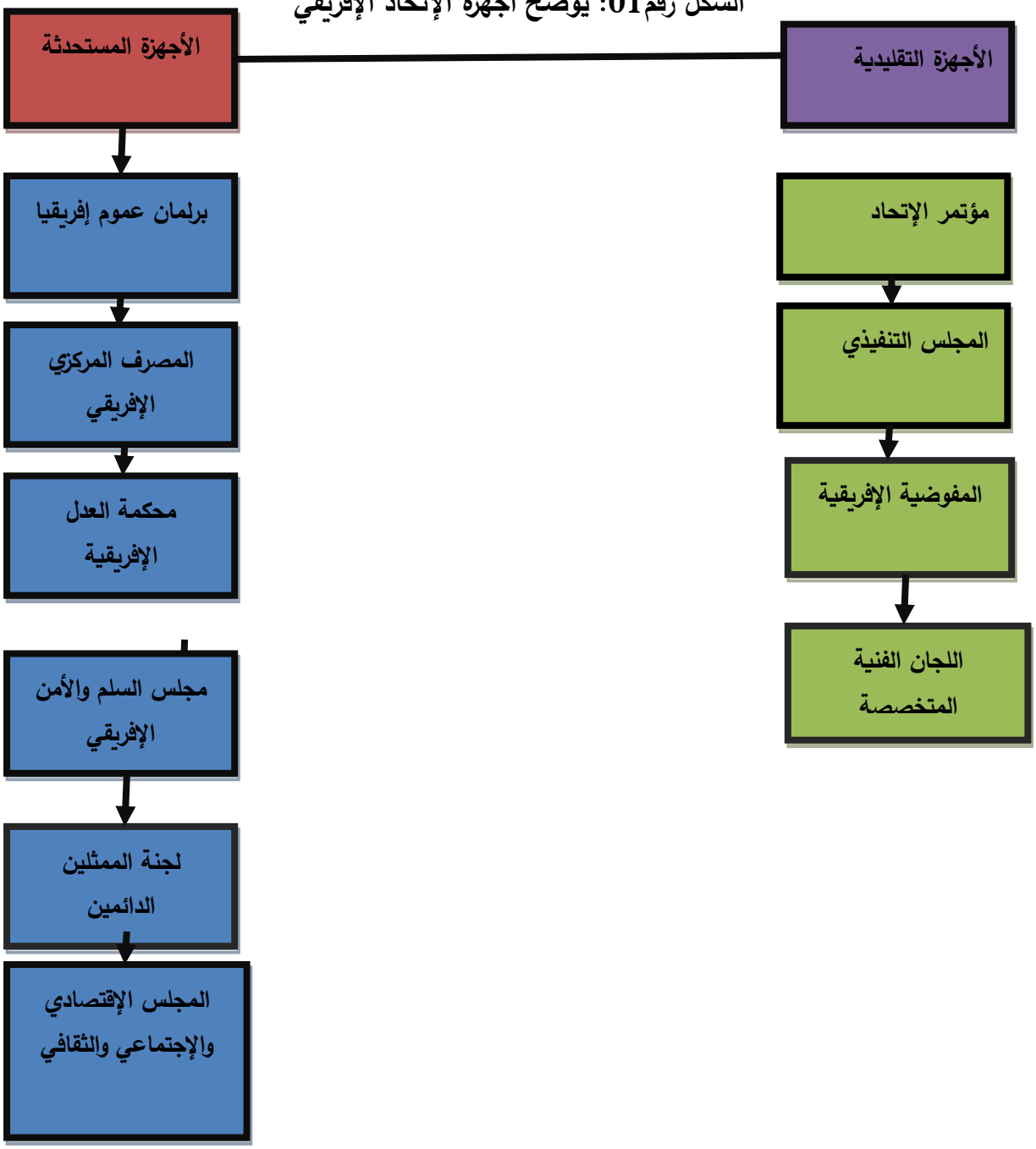

المبحث الثالث: الإطار النظري للدراسة

سيتم من خلال هذا المبحث التركيز على نظريات العلاقات الدولية التي قدمت وصفا متباينا لدراسة المنظمات الدولية والإقليمية، وهي النظرية الوظيفية كإطار لتفسير التكامل في إفريقيا، والمؤسساتية الجديدة والنظرية البنائية. إضافة إلى التطرق إلى نظرية الدور كنظرية مفسرة لدور الجزائر في تفعيل منظمة الإتحاد الإفريقي.

المطلب الأول: النظرية الوظيفية و النيو مؤسساتية

الفرع الأول: النظرية الوظيفية

يعتبر الطرح الوظيفي من أبرز النظريات التي حاولت تحليل ظاهرة التكامل الدولي والإقليمي، لذا سيتم تبني هذه النظرية بإعتبارها الإطار الأنسب لتحليل وتقييم محاولات التكامل الإقليمي في إفريقيا عبر التركيز على منظمة الإتحاد الإفريقي.

أولا :الوظيفية الأصليةFunctionalism

أدى اندلاع الحرب العالمية الثانية، إلى إلقاء الضوء على مدى إفلاس المدارس الفكرية التي شغلت نفسها بقضايا الحرب والسلام في العالم، فقد اتضح من ناحية أن الأفكار الخاصة بتوازن القوى والتحالفات الدولية التي ركزت على التسليم المطلق بالحقوق السياسية للدول القومية، لا يمكن أن تفضي تلقائيا إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين، وفي الوقت نفسه أثبتت تجربة عصبة الأمم فشل الأفكار المتعلقة بالأمن الجماعي وزعزعت الثقة في المنظمات التي يغلب عليها الطابع السياسي.

وكان من هنا البدء في البحث عن الطريق للوصول إلى وسيلة لتجاوز إطار الدولة القومية والالتفاف حول فكرة السيادة التي اعتبرت مسؤولة إلى حد كبير عن اشتعال الحروب ونشر الدمار

في العالم، وقد تجسد هذا المجهود النظري من خلال المدرسة الوظيفية الأصلية ومنهجها لتحقيق السلام العالمي والتي أرسى دعائمها " **ديفيد متراني**" **David Mitrany** . والتي تجلت بصفة أساسية في كتابه الذي يحمل عنوان **Working Peace System** : الذي تم نشره خلال الحرب العالمية الثانية عام **1943 م.** وحاول متراني بلورة أفكاره لإعطاء نموذج جديد لنظام دولي خال من الإضطرابات ويرى أن الحل يكون بإضعاف سلطة الدولة وسيادتها وتحويل الإهتمام لتعاون الشعوب.([1])

و نقطة البداية في الوظيفية الأصلية هي أن الدولة كأهم وحدة تنظيمية في النظام الدولي لم تعد قادرة على تلبية الحاجيات الأساسية للإنسانية.وذلك لسبب واحد وهو تموقعها على رقعة جغرافية محدودة، بينما حاجيات الإنسانية تمتد إلى أبعد من تلك الرقعة الأرضية.

والوظيفة الأصلية تؤكد على أولوية الإقتصاد على السياسة بحيث يرى متراني أن القاعدة الإجتماعية والإقتصادية تمهد نحو الإتفاق في الميادين السياسية، فعندما يتم تنظيم المجتمع الدولي على أساس وظيفي عن طريق تكوين شبكة من المنظمات الدولية متمحورة حول الإحتياجات الأساسية لشعوب العالم بغض النظر عن الإختلافات الموجودة بينها يمكن استئصال جذور النزاعات والحروب بين الدول مما يمهد الطريق نحو السلام العالمي الدائم.

فالوظيفيون التقليديون يؤكدون على أساس أن العنف والحروب لا ترجع بالضرورة إلى طبيعة الإنسان الأنانية، لكنها مرتبطة أساسا بالطريقة والظروف التي تتكون وتتطور فيها هذه الطبيعة الإنسانية .وعليه فالأوضاع والظروف الجديدة تؤدي إلى خلق بيئة جديدة يمكن أن تتطور فيها

[1]– Reginald j Harrison, **European question : Theories of Regional International Integration**(London :George Allenand Unwinltd, 1974), p 27.

مؤشرات ومحددات التصرف السلمي وعليه فالتعاون بين الدول في مجالات معينة يؤدي إلى التقليل والقضاء على عوامل الإختلاف ومن ثم إنهاء الحروب والنزاعات بينها.([1])

إذن الوظيفية الأصلية ترجع سبب العنف واندلاع الحروب إلى العامل الإقتصادي أو ما تطلق عليها بالحاجيات الإنسانية .والوظيفية الأصلية تعتمد على رؤية تقنية واسعة للعلاقات الدولية متحدية بذلك النظام الدولي القائم على الدولة كوحدة تحليل أساسية من خلال سعيها لتحقيق الرفاهية والرخاء، فهي نظرية غير سياسية وإنما تقنية من خلال تركيزها على التعاون بدلا من الصراع عن طريق خلق شبكة كثيفة من المصالح والنشاطات و الإهتمامات المشتركة عبر حدود الدول .([2])

وقد حددت الوظيفية الأصلية لأجل التعاون وتحقيق السلم الدولي منهجا وظيفيا يقوم على الفرضيات التالية:

– ينطلق التعاون الدولي من قضايا السياسة الدنيا الإقتصادية والتقنية والتي يمكن فصلها عن قضايا السياسة العليا كالشؤون السياسية ومسائل الأمن الوطني وتلك ذات الأهمية الإيديولوجية والقيمية.([3])

– يقوم المنهج الوظيفي الدولي للتكامل و الإندماج على مبدأ التعميم أو الإنتشار **Ramification** الذي يقتضي أن بدء التعاون الوظيفي الدولي في حقل معين يؤدي بالضرورة إلى خلق مجالات أخرى لهذا التعاون إذ أن بداية التعاون في حقل معين كان ناتجا أساسا عن الشعور بالحاجة الجماعية المشتركة لهذا التعاون، وتحقيق هذه الحاجة سوف يؤدي حتما إلى

---

[1]: حسين بوقارة، **التكامل في العلاقات الدولية**(الجزائر : دار هومة، 2008)، ص 28

[2]: عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** (الجزائر : دار الخلدونية ،2007) ، ص243.

[3]: ناصف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**(بيروت : دار الكتاب العربي، 1985) ، ص277 .

ظهور حاجات جديدة مرتبطة بالحاجة الأولى أو مكملة لها وهكذا إلى أن يتم التكامل الدولي، فالتكامل حسب الوظيفيون هو نتاج مسار مرحلي وتراكمي.([1])

– لتجسيد التعاون إلى واقع ملموس يقترح متراني البناء التدريجي لشبكة من المنظمات الإقتصادية والإجتماعية عبر –وطنية يرتكز على زيادة الاعتماد المتبادل بين الوحدات السياسية وصناع قراراتها مع العمل على إقناع الجماهير بأهمية ولائها لهذه المنظمات وما يترتب عنه من منافع ومكاسب حتى تكون على استعداد لتقبل التكامل الدولي والتكيف معه وفي نظر **ميتراني** ينجم عنه تقليص دور الدولة وفقدان مفهوم السيادة لقيمته الفعلية لصالح المنظمات الوظيفية المتخصصة.([2])

وما يمكن استخلاصه أن للمنهج الوظيفي خصائص ومميزات هامة في رؤيته للتكامل الدولي والتي يمكن إيجازها في:

*المرحلية والتدرج.

*الحركة من أسفل إلى أعلى عن طريق إطلاق العملية التكاملية بدءا بقطاعات فني ة محدودة تتوسع تدريجيا ووضع هذه القطاعات تحت سلطة مؤسسية أعلى من سلطة الدول التي تقبل الدخول في هذه العملية.

*تنازل الدول عن جانب من سلطاتها تدريجيا لصالح المؤسسات المشتركة.([3])

ثانيا: المنطلقات الرئيسية للنظرية الوظيفية الجديدة:

تعد الوظيفية الجديدة امتداد ورد فعل للوظيفة الأصلية في آن واحد، فهي امتداد للوظيفية لأن هذه الأخيرة تمثل المرجعية الفكرية للوظيفية الجديدة على مستويات المنهج، الإطار المفهوماتي، النظري ووحدة التحليل فكلاهما يعتمد في دراسته للظاهرة التكاملية على المنهج التحليلي

[1]: بوقارة، **مرجع سابق**، ص54 .

[2]: جندلي، **مرجع سابق**، ص 244.

[3]: حسن نافعة، **الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص38 .

الإستقرائي، الذي يدرس هذه الظاهرة انطلاقا من جزئياتها وصولا إلى كلياتها ومن خصوصياتها إلى عمومياتها وكلاهما يعتمد على مفهوم التكامل كعملية وكحالة وعلى مبدأ الإنتشار أو التعميم وعلى الكيفيات النظرية للوصول إلى التكامل بين الأطراف المشاركة على المستويين الداخلي والخارجي.

على المستوى الداخلي من خلال توافر القيم المشتركة وأهمية العملية التكاملية المكاسب والفوائد، وعلى المستوى الخارجي من خلال عنصر الإكراه (النخب والقوى الخارجية) متخذين بذلك الفاعلين عبر وطنيين في إطار التفاعلات الإجتماعية الإقتصادية، السياسية والعسكرية الشاملة كمستوى للتحليل، ومن الوظيفة كأداة أساسية للتحليل الوظيفي، وإن كانت الوظيفية الجديدة تركز على التكامل الإقليمي بدلا من التكامل الدولي كما فعلت الوظيفية الأصلية .([1])

الوظيفية الجديدة كإمتداد للوظيفية الأصلية ورد فعل لها اعتمدت بشكل واضح على إسهامات" **آرنست هاس**" **Ernest Haas** الذي رفض فكرة عزل القضايا التقنية على السياسة كما فعل سابقه **ديفيد ميتراني David Mitrany**.([2])

بالإضافة إلى إسهامات العديد من المنظرين الذين ينتمون للوظيفية الجديدة أمثال " **إميتاي ايتزيوني** " **Amitai Etzioni** و**كارل دويش**" **Karl Deutsch** و " **جوزيف ناي**" **J.Nye** و "**ليون ليندبيرغ**" **Leon Lindberg** وغيرهم، وتمثل كل مساهمة من هذه المساهمات مرجعية فكرية لا يستهان بها للظاهرة التكاملية وخاصة على المستوى الأوروبي، إذ تشكل الوظيفية الجديدة

[1]: جندلي، **مرجع سابق**، ص 245.

[2] : Paul Viott.R, Mark Kauppi.V, **International Relations theory : Realism, Pluralism Globalism and Beyond (**London: Allyna barcon ,1999) , p 213.

بزعامة " آرنست هاس " الإطار الفكري النظري للمجموعة الأوروبية من خلال تركيزها على خلق مؤسسات مركزية إقليمية لخدمة التكامل الإقتصادي للدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية.([1])

وترتكز الوظيفية الجديدة على مجموعة من الفرضيات التي يتفق حولها معظم منظري الوظيفية الجديدة على الرغم من تباين تصوراتهم وهي:([2])

-التكامل يكون بالشروع في القطاعات الحيوية التي تحتل مكانة متميزة في إقتصاديات الدول التي تدخل في المسار التكاملي.

- الإعتماد على التكامل الجهوي بدلا من التكامل في الإطار الدولي.

-وجوب إدراج جماعات المصالح والنخب والأحزاب السياسية في العملية التكاملية .

تختلف الوظيفية الجديدة عن التقليدية في نظرتها للتعاون بطريقة نفعية، بمعنى أن الوظيفية تتبع المصالح، وليس كما في حالة الوظيفية التقليدية التي تعتبر التعاون والتكامل كإستراتيجية لتحقيق السلم، ويقول في هذا الصدد **أرنست هاس:"** إن دراسة التكامل الإقليمي مهمته تفسير كيف ولماذا تتوقف الدول عن أن تكون ذات سيادة بشكل كامل، وكيف ولماذا تندمج وتختلط الدول مع جيرانها إلى أن تفقد الخصائص الحقيقية للسيادة على الرغم أنها تسعى لإكتساب تقنيات جديدة لحل النزاعات فيما بينها."([3])

وحسب هاس أن الدول توازن الخسارة الجزئية للسيادة الناتجة عن الأقلمة بنوع من المكاسب الناتجة عن الفعل الجماعي أي التكامل الإقليمي.

وتعتقد الوظيفية الجديدة أن السياق الذي يشتغل فيه التكامل الناجح هو السياق الإقتصادي الإجتماعي والتقني، ومع ذلك فإن المشكلات الإقتصادية والإجتماعية ليست منفصلة تماما عن

---

[1]: جندلي، **مرجع سابق** .ص 247.

[2]: صالح عمر فلاحي، **إشكالية التكامل العربي بين التحديات الآنية والأفاق المستقبلية**(الجزائر: دار الهدى، 2005) ، ص59 .

[3]: Fabrizio, Tassinari, **Mare European,(**Danemark : Copenhagen, 2004), p118.

المشكلات السياسية، لذا يعتقد هاس أن العلاقة بين الإقتصاد والسياسة هي علاقة مستمرة فالأسلوب الفوق وطني يؤكد على التدخل غير مباشر للسياسي عن طريق الإقتصاد، لأن القرارات الإقتصادية المحضة تكتسب أهمية سياسية في أذهان المشاركين فمناطق التعاون يجب أن تكون ذات أهمية إقتصادية كبيرة وتتمتع بدرجة عالية من الحديد الوظيفي.([1])

فالتكامل في قطاع إقتصادي سيخلق بشكل سريع حوافز قوية للتكامل في قطاعات أخرى، فرغم وجود إعتماد متبادل وظيفي عال بين القطاعات في إقتصاد صناعي حديث ودرجة عالية من تقسيم العمل سيخلق ضغطا أكبر من أجل تكامل أكثر عندما يتحقق التكامل في قطاع واحد.

ويرى هاس أن التخصص في المهام الوظيفية مهما فالوظيفية يجب أن تكون محددة ومهمة إقتصاديا، اما بالنسبة للوظائف غير الإقتصادية، فإنه لا يتصور لها نفس قوة الدفع والتحفيز لعملية التكامل.([2])

الفرع الثاني: المؤسساتية الجديدة كمرجعية نظرية لدراسة المنظمات الإقليمية:

لقد أصبح من الواضح أن النقاش حول كيفية التنظير للمنظمات الدولية أصبح يتخذ شكل خطاب، يعرض بين النظرية العقلانية والنظرية البنائية، وبالفعل نجد أن التوقعات العقلانية تمثل في الغالب نقطة إنطلاق البحوث، ومع ذلك فالإسهامات المعروضة تجمع على أن الأفكار العقلانية لوحدها نادرا ما تقدم منظورا متكاملا حول المنظمات الدولية، فهي تحتاج إلى مزاوجة مع أطر أنطولوجية أوسع، أو حتى إستبدالها كلية. ومع ذلك فالمؤسساتية الجديدة بمنظوراتها المختلفة

[1] : Anne, Marie Burley , Walter, Matli ," Europe before the court : a political theory of legal integration" . **International organization**. Vol 47.No01, 1993 , p56.

[2]: عامر مصباح، **نظريات تحليل التكامل الدولي**(الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية،2008)، ص116.

تقدم لنا تصورات مهمة حول عملية الإصلاح والتغيير في إطار المنظمات الدولية، فالمسارات المختلفة التي تقدمها هذه النظرية تقدم فرضيات حول خلق وتغير المؤسسات الدولية.([1])

قبل التطرق إلى نظرة النظرية النيومؤسساتية إلى المنظمات الدولية، سيتم تقديم أهم الإفتراضات المركزية للنظرية النيومؤسساتية، وذلك على النحو التالي:

أولا: الإفتراضات الأساسية للنظرية النيومؤسساتية:

ترتكز النظرية النيومؤسساتية بشكل عام على مجموعة من الإفتراضات كمايلي:([2])

- **الطرف الفاعل:** يعتبر أنصار المذهب المؤسسي أنه من المسلم به أن الدولة ممثل شرعي للمجتمع، ومع أن **روبرت كيوهين** أكد على أهمية الأطراف الفاعلة من غير الدول في عمله السابقة عن التعددية، فإن فهمه للمذهب المؤسسي الليبيرالي الجديد يقر بأن الأطراف الفاعلة من غير الدول تخضع للدول.

- **البنية:** يسلم الليبيراليون بشكل عام بالوضع البنيوي للفوضى في النظام الدولي، لكن الأمر الحاسم هو أن الفوضى لا تعني أن التعاون بين الدول أمر متعذر، كما يبين وجود الأنظمة الدولية و إنتشارها. والخلاصة أنه يمكن للأنظمة والمؤسسات الدولية أن تلطف الفوضى من خلال خفض تكاليف التحقق، وتعزيز المعاملة بالمثل وجعل معاقبة الإبتعاد عن المعايير أسهل تنفيذا.

- **العملية:** إن التكامل على الصعيدين العالمي والإقليمي في تزايد، ويعتبر الإتجاه المستقبلي للإتحاد الأوربي حالة إختبار حاسمة بالنسبة للمذهب المؤسسي الليبيرالي الجديد.

[1]: بوحريص، حمشي، مرجع سابق، ص 606.

[2]: جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**،(الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص338.

– **الحافز:** تدخل الدول في علاقات تعاونية حتى ولو كانت دولة أخرى ستكسب أكثر من التفاعل، وبعبارة أخرى فإن المكاسب المطلقة أكثر أهمية بالنسبة للمذهب المؤسساتي الليبيرالي الجديد من المكاسب النسبية التي أكد عليها الواقعيون الجدد.

وقد أخذ الإتجاه المؤسساتي في العلاقات الدولية حيزا كبيرا من البحث، نتيجة النقاشات والحوارات النظرية بين النظرية المتباينة في العلاقات الدولية، وقد تشكل الإتجاه المؤسساتي نتيجة النقاش بين الواقعيين والليبيراليين حول أهمية المؤسسات، إضافة إلى تحول الليبيراليين المؤسساتيين إلى نظرية الخيار العقلاني، والذي تبعه نقد بناء للإتجاه المؤسساتي العقلاني من طرف الإتجاه المؤسساتي الإجتماعي. رغم أن هذه الأخيرة كانت واقعة خارج النقاشات الرئيسية في العلاقات الدولية، وقد حظيت بإهتمام نسبي داخل الحقل.

نتيجة لما تقدم فقد حول الإتجاه المؤسساتي في العلاقات الدولية التركيز حول أهمية المؤسسات ومسألة الإستقرار المؤسساتي إلى التركيز حول مسائل التغيير والتطوير المؤسساتي، فالنظر إلى الإهتمامات المركزية للمؤسساتية التاريخية على سبيل المثال يوضح كيف أن للعوامل التاريخية تأثير على الخيارات المتاحة و إستمرار المؤسسات على الرغم من التغير في الظروف، كما إهتمت المؤسساتية التاريخية بمسألة التغير المؤسسي التدريجي داخل المؤسسات المستقرة، وهو ما قد أصبح إهتماما بارزا يجعل المؤسساتية التاريخية في صلب إهتمامات أدبيات العلاقات الدولية.**(1)**

كما تعد مؤسساتية الخيار العقلاني من بين أهم الإتجاهات في إطار النظرية النيومؤسساتية، حيث يفترض التحليل المؤسسي أن الأفراد الذين يقومون بتعظيم المنفعة على المستوى الدولي يعتبرون جهات فاعلة في السياسة الدولية، وأن المؤسسات الدولية تظهر نتيجة ترابطها وتماسكها

[1] : Thomas Rixen , Lora Anne Viol, **Historical Institutionalism and International Relations Towards Explaining Change and Stability in International Institutions,**(USA :Oxford university press ,2016) ,p06.

وتفاعلها الإستراتيجي والعمل الجماعي، وتستمر هذه المؤسسات لأنها تؤدي وظائف مهمة للأفراد الفاعلين المتأثرين بهذه المؤسسات.([1])

ثانيا-مضامين النظرية النيومؤسساتية حول المنظمات الدولية:

تعد النظرية النيومؤسساتية جزءا من الإتجاه النيوليبيرالي، والذي يعد أكثر تفاؤلا فيما يخص دور المنظمات الدولية و إستقلاليتها ودورها في السياسات الدولية، وحسب هذا الإتجاه فإن المنظمات الدولية تقوم بأربعة وظائف أساسية:([2])

- تساهم المنظمات الدولية في حل المشاكل الدولية من خلال التعاون، فالمنظمات الدولية تستطيع تقديم الإستشارة للدول الأعضاء، وهي تشكل وسيط، وما يلاحظ أن المنظمات تقوم بدور أساسي في معالجة المشاكل في مختلف المجالات بدءا من الإقتصاد إلى البيئة والأوبئة.

- تعمل المنظمات الدولية على تحقيق الخير العام و الإزدهار والرفاهية على المستوى العالمي وفقا للتصورات الليبيرالية، فالخدمات والبضائع والموارد يجب توزيعها على العالم ليستفيدو منها، وهدف منظمات مثل منظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي هو تطوير السوق لحصول التنمية وتحقيق الخير العام لأغلبية الناس في العالم وفقا للفكر الليبيرالي. فالمنظمات الدولية عملت على إزالة الحواجز بين الدول، وألغت الإجراءات الحمائية.

- مساعدة المجتمعات على خلق المعايير والقيم المشتركة، فالمنظمات الدولية تساعد على إعتماد القيم المشتركة بهدف تجنب الصراعات والنزاعات، والعمل على دعم التعاون المتبادل بين الدول، وخلق قيم مثل سيادة القانون وحل النزاعات بشكل سلمي والتبادل والتعددية والإعتماد المتبادل، كما

[1] : Jönsson Christer, Tallberg Jonas , Institutional Theory in International Relations , in Jon Pierre, Guy Peters , **Debating instutionalism** ,(London : Manchester University Press, ,2008), p5.

[2]:حسين طلال مقلد،" المنظمات الدولية في نظريات العلاقات الدولية". في https://bit.ly/3CxfXnN ،(19-11-2021).

تحاول المنظمات الدولية توطيد حقوق الإنسان ومحاربة الإرهاب وتخفيف الفقر في العالم، والدفاع عن الملكية الخاصة للأفراد، وتركز على ضرورة سيادة أفكار السوق المفتوح الحر والمنافسة.

- تلعب المنظمات الدولية دورا هاما في معالجة المشاكل التي تخلفها السياسات والوصول إلى ضحايا السياسة من اللاجئين والفقراء والمتضررين من المجاعات والأوبئة والمخاطر البيئية والكوارث والنازحين، وذلك عبر عمليات الإغاثة والمساعدة اللازمة، فالدول غير قادرة على حل هذه الكوارث بمفردها.

في ضوء ما تقدم يمكن توضيح أهم مضامين النظرية النيومؤسساتية في دراسة المنظمات الدولية من خلال مايلي:

- إستنادا إلى فرضية أن الدول تعظم مكاسبها المطلقة، ترى مؤسساتية الخيار العقلاني أن المنظمات الدولية تخلق عمدا من أجل حل المشاكل الدولية بالعمل الجماعي، وبعبارة أخرى فالمنظمات الدولية يمكن أن تكون مفيدة لتحقيق منافع متبادلة، فهي قادرة على حل مختلف أنواع المشاكل الناجمة عن العوامل الخارجية العابرة للحدود الوطنية، وفي لمحة عامة عن أدبيات سيمون ومارتن يشيران إلى محاولات مختلفة للتمييز المنهجي بين أنواع مشاكل العمل الجماعي، وكل هذه المحاولات لها منطق وظيفي مشترك: الدول تبني المؤسسات من أجل تحقيق النتائج المرجوة بشكل جماعي.([1])

- يعد إتجاه المؤسساتية التاريخية أحد الإتجاهات المهمة في إطار المنظور النيومؤسساتي في دراسة المنظمات الدولية، وينطلق هذا الإتجاه من فكرة مفادها أن مفهوم التبعية للمسار يساهم في إعادة إنتاج المؤسسات الدولية، ويساهم في ديمومتها و إستقرارها، وعلى هذا الأساس يعتبر **بول**

[1]: ليندة لفحل، **دور الثقافة التنظيمية في بناء الهوية التنظيمية للمنظمات الدولية: المنظمة العالمية للتجارة نموذجا**، أطروحة دكتوراه غير منشورة،(قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2018)، ص 96.

بيرسون أن مفهوم التبعية للمسار يرتكز على ثقل الإختيارات المتخذة في الماضي وتأثيراتها على الحاضر، والذي يقيد عمل المؤسسات، وينعكس ذلك على القرارات التي تتخذها في الحاضر، وبالتالي أصحاب هذا الطرح ينشغلون حول سؤال كيف ولماذا طورت المجتمعات المختلفة بمؤسسات مختلفة؟ مما يعكس ذلك طغيان البعد التاريخي على هذ الإتجاه الذي يعتبر أن المؤسسات من أكثر المتغيرات أهمية وفائدة نظرا لقدرتها على تفسير التطور التاريخي للدول والمجتمعات.([1])

- يركز الإتجاه النيومؤسساتي في دراسة المنظمات الدولية على أهم المجال التنظيمي الداخلي للمنظمة الدولية، ويعتمد الإتجاه النيومؤسساتية المجال التنظيمي كوحدة مركزية في التحليل، وترى أن العمليات التنظيمية داخل المنظمة الدولية يمكن أن تساهم في إستقرار المنظمة، على الرغم أنها تخضع للتطور والتغيير.([2])

المطلب الثاني: التفسير البنائي للمنظمات الإقليمية:

الفرع الأول: المنظور البنائي للمنظمات الدولية الإقليمية:

أولا: الأسس و الإفتراضات العامة للنظرية البنائية:

تقوم النظرية البنائية في العلاقات الدولية على مجموعة من الإفتراضات، والتي يمكن توضيحها من خلال مايلي:([3])

- تتخذ البنائية موقفا مغايرا لموقف النظريات الوضعية من مفاهيم أساسية في العلاقات الدولية مثل(المصلحة الوطنية، الهوية، الأمن القومي)، إذ يرفض البنائيون قبول هذه المفاهيم كما هي

[1]: نعيم شلغوم،" النظرية الجديدة في تحليل الدولة: النظرية المؤسساتية الجديدة نموذجا". **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**. ع06، 2018، ص 292.

[2] : José G. Vargas-Hernández,"Institutional and Neoinstutionalism theory in the international management of organizations" . **Vision de Futuro .**Vol 09 ,NO2,2008, p 10.

[3] : Paul Viotti, Mark Kauppi , **International relations theory**, (London :Pearson Education , ,2012), p278.

معطاة، كما يهتم البنائيون بالقوى الفاعلة غير الدولة مثل: المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، فضلا عن ذلك يركز أتباع البنائية على العوامل المعرفية والذاتية التي تنتج عن تفاعل هذه الوحدات في علاقاتها البينية.

- يرى البنائيون بنية النظام الدولي على أنها بنية إجتماعية تتضمن مجموعة من القيم والقواعد والقوانين، هذه البنية تؤثر في الهوية والمصلحة للفاعلين.

- البنائية كما يستدل من إسمها ، تنظر إلى النظام الدولي بأنه عملية دائمة مستمرة من البناء الحاصل من التفاعل بين الفاعلين والبناء نفسه، فبالنسبة إلى البنائيين العالم دوما هو قضية متجددة ليس شيئا تم و إنتهى وعلينا قبوله كما هو.

إن أهم من أسهم في تطوير المنظور البنائي في العلاقات الدولية هو **ألكسندر ووندت**، إذ يعد كتابه نظرية إجتماعية في السياسة الدولية، من أهم الكتب التي يرى فيها الكثير من الأكاديميين مرجعا للنظرية البنائية، وقد أسهمت البنائية إسهاما مهما في نظرية العلاقات الدولية، مضيفة بمقتربها السوسيولوجي وما يترتب عليه من إستخدام مفاهيم سوسيولوجية في السياسة الدولية بعدا إبستيمولوجيا جديدا يسهم في دراسة دوافع السلوك الدولي لوحدات النظام الدولي، والأحداث والظواهر الدولية، وذلك بمفاهيم تحليلية أبعد من التركيز فقط على مفاهيم محددة كالمصلحة الوطنية والأمن القومي ببعدها المادي، فقد أضافت البنائية في تحليلها مفاهيم كلية تستوعب دراسة القيم والأفكار والهويات والبناء الإجتماعي، بصفتها عوامل تدخل في تشكيل الدوافع الرئيسية لسلوك الفاعلين في النظام الدولي، بناء على التفاعل الدائم والمستمر بين البنى والفاعلين الذين ليسوا الدول فقط، بل هم أيضا وفقا للمقترب البنائي المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية كذلك، وهذا دون التخلي عن إعتبار الدولة هي الفاعل الأساسي، ودون إهمال المصلحة الوطنية، ولكن

البنائية ركزت على أهمية التفاعل بين هذه المكونات والأفكار والهويات، وكيف تحدد الأفكار المصلحة، أي أن المصلحة بالمنظور البنائي مكون ذو وعاء إجتماعي. ([1])

وأهم ما يميز النظرية البنائية عن نظريات العلاقات الدولية الأخرى هي أنها لا تهتم بوصف العلاقات الدولية أو بالدفاع عن المواقف الإيديولوجية، بقدر إهتمامها بالكيفية التي يتم بها بناء أو إنشاء العلاقات الدولية، فالنظرية البنائية هي نظرية أنطولوجية تبحث في أصول تكوين وإنشاء العالم، وهي تسعى إلى تقديم نظرية إجتماعية متكاملة، كما تعتبر النظرية البنائية بأنها نظرية ذاتانية، أي تربط بين الذات والموضوع خلافا للنظريات التقليدية التي تفصل بين الذات والموضوع والذاتانية، و تؤكد على معرفة الفواعل بالمنظومات من خلال الفهم المشترك الذي يكونونه كذوات حول الأشكال المعقولة والمرغوبة للسلوك الإجتماعي.([2])

كما تنظر النظرية البنائية للعلاقات الدولية على أنها بناء إجتماعي، متخذة موقفا مغايرا لموقف النظريات الوضعية من مفاهيم أساسية(المصلحة القومية، الأمن، الهوية)، ويهتم البنائيون بالقوى الفاعلة غير الدول مثل المنظمات الحكومية و غير الحكومية، فضلا عن تركيزهم على العوامل المعرفية والذاتية التي تنتج من تفاعل هذه الوحدات في علاقاتها البينية، وترى **كارين فيرك** أستاذة العلاقات الدولية في جامعة سانت أندروز أن البنائية هي شكل من أشكال النقد للعقلانية، فهي تتضمن رفضا بالجملة للأسلوب العلمي، إذ يرفض البنائيون الإفتراضات الوضعية بوجود قوانين أو شبه قوانين تحكم الظاهرة الإجتماعية والسياسية بعيدة عن إرادة الفاعل وقدرته على التأثير في المحيط، وترفض البنائية أيضا إفتراضات الوضعية بإمكانية تحقق الموضوعية في دراسة الظاهرة السياسية أي فصل الذات عن الموضوع. إضافة إلى ذلك فإن البنائية تحاول تسليط

[1]: خالد المصري،" البنائية في العلاقات الدولية". **مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية**. م30، ع02، 2014، ص321.

[2]: مها إبراهيم أحمد المولى،" النظرية البنائية في العلاقات الدولية: دراسة حالة الحرب على الإرهاب". **مجلة العلوم السياسية**. ع60، 2020، ص443.

الضوء على العلاقة بين الفاعل والبنية، حيث لا يأخذ سلوك الفاعل الأهمية كاملة، ولا تطغى البنى على الفاعل، ويكون التركيز على عملية التبادل والتفاعل بينهما. ([1])

ثانيا مضامين المنظور البنائي في دراسة المنظمات الدولية:

تنطلق النظرية البنائية في دراساتها حول المنظمات الدولية من إفتراض تعذر الفصل بين خاصية الفعل لدى الدول والقواعد المحيطة بالمنظمة الدولية، وتقترح البنائية بدلا من ذلك، الإنطلاق إبتداء من العمليات التي تربط بين الدول والقواعد الدولية في الممارسة، وهذه العمليات يمكن أن تشمل الطرق التي تستحضر الدول من خلالها القواعد الدولية لغرض تبرير سياساتها، والجهود المبذولة من قبلها لتأويل تلك القواعد، وكذا مختلف السبل التي يمكن أن تسلكها لتصبح تلك القواعد جزء من بيئتها المعيارية الداخلة، إلى جانب أشياء أخرى وكلها عمليات متكررة تعيد صنع كل من القواعد والدول التي تستخدمها أو تتفاعل معها.([2])

من ناحية أخرى وبعيدا عن المنظور التقليدي في دراسة المنظمات الدولية يؤكد كل من **بارنيت وفينومر** أن المقترب البنائي يساعد على تفسير كل من القوة وسلوك المنظمات الدولية في السياسات العالمية، وبتحليله يقدم أربعة من مظاهر سلوك المنظمات الدولية: الإستقلالية، القوة، الإختلال الوظيفي، التغيير. ولفهم إستقلالية المنظمات الدولية يتطلب الإنتباه لمصالح كل من الدولة والمنظمات الدولية، وبالتالي فإن وضع المنظمات الدولية في سياق البيروقراطيات يوسع مستويات التحليل، والبيروقراطية هي جملة السلطات مع توفير الإستقلالية للمنظمات الدولية في مواجهة الدول.([3])

---

[1]: أحمد قاسم حسين، " قراءة في كتاب نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع". **سياسات عربية**، ع20، 2016، ص 09.

[2]: محمد الصديق بوحريص، " خيارات ومناهج في دراسة المنظمات الدولية". **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**. ع04، 2013، ص286.

[3]: ليندة لفحل،" سوسيولوجيا المنظمات الدولية: المنظمات الدولية كفاعل بيروقراطي". **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**. ع10، 2017، ص319.

وتوظف المقاربة البنائية في حالة المنظمات الدولية كلما كان هناك إعتراف بالأثر المتبادل بين الدول والمنظمات الدولية في المسألة قيد البحث، فالدول طالما تستجيب لقرارات المنظمات الدولية، فإنها تسهم بالضرورة، ولو بشكل غير مقصود غالبا في إعادة صنع سلطة وقوة تلك المنظمات، فهي حين ترافع عن قضاياها أمام لجان تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية مثلا، إنما تقوم بشرعنة تلك العملية، وقد تزيد بذلك المنظمة قوة، وبالمثل يرجح أن التحايل الإستراتيجي على مجلس الأمن بخصوص غزو العراق، قد خلق إحساسا أقوى داخل حلبة السياسة الدولية بضرورة موافقة المجلس لإضفاء الشرعية اللازمة على أية عملية عسكرية.([1])

إن البنائيين يرون في المتغير السوسيولوجي على أنه يمنحنا فهما أعمق للمنظمات الدولية مقارنة بالمدخل المؤسساتي، الذي يرجع إنشاء المنظمات الدولية إلى معالجة إخفاقات السوق، بمعنى أن هذه المؤسسات الدولية تساعد في تسهيل عقد الصفقات والإشراف على الإلتزام بمضمونها، وهو ما يعني إعطاء أهمية كبرى لدور المتغير الإقتصادي في التحليل، غير أن البنائيين يرون أن المتغير السوسيولوجي هو الذي يمنحا القدرة على فهم أفضل لديناميكيات العلاقات الدولية، كما يوجه البنائيون إنتقادات عدة لأدبيات الأنساق، ومن ذلك عدم وصف العالم الذاتي، فأفعال وتصرفات الدول الأخرى من طرف ما هي جزء لا يتجزأ من وجودها الجماعي، ووراء السلوكيات المادية للدول هناك قواعد تذاتانية، وبالنسبة للبنائيين لفهم المنظمات الدولية العالمية كالأمم المتحدة مثلا، يجب الرجوع للمؤسسات غير الرسمية التي تحتضنها المبادئ والضوابط التي يقوم عليها النظام الإقتصادي والسياسي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.([2])

[1]: بوحريص، **مرجع سابق**، ص 287.

[2]: لفحل، الهوية، **مرجع سابق**، ص102.

إضافة إلى ما تقدم فإن المنهجية البنائية في دراسة المنظمات الدولية تكمن دعوتها في الجهد المنصب في الآن ذاته حول الإختيارات الإستراتيجية للفواعل، والبيئة المحيطة بها التي تشكلها المنظمات الدولية، إنها تناسب الأحجيات التي تصادف المرء حين يهتم بالتفاعل أو التكوين المتبادل بين الدول والقواعد، ومثال ذلك أن التبرير القانوني للتدخل الإنساني يدفع بالناشطين إلى العودة إلى مصادر مستقاة من التجربة السابقة، وإستخدامها في إعادة تأويل النظام القانوني المتعلق بالحرب، بحثا عن المساندة لصالح سياسة التدخل، فالتفاعل والتجاوب بين الفواعل والبنيات يمكن رؤيته بشكل أوضح من خلال البنائية، في حين يبدو ذلك التفاعل مستترا وغامضا إذا ما إستخدمنا منظورات أخرى كالمؤسساتية.([1])

في ضوء ما تقدم يتضح أهمية المنظور البنائي في دراسة المنظمات الدولية، ومن أجل توضيح أكثر سيتم تلخيص أهم المساهمات البنائية في دراسة المنظمات الدولية، وذلك على النحو التالي:([2])

- يلعب المدخل البنائي دورا هاما في المنظمات الدولية، فالدول تتأثر بقيم ومعايير المنظمات الدولية، إلى درجة تجعلها تتبنى هذه القيم والعكس صحيح، مثل مبدأ عدم إستخدام القوة في العلاقات الدولية.

- الجانب الثاني للبنائي هو التنشئة الإجتماعية، كيف تؤثر المنظمات الدولية على سلوك صانع القرار في الدول الأعضاء، وعلى الدول وسلوكها في السياسات العالمية، فهذا يمكن أن يؤثر على شؤون مثل الهجرة والأمن والإنقاق، كيف تبنى الهويات والمعايير والقيم داخل المنظمات الدولية؟

[1]: بوحريص، **مرجع سابق**، ص 288.

[2]: مقلد، **مرجع سابق**.

كيف تنتشر هذه القيم والمبادئ والهويات من مجموعة إلى أخرى وبين الأفراد؟ ماهي العوامل التي تؤثر على تنشئة الأفراد والمنظمات.

- الجانب الثالث وهو أن البنائية تنظر إلى القيم المؤسساتية، الهويات الجماعية، والتفاعلات الإجتماعية داخل المنظمات الدولية، كيف تؤثر قيم البيروقراطيين العاملين في المنظمات الدولية على صنع القرار أثناء الأزمات؟ كيف تتغير هويات وقيم المؤسسات عبر الوقت.

الفرع الثاني المنظور البنائي لتفعيل المنظمات الدولية والإقليمية:

أما بخصوص الرؤية البنائية المؤسساتية الإجتماعية في دراسة عملية الإصلاح في المنظمات الدولية والإقليمية، فهي تقود إلى أن الأجهزة الإدارية للمنظمات الدولية هي فاعل أساسي في توجيه أنشطتها، ويشيرون إلى طرائق عدة تستطيع من خلالها الأجهزة الإدارية المتطورة في أي منظمة دولية أن تصوغ أنشطتها بعيدا عن التأثير المباشر لأعضائها، حتى إن لم تكن لتلك الأجهزة سلطة إتخاذ القرار في المنظمة، فعلى سبيل المثال يصنف موظفو هذه الأجهزة المعلومات وينظمونها، ويحددون السياق الإجتماعي لعمل المنظمة، ويطلقون عليه الأسماء المختلفة، ويضعون قواعد عمل المنظمة، وعادة ما توجه الأجهزة الإدارية المنظمة الدولية لخدمة مصالحها هي، وليس مصالح أعضاء المنظمة فحسب,، وتتضح قدرة الأجهزة الإدارية في المنظمة الدولية على توجيه أنشطتها، حين يستخدم أمينها العام إمتيازات منصبه الخاصة لإطلاق المبادرات أو إقتراح المهمات.([1])

كما أن تصور **ألكسندر واندت** للإصلاح البنيوي للمنظمة الدولية يعني التحول بين أنواع مختلفة من الثقافة الدولية، فهو يعتبر بأن المنظمة الدولية في حالة تفاعل مستمر يسمح لها

[1]: أحمد علي سالم، **الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية بين النظريات الواقعية والبنائية**،(قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2016)، ص64.

بمناقشة إمكانية تحويل مثل هذه الثقافة من خلال التفاعل المستمر لهذه الوحدات، وفي محاولته لتوضيح كيف يحدث التغير في المنظمات الدولية يناقش واندت عملية ومسار التفاعل بين الوحدات، ويوظف اطروحات النظرية التفاعلية الرمزية على أساس أن التفاعل عبارة عن: عملية إجتماعية مستمرة تعمل بموجبها الدول على تغيير الثقافة الدولية مع مرور الوقت، فالتفاعلات المستمرة بين الوحدات تعد عمليات حاضرة وموجودة كجزء من البنية– البنية الجزئية كما يسميها، وبوصفها متغيرات سببية رئيسية تساهم في إحداث التغيير داخل المنظمة الدولية، ولهذا يقرر أنه يمكن لبنية المنظمة الدولية أن تنتج ويعاد إنتاجها، وأحيانا يتم تحويلها عن طريق تفاعل الدول، ويسلم أيضا بأن منطق التفاعل في أي لحظة سوف يعكس خصائص وكلاء الدول وخصائص البنية المنظومية التي تطمرها.([1])

كما يؤكد أنصار البنائية على أهمية الأعراف والمبادئ في التأثير على مسار أداء المنظمات الإقليمية مقارنة بالمنظمات الدولية العالمية، حيث أن المنظمة الإقليمية عادة أشد حساسية لأعراف إقليمها ومبادئه مقارنة بالأعراف والمبادئ السائدة عالميا، كما أنه كي تتمكن الأعراف والمبادئ السائدة عالميا من توجيه سلوك المنظمة الإقليمية، ينبغي للمنظمة أولا أن تستنبط تلك الأعراف والمبادئ، ومن ثم تحولها إلى أعراف ومبادئ إقليمية، وفي خلال هذه العملية قد تتغير تلك الأعراف والمبادئ وقد يكون هذا التغيير جذريا، لأن الفاعلين الإقليميين ليسوا متلقين سلبيين لما يتعلمونه من الوكالات الدولية، التي تزعم أن سعيها إلى نشر الأعراف والقيم في السياسة العالمية

[1]: عبد الله بن جبر العتيبي،" النظرية في العلاقات الدولية بين المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة البنائية". **مجلة شؤون إجتماعية**، ع108، 2010،ص145.

ينبع من قواعد أخلاقية عالمية، بل إنهم فاعلون إيجابيون ينتقون من الأعراف والمبادئ العالمية ما يلتزمون به، ويعدلونه بما إستقر لديهم من معتقدات وممارسات مقبولة.([1])

على الرغم من أهمية المتغير الثقافي و الهوياتي في مسار إصلاح المنظمات الدولية، إلا أن عملية الإصلاح ترتبط دوما بالدول الفاعلة داخل المنظمة الدولية، حيث أن ليس من الممكن الوصول إلى ثقافة موحدة في إطار المنظمات الدولية.

المطلب الثالث: نظرية الدور

سيتم من خلال هذا المطلب تحليل نظرية الدور، عبر فحص أهم المنطلقات المعرفية و الإفتراضات الرئيسية لهذه النظرية.

الفرع الأول: المنطلقات الرئيسية لنظرية الدور

يعتبر مفهوم الدور من المفاهيم الحديثة المستعملة في تحليل السياسة الخارجية للدول، والتي توظف بهدف إدراك المسارات التي تتخذها وتتبناها الدول في إطار تفاعلها مع الفواعل والوحدات المشكلة للسياسة الدولية والعالمية، حيث تستند هذه النظرية على كون سلوكات وأفعال غالبية الوحدات الدولية يمكن التعرف عليها، تصورها أو حتى توقعها، لأن كل فاعل يقوم بلعب دور أو مجموعة من الأدوار، وهذا على إختلاف مستويات التحليل سواء ما تعلق منه بالمستوى الإقليمي أو العالمي.([2])

لقد كان أول ظهور لمفهوم الدور في العلاقات الدولية سنة 1970، حين نشر **كالفي ج هولستي Kalevi J. Holsti** دراسته الرائدة في الموضوع، و المعنونة ب:" تصورات الدور القومي في دراسة السياسة الخارجية" ، وكان حينها قد مرت حوالي أربعة عقود على تطوير نظرية

[1]: أحمد علي سالم، **مرجع سابق**، ص70.

[2]: ناصر بوعلام،" نظرية الدور في السياسة الخارجية الجزائرية". **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**. م04، ع02، 2019، ص254.

الدور في علم الإجتماع وعلم النفس، وقد مثلت الدراسة إنطلاقة لتوظيف الدور في أدبيات السياسة الخارجية ، ومازال أثرها ملموسا لحد الآن وقد قدم هولستي تصنيفا لمختلف الأدوار المتصورة في السياسة الخارجية للدول.([1])

أعطى هولستي تعريفا للدور القومي على أنه:" تعريفات صناع القرار للأنواع العامة للقرارات و الإلتزامات والقواعد و السلوكات التي تصدر عن دولهم، وللوظائف التي ينبغي على أية دولة أن تؤديها على أساس مستمر، سواء في النظام الدولي أو في نظام إقليمي فرعي، وبالتالي فهو صورة لتوجهات ووظائف دولهم ضمن أو إتجاه البيئة الخارجية".([2])

و يعرف مفهوم الدور في إطار السياسة الخارجية على أنه:" أحد مكونات السياسة الخارجية، وهو يتحدد في الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، كما أنه فهم صانعو السياسة الخارجية لماهية القرارات و الإلتزامات، القواعد والأفعال المناسبة لدولتهم، والوظائف التي يجب عليهم القيام بها في عدد من الأطر الجغرافية الموضوعية".([3])

الفرع الثاني: الإفتراضات العامة لنظرية الدور في السياسة الخارجية:

حاول هولستي أن يدرس السياسة الخارجية عبر إقتراب الدور من خلال أربعة محاور:([4])

- **أداء الدور الوطني:** وهو السلوك السياسي الخارجي العام الخاص بالحكومات، ويتضمن أنماط المواقف والقرارات و الإستجابات والوظائف والأفعال و السلوكات و الإلتزامات نحو الدول الأخرى،

[1]: حبيبة زلاقي، " نظرية الدور بين الأصول الإجتماعية والتوظيف في التحليل السياسي". **مجلة العلوم القانونية والسياسية**. ع17، 2018، ص 778.

[2]: المرجع نفسه، ص780.

[3]: بوعلام، **مرجع سابق**، ص255.

[4]: إدريس عطية، **مقاربة الجزائر في هندسة الأمن الإفريقي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2014)، ص 45.

وهذه الأنماط يمكن أن نطلق عليها الأدوار الوطنية، ويتأثر أداء الدور الوطني بتصور الدور، مصادر الدور وتوصيف الدور.

- **تصور الدور الوطني:** ويتضمن تعريف صناع القرار للأنواع العامة للقرارات و الإلتزامات والقواعد و السلوكات التي تصدر عن دولهم، وللوظائف التي ينبغي على أية دولة أن تؤديها على أساس مستمر، سواء في النظام الدولي أو في نظام إقليمي فرعي، وبالتالي فهو صورة لتوجهات ووظائف دولهم ضمن أو إتجاه البيئة الخارجية.

- **مصادر الدور الوطني:** تشير مصادر الدور الوطني إلى موقع البلد والملامح الطبوغرافية المهمة للدولة، والموارد الطبيعية و الإقتصادية والتقنية والإمكانات المتاحة، والسياسات المتبعة والطلبات الإجتماعية و الإقتصادية، والمذاهب والإيديولوجيات ومزاج الرأي العام والشخصية الوطنية و الإحتياجات الأساسية.

- **توصيفات الدور الوطني:** والتي تأتي من البيئة الخارجية، وينبغي أن تتضمن هيكل النسق الدولي والنسق الواسع للقيم ومبادئ الشرعية العامة والقواعد والتقاليد وتوقعات الدور، ففي كثير من الأحيان تجد الدولة دور محدد وجاهز من قبل الآخرين، بحكم حجمها أو قوتها أو نمطها السياسي، أو إنتمائها الجغرافي أو الإيديولوجي، وهنا تتقبل الدولة الدور الذي يفرضه عليها وضعها الجيوسياسي وقد ترفضه.

الشكل رقم02: مفهوم الدور في السياسة الخارجية حسب هولستي

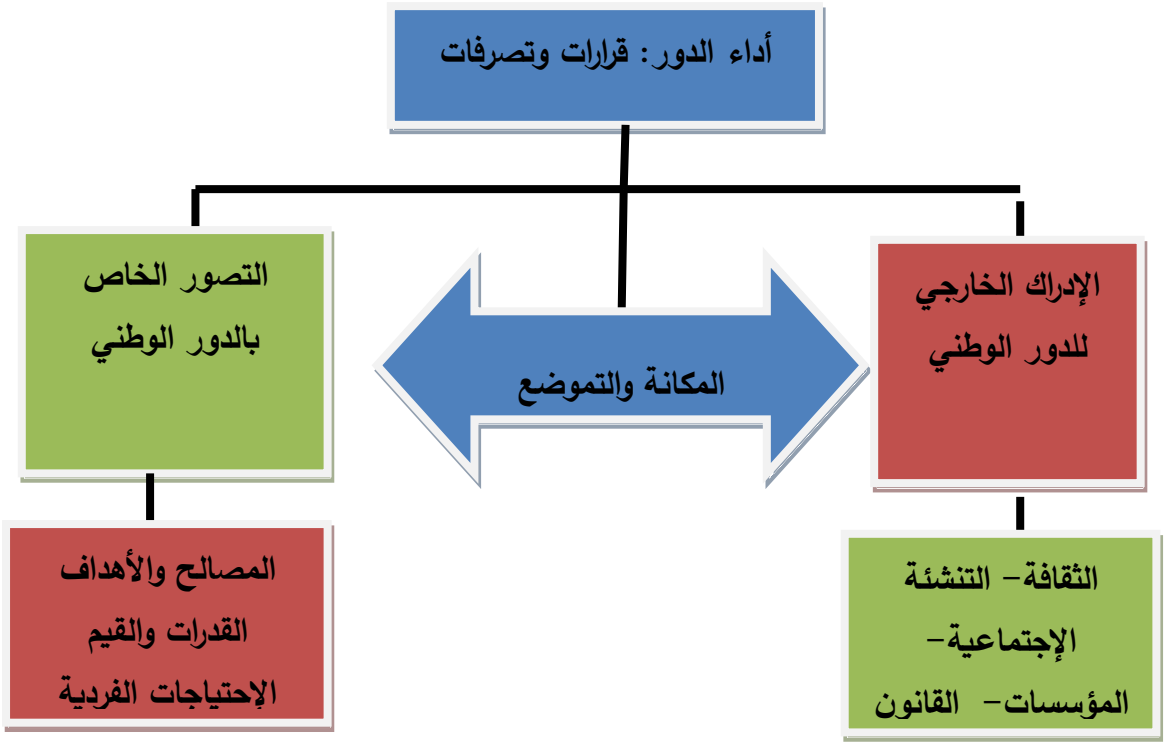

Source : K. J. Holsti, " National role conceptions in the Study of forgien policy "**, International studies quarterly**. Vol14, N03, 1970, p 240.

لقد إفترض هولستي أن السلوك الخارجي للدول(القرارات والأفعال التي يقوم بها الفاعلون الحكوميون السلطويون) هي في قدر كبير منها تعبير عن أداء الدور، ويمكن تفسيرها من خلال تصورات الدور الوطني لصناع القرار، وهذا ما يسقط على حالة الجزائر، حينما تصورت الجزائر دور وطني على مستوى منظمة الإتحاد الإفريقي، وتصورات الدور الوطني، حيث ترجع إلى خصائص الجزائر السياسية والإجتماعية و الإقتصادية(المحددات والمضامين والمبادئ) مع مواءمة البيئة الدولية، حيث قامت الجزائر بدور مميز(توصيف الدور الوطني) في العديد من المسائل الإفريقية، وهذا هو الحكم الأساسي لأداء الدور الوطني الذي تقوم به من خلال التعامل الدبلوماسي في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي.

الفصل الثاني:

مقومات الدور الجزائري في تفعيل منظمة الإتحاد الإفريقي

سيتم في هذا الفصل تحديد مساهمة الجزائر في المراحل التأسيسية لمنظمة الإتحاد الإفريقي. كما سيتم توضيح مقومات الدور الجزائري في تفعيل منظمة الإتحاد الإفريقي ، من خلال رصد مختلف دوافع الإهتمام الجزائري بتفعيل منظمة الإتحاد الإفريقي على المستوى السياسي والدبلوماسي، المستوى الأمني والعسكري ، وأخيرا التطرق لمختلف المبادرات الإصلاحية التي شهدتها منظمة الإتحاد الإفريقي.

المبحث الأول: دور الجزائر دعم الجهود التأسيسية لمنظمة الإتحاد الإفريقي

سيتم من خلال هذا المبحث رصد الدور الجزائري دعم البنية المؤسساتية للقارة الإفريقية، عبر تحليل الجهود الجزائرية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية ، ومن ثم رصد الدور الجزائري في تأسيس منظمة الإتحاد الإفريقي.

المطلب الأول: الجهود الجزائرية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية

الفرع الأول: دور الدبلوماسية الجزائرية في تطوير منظمة الوحدة الإفريقية

كانت القارة السمراء بمثابة حقل لنشاط دبلوماسي مكثف للسياسة الخارجية للجزائر، حيث سمحت لها أن تلعب دورا بارزا على الساحة الدولية، وعليه كانت إفريقيا محورا من المحاور الأساسية للدبلوماسية الجزائرية بعد إسترجاع السيادة، والتي أكسبتها مكانة الريادة أو الزعامة على

دول العالم الثالث، نظرا لما لها من وزن على الساحة الدولية . وفي هذا الإطار، إكتسبت الجزائر بفضل نضالها التحرري شرعية تاريخية سمحت لها بأن تلعب دورا بارزا على الساحة الإفريقية. ([1])

أولا: تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية:

لقد أدى إستقلال العديد من الدول الإفريقية في بداية الستينات من القرن العشرين، إلى إتجاه تفكير قادتها إلى فكرة الوحدة الإفريقية، وتكوين منظمة لرعاية تلك الفكرة وتنفيذها، وذلك لتحقيق إستقلال باقي أقاليم إفريقيا المستعمرة، والقضاء على آثار التخلف الإقتصادي والإجتماعي والثقافي.([2])

وتعد منظمة الوحدة الإفريقية من بين أهم المنظمات الدولية الإقليمية، وقد جاء إنشاؤها نتيجة لعقد عدة مؤتمرات، والتي وصل عددها إلى 80 مؤتمر، وكان ذلك في فترة ما بين 1958-1963، ومن بين هذه المؤتمرات نذكر: مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة سنة 1958، إضافة إلى مؤتمر أديس أبابا 1960، وكل هذه المؤتمرات كانت بمثابة محاولات هادفة للوصول إلى إنشائها، وتوجت في الأخير بالإيجاب وذلك خلال المؤتمر المنعقد بأديس أبابا بتاريخ15-22 ماي 1963، والذي توج بإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية بتاريخ 26 ماي 1963.([3])

ثانيا: أهداف ومبادئ منظمة الوحدة الإفريقية: لقد نص الميثاق التأسيسي لمنظمة الوحدة الإفريقية على مجموعة من الأهداف التي أتت لتحقيقها وإرساءها والعمل وفقها، وقد حددت المادة

[1]: منصف بكاي، "دور الجزائر ما بعد الإستقلال في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية". **مجلة الدراسات الإفريقية**. م01. ع01، 2014، ص08.

[2]: مصطفى مأمون، **قانون المنظمات الدولية**،(الأردن: دار مجدلاوي، 2002)، ص100.

[3]: طهير، **مرجع سابق**، ص166.

الثانية من ميثاق المنظمة مجموعة من الأهداف بشكل واضح إلى أهداف عامة عريضة وتتمثل فيمايلي:([1])

- تقوية تضامن ووحدة الدول الإفريقية، وهو هدف أساسي وأولي لابد أن تسعى هذه المنظمة الإقليمية إلى تحقيقه، خاصة ما تعلق بتحقيق نوع من التضامن.
- زيادة التعاون وتنسيق الجهود بما يحقق حياة أفضل لشعوب القارة.
- الدفاع عن سيادة وسلامة و إستقلال الدول الأعضاء.
- القضاء على الإستعمار بأشكاله المختلفة، حيث يمثل الإستعمار هما تضع له حدا، وهذا ما جعله هدفا غاليا وبارزا من أهداف المنظمة، و إستهلك منها جهدا كبيرا ووقتا طويلا، وغداة تأسيس المنظمة كان لايزال هناك مساحات كبيرة من القارة تعاني من الإستعمار.

ولتحقيق هذه الأهداف العريضة السابقة الذكر، يحدد الشطر الثاني من المادة الثانية جملة من الأهداف تحققها الدول الأعضاء عن طريق تنسيق سياساتها العامة و المؤاءمة بينهما، وعلى الأخص في الميادين التالي:([2])

- التعاون السياسي و الدبلوماسي.
- التعاون الإقتصادي بما في ذلك النقل والمواصلات.
- التعاون التربوي و الثقافي.
- التعاون في مجالات الصحة و الشؤون الصحية و التغذية.
- التعاون في الدفاع و الأمن.

[1]: بشير الكوت، **الوحدة الإفريقية في القرن العشرين**،(ليبيا: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر،2004)، ص56.
[2]: المكان نفسه.

أما بخصوص المبادئ الأساسية للمنظمة فقد تم تحديدها أساسا ضمن المادة الثالثة من الميثاق، وتتمثل فيمايلي:([1])

- المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.
- إحترام سيادة الدول الأعضاء وسلامة أراضيها حقها غير القابل للتصرف في وجودها المستقل.
- حل المنازعات بالطرق السلمية عن طريق الوساطة و التحكيم.
- الإدانة المطلقة لأعمال الإغتيال السياسي، والأنشطة التخريبية من طرف دول مجاورة أو دول أخرى.
- إلتزام الدول الإفريقية بتكريس الجهود من أجل تحقيق الإستقلال الكامل لكل الأراضي الإفريقية.
- تأكيد سياسة عدم الإنحياز تجاه جميع الكتل الدولية.

الفرع الثاني: الدور الجزائري في تفعيل منظمة الوحدة الإفريقية:

لقد بذلت الدبلوماسية الجزائرية مجهودات كبيرة في سبيل الدعوة إلى تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، بل كانت ترى أن هذا المبدأ هو القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها القانون الدولي بغية تصفية الإستعمار، وعلى هذا الأساس نصت المادة 86 من الميثاق الوطني على أن الجزائر تؤيد الأهداف والمبادئ الواردة في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية بحق الشعوب في تقرير مصيرها، وذلك في المادتين الثانية والثالثة من ميثاق المنظمة. إضافة إلى ما تقدم فإن من أسس السياسة الإفريقية للجزائر التجاوب مع الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية التي نصت على:" القضاء على جميع صور الإستعمار في إفريقيا". وكانت المنظمات

[1]: محمد العيني هبة ، كافي مصطفى ، رسلان خالد ، **المنظمات الدولية والإقليمية**،(الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع،2016)، ص201.

الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة والإقليمية مثل منظمة الوحدة الإفريقية فضاء مكن الدبلوماسية الجزائرية من فرض وجودها بتدعيم حركات التحرر الإفريقية عن طريق تدويل قضاياها العادلة ، و إستصدار لوائح سياسية نددت بالإستعمار. ([1])

وعلى الرغم من قصر فترة حكم الرئيس بن بلة ، إلا أنه وضع أسسًا وأهدافًا للسياسة الإفريقية للجزائر ساهمت في الدفاع عن المبادئ والمصالح الجزائرية في القارة وتعزيز مكانتها الدولية من خلال دعم الحركات التحررية الإفريقية، وتقديم الدعم الإقتصادي والسياسي للدول المستقلة والمشاركة في تفعيل منظمة الوحدة الإفريقية عبر الدور الجزائري في لجنة التحرير وتمثيل منطقة شمال إفريقيا في الأمانة العامة. وبعد تولي الرئيس هواري بومدين رئاسة الجزائر خلفًا لأحمد بن بلة، أعلن في بيان مشترك بينه وبين الرئيس اليوغسلافي **بروز تيتو** عقب المحادثات التى جرت بينهما في الثاني عشر من أكتوبر عام 1966، تأييد حركات التحرير الوطني في القارة الإفريقية، ونددا بالإجراءات الاستعمارية التى تهدف إلى تقسيم الدول العربية من أجل الاحتفاظ بالمصالح الاقتصادية والسياسية للاستعمار في الشرق الأدنى. وأعرب الرئيسان عن عطفهما وتأييدهما لحقوق الشعب الفلسطيني العربي.([2])

كما ساهمت الجزائر في تأسيس وتفعيل العديد من الهيئات والمنظمات الإفريقية، وأبرزها منظمة الوحدة الإفريقية، وكانت الجزائر عضوا فاعلا فيها من خلال إلتزامها بقراراتها وحرصها على التواجد في كل القمم التي تعقدها، بالإضافة إلى طلب إستضافة بعضها على غرار القمة 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية، والتي إمتدت من 12 إلى 14 جويلية1999، بمشاركة 45 دولة وحكومة إفريقية، وقد شهدت حضور أمناء المنظمات الدولية والإقليمية، كمنظمة الأمم المتحدة، جامعة

[1]: بكاي، **مرجع سابق**، ص 9.

[2]: رياض بدوي، دور الجزائر التحرري في إفريقيا والعالم العربي، في: https://bit.ly/3cOzl5g ، (25-11-2021).

الدول العربية، منظمة المؤتمر الإسلامي، والمنظمة الفرانكفونية، وقد كان إنعقاد هذه القمة في مثل هذا التوقيت المتزامن مع وصول الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة إلى السلطة في الجزائر دعما لسياسة الجزائر الخارجية، وتعزيزا لموقعها في التوازنات الدولية الجديدة. فكانت هذه القمة محاولة لاستعادة الجزائر مكانتها على الخريطة العالمية بعد العزلة التي عاشتها لأكثر من عشرية، وأهمية منظمة الوحدة الإفريقية بالنسبة للجزائر أكده الخطاب السياسي للرئيس بوتفليقة : " .... وبصفتها عضوا مؤسسا لمنظمة الوحدة الإفريقية بعد الإستقلال، لا تزال الجزائر ترى أن المنظمة القارية تلعب دورا أساسيا في تأكيد الهوية السياسية وتحقيق الوحدة الإقتصادية للقارة... "وبعد هذه القمة ساندت الجزائر توجه أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية نحو إنشاء تجمع إقليمي قاري سياسي هدفه تحقيقا للوحدة السياسية والاقتصادية دون المساس بإستقلال الدول سمي بالإتحاد الإفريقي ([1])

المطلب الثاني: دور الجزائر في تأسيس منظمة الإتحاد الإفريقي:

الفرع الأول: دور الجزائر في المؤتمرات التأسيسية للإتحاد الإفريقي:

لقد مر تأسيس منظمة الإتحاد الإفريقي عبر مجموعة من المؤتمرات التأسيسية ، وقد كانت القمة المنعقدة بالجزائر سنة 1999، الإنطلاقة الفعلية لتحويل منظمة الوحدة الإفريقية إلى الإتحاد الإفريقي.

أولا: قمة منظمة الوحدة الإفريقية بالجزائر سنة 1999:

لقد بدأت مسيرة بناء الإتحاد الإفريقي مع إنعقاد مؤتمر الدول الأعضاء الخامس والثلاثين لمنظمة الوحدة الإفريقية بالجزائر بين 12 و14 جويلية 1999، حيث برزت فكرة تطوير منظمة الوحدة الإفريقية لتصبح إتحاد إفريقيا، هذه الفكرة أتى بها العقيد الليبي الراحل معمر القذافي، والتي

[1]: دالع، **مرجع سابق**، ص 14.

طرحها من خلال الدورة الخامسة والثلاثون لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأعضاء بمنظمة الوحدة الإفريقية، والتي دعا من خلالها لإستضافة بلاده لقمة إستثنائية من أجل البحث عن سبل تفعيل منظمة الوحدة الإفريقية، وإقامة تنظيم قاري قادر على مواكبة التطورات والمستجدات القارية والدولية، وبالتالي نال موافقة رؤساء ودول منظمة الوحدة الإفريقية.([1])

وقد إكتسبت القمة الإفريقية بالجزائر أهمية كبيرة، حيث سجلت أعلى نسبة مشاركة للرؤساء الأفارقة مقارنة بمؤتمرات القمم السابقة، إضافة إلى تسجيلها لحضور رؤساء لأول مرة بعد غياب طويل كالعقيد معمر القذافي، وذلك من خلال جهود الجزائر و إتصالاتها المكثفة بالقادة، كما كان لهذه القمة أهمية بالغة بالنسبة للجزائر، لأنها تعتبر أول قمة إفريقية تعقد بها بعد القمة الخامسة التي إستقبلتها سنة 1968، إضافة إلى أنها جاءت بعد الأزمة الداخلية التي عرفتها الجزائر خلال مرحلة التسعينات، بحيث لم يتم فيها إنعقاد أي مؤتمر دولي بالجزائر، فكانت هذه القمة محاولة لإستعادة الجزائر لمكانتها على الخريطة العالمية بعد العزلة التي عاشتها لأكثر من عشرية.([2])

كما كانت القمة فرصة أيضا للرئيس السابق بوتفليقة لكسب شرعية داخلية، وخلال إجتماع القمة الإفريقية بالجزائر تم إعتماد إتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية بشأن منع الإرهاب ومكافحته، والتي وقعها الغالبية العظمى من رؤساء الدول الإفريقية الحاضرة، وبالنظر للتجربة الجزائرية الحديثة في مكافحة الإرهاب فقد سعت إلى إنشاء مؤسسات داخل منظمة الوحدة الإفريقية من شأنها مواجهة تهديد الإرهاب بشكل أكثر فعالية.([3])

---

[1]: طهير، **مرجع سابق**، ص 166.

[2]: دالع، **مرجع سابق**، ص 15.

[3] : Yahia Zoubir, **Algeria and the African union**,(Sweed :The swedich defence research agency, 2013) , p46.

ثانيا: مؤتمر سرت الإستثنائي 6-9 سبتمبر 1999:

بعد الموافقة على عقد القمة الإستثنائية بسرت الليبية ما بين السادس والتاسع سبتمبر 1999 لمراجعة ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، حاولت الجزائر تعظيم المكاسب التي حققتها في القمة السابقة، ولذلك دعمت بقوة الطرح الليبي وشاركت بفعالية في القمة لمراجعة ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، بما يواكب التطورات الحاصلة في ظل العولمة، وترأس الرئيس السابق بوتفليقة ورئيس منظمة الوحدة الإفريقية القمة، وكان جدول أعمالها هو إعادة النظر في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية وفقا لما تم الإتفاق عليه في القمة السابقة.([1])

ومن ثم فقد جاء جدول الأعمال لهذه القمة معبرا عن الوضعية التي تعيشها الدول الإفريقية، وقد تضمنت القمة مجموعة من المشروعات أبرزها: ([2])

- مشروع الوحدة الإندماجية الإفريقية وإنشاء الولايات المتحدة الإفريقية.
- مشروع إنشاء برلمان إفريقي مشترك.
- مشروع تأسيس محكمة عليا إفريقية.
- مشروع إنشاء مصرف مركزي إفريقي.
- مشروع تعديل ميثاق المنظمة التأسيسي.
- سبل تعزيز قدرات إفريقيا لمواجهة تحديات الألفية الثالثة.
- إقامة رابطة إقتصادية إفريقية.
- المطالبة بأن يكون لإفريقيا حق النقض في مجلس الأمن أسوة بالدول الخمس الكبرى التي تتمتع بهذا الحق.

---

[1]: عطية، **مرجع سابق**، ص 335.

[2]: عادل عبد الرزاق، **إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية و الإتحاد الإفريقي: رؤية مستقبلية**.(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2007)، ص 50.

ومن ثم فإن جدول الأعمال قد عبر عن الرغبة والتطلع لإحياء آمال الأفارقة في الوحدة الإفريقية، وتخطي عقبات ربما تكمن في فروق اللغة والعقيدة والقومية.

وقد توجت القمة بإعلان سرت الذي تضمن مايلي:([1])

– إنشاء إتحاد إفريقي يتماشى مع الأهداف النهائية لميثاق المنظمة وأحكام المعاهدة المؤسسة للجماعة الإقتصادية الإفريقية.

– الإسراع بعملية تنفيذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الإقتصادية الإفريقية خاصة:

أ– تقصير مدة تنفيذ معاهدة أبوجا.

ب– ضمان الإنشاء السريع لجميع المؤسسات التي تنص عليها معاهدة أبوجا، وهي البنك الإفريقي المركزي، و الإتحاد النقدي الإفريقي، ومحكمة العدل الإفريقية، وبرلمان عموم إفريقيا.

ج– تقوية وتعزيز المجموعات الإقتصادية الإقليمية كدعائم لتحقيق أهداف الجماعة الإقتصادية، وتجسيد الإتحاد المرتقب.

– تفويض مجلس الوزراء بإتخاذ القرارات اللازمة لضمان تنفيذ القرارات المذكورة أعلاه، ولا سيما إعداد نص قانوني للإتحاد مع الأخذ بعين الإعتبار أحكام ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، والمعاهدة المؤسسة للجماعة الإقتصادية الإفريقية، ويتعين على الدول أن تشجع مشاركة أعضاء البرلمان في هذه العائلة، ويجب على المجلس أن يقدم تقريرا عن ذلك في الدورة العادية السادسة والثلاثين، كما يجب على الدول الأعضاء أن تسعى لإستكمال عملية التصديق بحلول ديسمبر 2000،حتى يتم إقرار قانون دستوري رسمي بحلول عام 2001 في مؤتمر قمة غير عادية يعقد في مدينة سرت.

– تفويض الرئيس الحالي آنذاك لمنظمة الوحدة الإفريقية **عبد العزيز بوتفليقة** الرئيس الجزائري، والرئيس **تابو مبيكي** رئيس جنوب إفريقيا آنذاك، بأن يقوما بالتشاور مع مجموعة الإتصال لمنظمة

[1]: عبد القادر رزيق المخادمي، **منظمة الوحدة الإفريقية: التحدي والأمل**،(الجزائر: موفم للنشر، 2000)، ص 129.

الوحدة الإفريقية المعنية بديون إفريقيا الخارجية بالتفاوض مع الدائنين لإفريقيا نيابة عنهم حول مسألة مديونية إفريقيا الخارجية، وذلك بغية تحقيق الإلغاء لهذه الديون على جناح السرعة.

– الدعوة إلى عقد مؤتمر وزاري إفريقي حول الأمن والإستقرار والتنمية والتعاون في القارة، وذلك في أقرب فرصة ممكنة.

– دعوة الأمين العام للمنظمة إلى إتخاذ جميع الإجراءات المناسبة لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه كأمر ذي أولوية.

وترتيبا على التكليف الصادر بإعلان سرت إتصالا بإنشاء الإتحاد الإفريقي قامت الأمانة العامة للمنظمة بإعداد مشروع نص الوثيقة التأسيسية للإتحاد الإفريقي الذي تمت دراسته في عدد من الإجتماعات كمايلي:([1])

– الإجتماع الأول للخبراء القانونيين والبرلمانيين لبحث مشروع القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي، وبروتوكول إنشاء برلمان عموم إفريقيا(أديس أبابا 17–21 أفريل 2000).

– الإجتماع الثاني للخبراء القانونيين والبرلمانيين لبحث مشروعي القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي وبروتوكول إنشاء برلمان عموم إفريقيا(طرابلس 27–30 ماي 2000).

– المؤتمر الوزاري لبحث مشروعي القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي وبروتوكول إنشاء برلمان عموم إفريقيا(31 ماي– 2 جوان 2000).

ثالثا: قمة لومي وإعتماد القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي:

عقدت قمة لومي(عاصمة الطوغو) ما بين 10 و12 جويلية 2000، والتي إنتهت إلى إعتماد القانون الأساسي للإتحاد الإفريقي على إثر عدة إجتماعات للخبراء لمناقشة الوثائق المقدمة لهم من قبل مجلس الوزراء والدول الأعضاء، وبذلك أصبح المجال مفتوحا لعرض النظام الأساسي لتوقيع

[1]: عبد الرزاق، **مرجع سابق**، ص 53.

وتصديق الدول الأعضاء حسب إجراءاتها الدستورية. وبذلك تحقق الحلم الذي ظل يراود الدول الإفريقية بوجود نموذج جديد لهذه الدول لمواجهة التحديات المستقبلية المستمدة من العادات الإفريقية، وقد تبنت المادة 28 من النظام الأساسي طريقة دخول هذا النظام موضع النفاذ التي إشترطت تصديقه من طرف الدول الأعضاء، وهو ما يتطلب إيداع تصديق 36 دولة.([1])

وبنهاية أشغال القمة قامت 27 دولة فقط بالمصادقة على الوثيقة ومن بينها الجزائر، إضافة إلى (الجهورية العربية الصحراوية، ليبيا، السودان، بوركينافاسو، بورندي، الرأس الأخضر، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، جيبوتي، غينيا الإستوائية، إثيوبيا، الغابون، غامبيا، غانا، غينيا بيساو، ليسوتو، ليبيريا، مدغشقر، مالاوي، مالي، النيجر، السنغال، سيراليون، الطوغو، زامبيا). أما الخطوة الرسمية لإعلان الإتحاد الإفريقي فقد جاءت في قمة سرت الثانية.([2])

رابعا: قمة سرت الإستثنائية الثانية:

عقدت هذه الدورة إستنادا لإعلان سرت الأول، التي صادفت عدم إستكمال الدول الإفريقية لتصديقها على القانون الأساسي للإتحاد الإفريقي، حيث تم التأكيد على ضرورة الإسراع في عملية تصديقات الدول، وقد تم هذا الإنعقاد يومي 01 و02 مارس 2001 ، وقد شاركت في هذه القمة 51 دولة، وتناول جدول أعمال القمة أساسا تنفيذ إعلان سرت الأول ومقررات قمة لومي. وعند هذا الإجتماع كانت تصديقات الدول قد وصلت إلى 30 تصديقا، وبذلك لم تبقى إلا 6 تصديقات حتى يكتمل نصاب الدول، و إنتهت القمة بالتأكيد على إعداد مشاريع البروتوكولات اللازمة لأجهزة الإتحاد الإفريقي، والسعي لتحويل المنظمة لإتحاد.([3])

---

[1]: محمد الناصر بوغزالة ، " الجزائر و الإتحاد الإفريقي". **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و السياسية**. م 48، ع 01، 2011، ص13.

[2]: عبد الرزاق، **مرجع سابق**، ص 53.

[3]: بوغزالة، **مرجع سابق**، ص13.

وكان من أهم مقررات القمة الإستثنائية، إعلان قيام الإتحاد الإفريقي عبر الإرادة الجماعية للدول الأعضاء، فضلا عن كون الشروط القانونية المطلوبة لدخول القانون التأسيسي حيز التنفيذ هي 30 يوما من تاريخ إيداع وثائق التصديق من طرف ثلثي الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية أي 36 من أصل 53 دولة، فضلا عن إتخاذ ما يلزم من قرارات، وفي 26 أفريل 2001 أودعت نيجيريا وثائق مصادقتها على القانون التأسيسي، وعليه دخل الإتحاد الإفريقي حيز التنفيذ في 26 ماي 2001.([1])

خامسا: القمة الإفريقية 37 بلوساكا(زامبيا):

عقدت هذه الدورة بتاريخ 09-11 جويلية 2001 بلوساكا عاصمة زامبيا، والتي إنتهت بمجموعة من القرارات الهامة في تاريخ المنظمة، ومن ثمة الإتحاد الإفريقي:([2])

- دمج الجهاز المركزي لآلية منع وإدارة وتسوية النزاعات الإفريقية لتكون أحد أجهزة الإتحاد الإفريقي، مع تكليف الأمين العام للمنظمة بإتخاذ الإجراءات الكفيلة بالقيام بهذا الدمج بمراجعة الهياكل وطرق غمار الجهاز بما في ذلك التسمية. مع العلم أن هذا الجهاز كان قد تم إنشاؤه بموجب إعلان القاهرة1993، و إعتبر في إعلان الجزائر 1999بأنه مكسب كبير للقارة يجب تشجيعه ودعمه.

- نقل إرث منظمة الوحدة الإفريقية بأصوله وخصومه إلى الإتحاد الإفريقي بما في ذلك شعارها وعلمها ونشيدها في فترة مدتها سنة تبدأ من الموافقة على النظام الأساسي للإتحاد من(25-05-2001 حتى 25-05-2002).

[1]: مهند عبد الواحد النداوي، **الاتحاد الأفريقي و تسوية المنازعات: دراسة حالة الصومال**،(القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2015)، ص18.

[2]: بوغزالة، **مرجع سابق**، ص14.

– مطالبة الدول الأعضاء في الإتحاد إلى الإسراع بالتوقيع والتصديق على بروتوكول البرلمان الإفريقي.

إضافة إلى ما تقدم فقد تم في هذه القمة تفويض الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية بأن يقوم بالمشاورات اللازمة مع الدول الأعضاء بهدف العمل على وضع الخطوط الأساسية للشروع في عمل أجهزة الإتحاد الإفريقي، بما في ذلك إعداد مشروع النظام الداخلي للأجهزة، فضلا عن العمل على إشراك المنظمات الإفريقية غير الحكومية والمنظمات المهنية ومنظمات المجتمع المدني في صياغة وتنفيذ برامج الإتحاد الإفريقي. إضافة إلى تفويض الأمين العام بأن يقوم بالمشاورات اللازمة مع المجموعات الإقتصادية الإقليمية كافة، بغية إعداد بروتوكول جديد يحدد العلاقة بين الإتحاد الإفريقي والمجموعات الإقتصادية الإقليمية. فضلا عن إجراء الدراسات بمساعدة الخبراء لتحديد الطرق البديلة لتمويل أنشطة وبرامج الإتحاد و إتخاذ التدابير اللازمة لإنتقال الأصول والإلتزامات إلى الإتحاد الإفريقي وفق المادة33 من القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي، وأن تكون المدة الإنتقالية سنة واحدة بعد إتخاذ القرار.([1])

سادسا: قمة دوربان العادية 2002:

تم عقد قمة دوربان بجنوب إفريقيا خلال الفترة الممتدة من 9–10 جويلية 2002، في أول دورة عادية لمنظمة الإتحاد الإفريقي، بعدما تم إيداع التصديقات المطلوبة، لتمر الدول إلى مرحلة جديدة في تاريخ الإتحاد وتتعايش معه كجهاز جديد بطريقة عاجلة وسريعة، مع تحديد فترة مؤقتة يتم من خلالها إستكمال إنشاء هذه الأجهزة خاصة مفوضية الإتحاد، وفي هذه القمة قام المؤتمر بدراسة المقترح الليبي القاضي بإدخال تعديلات على النظام الأساسي ليكون أكثر فعالية من حيث دعم

[1]: النداوي، **مرجع سابق**، ص 19.

إختصاصاته وتوسيعها، وبالتالي تقوية دور الإتحاد، و إنتهى المؤتمر بتكليف المفوضية المؤقتة للإتحاد على توزيع المقترح على أعضاء الإتحاد.([1])

الفرع الثاني: أهمية تأسيس منظمة الإتحاد الإفريقي وفق المنظور الجزائري:

ترى الجزائر في الإتحاد الإفريقي، المنظمة التي من شأنها إبراز الوجه الجديد لإفريقيا في إطار العولمة، والتحولات الدولية الراهنة، وذلك عن طريق تنمية وترقية القارة، سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا، ومن أجل السير الحسن، لأجهزة الاتحاد الإفريقي، شددت الجزائر، على ضرورة تقسيم المهام، والصلاحيات بين مختلف الأجهزة، والمؤسسات الإفريقية .ودعت إلى تقاسم الأعباء، والتحلي بالواقعية التي يجب أن لا تغفلها الدول الإفريقية . كما طالبت، بضرورة عقلنه تسيير الموارد، وإشراك كافة الشرائح الاجتماعية في تنمية القارة من خلال ضمان مشاركة فعالة للمجتمع المدني والشعوب الإفريقية.([2])

إن إسهام الجزائر في تأسيس الإتحاد الإفريقي يبرز من خلال المشاركة في مراجعة المعاهدة المؤسسة للمنظمة القارية من أجل قيام الإتحاد الإفريقي، حيث إحتضت الجزائر في جويلية 1999 القمة الخامسة والثلاثين لمنظمة الوحدة الإفريقية، وذلك بعد وقت وجيز من إستعادة الأمن والإستقرار في البلد، وفي أقل من ثلاثة أشهر من إنتخاب الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، وكانت هذه القمة فرصة لإستعادة الجزائر لدورها الدبلوماسي على المستوى القاري، في مواجهة الطموح الليبي والمصري والمغربي في هذا الشأن، وقد كانت قمة الجزائر تحمل طموحات كبيرة

[1]: بوغزالة، **مرجع سابق**، ص15.

[2]: أحمد بوقليلة، الدبلوماسية الجزائرية ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا نيباد، **مذكرة ماجستير غير منشورة**،(قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،2012)، ص21.

بالنسبة للجزائريين، و إعتبرت المرحلة الأولى لإستعادة مكانة الجزائر على المستوى الدولي وفرصة لإستعادة التأثير في الشؤون الدولية.([1])

كما تحرص الجزائر دوما على حضور كافة إجتماعات قمم الإتحاد الإفريقي الذي تعتبره المؤسسة الإقليمية الهامة التي يجب اللجوء إليها لحل مختلف مشاكل القارة الإفريقية ومنها مشاكل الساحل الإفريقي.([2])

إضافة لما تقدم فإن تأسيس منظمة الإتحاد الإفريقي بالنسبة للجزائر يدخل ضمن إهتمامها بإقامة أشكال وقنوات جديدة للتعاون، والعمل في إطار الإتحاد الإفريقي يدخل ضمن سياق العمل الجماعي، حيث ترى الجزائر أن إقامة تكتلات ما تحت جهوية/ إقليمية سوف يؤدي حتما إلى تعزيز الجهوية/ الإقليمية، تؤدي في الأخير إلى تحقيق التعاون القاري ككل، ولذا فإن العمل الجماعي في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي بالنسبة للجزائر هو حتمية تفرضها ضرورة إقامة نظام للأمن الجماعي أو ضرورة معالجة الإختلالات الإقتصادية والإجتماعية التي إشتدت وطأتها.([3])

كما شكل تأسيس منظمة الإتحاد الإفريقي بالنسبة للجزائر ضرورة ملحة نتيجة للإختلالات البارزة التي واجهتها منظمة الوحدة الإفريقية، وذلك على مستوى العديد من الجوانب خاصة على المستوى المؤسساتي، وهو ما وضع الدول الإفريقية في أمام خيار جديدة، وهو إما البقاء في حالة تفكك، أو إيجاد صيغة لتطوير المنظمة التي أصابعا بعض الضعف، وقد تم تبني الخيار الثاني الذي أثمر عن تأسيس الإتحاد الإفريقي، والذي عد بمثابة تطوير لمنظمة الوحدة الإفريقية.([4])

---

[1]: كواشي وهيبة ،" المقاربة الجزائرية في دعم البنية المؤسساتية للإتحاد الإفريقي: بين البعد الأمني والتنموي". **المجلة الجزائرية للأمن و التنمية**. م09، ع02، 2020، ص 336.

[2]: دالع، **مرجع سابق**، ص 15.

[3]: عطية، **مرجع سابق**، ص 328.

[4]: منى حسين عبيد،" الإتحاد الإفريقي وقضايا الدول الإفريقية". **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**.ع36، 2011، ص23.

المبحث الثاني: دوافع الإهتمام الجزائري بتفعيل منظمة الإتحاد الإفريقي

يعتبر الفضاء الإفريقي أحد أهم المجالات الحيوية الهامة للدولة الجزائرية، ويتجسد هذا الأمر على ضوء الإرتباط الوثيق للجزائر بالمجال الإفريقي على عدة مستويات هامة ، وهو ما جعل الفضاء الإفريقي يحظى بإهتمام متزايد لدى صانعي القرار على مستوى السياسة الخارجية الجزائرية، عبر تدعيم العلاقات الجزائرية الإفريقية في مختلف المستويات والأصعدة.

وتشكل منظمة الإتحاد الإفريقي الإطار المؤسساتي الذي إعتمدته الجزائر في تأكيد حضورها الدبلوماسي لمواجهة مختلف التحديات التي تواجه القارة الإفريقية على مختلف المستويات الأمنية والتنموية، وفي ظل هذا الإطار المؤسساتي سعت الدبلوماسية الجزائرية إلى تأكيد تواجدها وترسيخ دورها على مستوى القارة الإفريقية.

وقد تعددت دوافع الجزائر في الإهتمام بتفعيل منظمة الإتحاد الإفريقي بين دوافع سياسية ودبلوماسية، إضافة إلى دوافع أمنية وعسكرية، ويمكن تفصيل هذه الدوافع من خلال مايلي:

المطلب الأول: الدوافع السياسية و الدبلوماسية:

يندرج توجه الجزائر لدعم مختلف المبادرات الهادفة لتفعيل منظمة الإتحاد الإفريقي ضمن الإطار المرجعي لتوجهات السياسة الخارجية تجاه إفريقيا بشكل عام ، والتي تستند في بعض جوانبها إلى مجموعة من الخلفيات السياسية والدبلوماسية، والتي يمكن توضيحها من خلال مايلي:

الفرع الأول: الدوافع السياسية:

أولا: التوجه الجزائري نحو العمل الإفريقي المشترك

لقد عملت الجزائر على تأسيس وإقامة آليات عديدة من أجل تعزيز العمل الجماعي الإفريقي، وقد تجسد هذا المسعى من خلال مرحلتين: المرحلة الأولى من خلال العمل على إقامة

علاقات ودية إيجابية، عبر التخلص من النزاعات الحدودية مع كل الجيران المحيطين بها، سواء تلك التي كانت طرفا فيها، أو عملت الجزائر على حلها بإعتبارها وسيطا أو قائما بمساعي حميدة، وكان ذلك يتم في أغلب الحالات أثناء القمم أو اللقاءات الثنائية أو المناسبات، أما المرحلة الثانية فقد تمثلت في مد جسور التعاون، وذلك من خلال التعاون الثنائي أو الجماعي في إطار التجمعات التي كان للجزائر دور في إنشائها، وكان سعي الجزائر هذا منطلقا من قناعتين:([1])

- **القناعة الأولى:** تتلخص في أنه لم يكن هناك تعاون يحقق الأهداف المرجوة منه، نتيجة التفاوت بين الخطابات الرسمية والتجسيد الميداني لمضامين التعاون.

- **القناعة الثانية:** تتلخص في أن الدولة بمفردها، وبمعزل عن الدول الأخرى لن تستطيع مواجهة هذه التحديات، وأن مواجهتها لها لن تكون ناجعة أو فعالة دون وجود تعاون وتنسيق جماعي بين الدول الإفريقية لمواجهة مختلف التهديدات الأمنية في النطاق الجيوسياسي الإفريقي.

إنطلاقا مما تقدم فإن الجزائر تعتبر التعاون هو العمل الجماعي والركيزة الأساسية لتحقيق الأمن والتنمية فهما وجهان لعملة واحدة، إذ تشيد الجزائر دوما بضرورة ترسيخ تقاليد التشاور والتعاون بين الدول الإفريقية، مع التأكيد على أن جهود التنمية هي الضامن الوحيد للأمن والإستقرار في القارة الإفريقية.

ثانيا: إعادة إحياء البعد الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية:

تجب الاشارة ابتداء إلى تزامن تاريخي لافت، لوصول الرئيس السابق بوتفليقة إلى الحكم في 1999 مع تحولات جيوسياسية هامة في القارة الافريقية، اذ عمد القادة الأفارقة إلى تبني مقاربة إصلاحية ذات بعد سياسي شامل ، أفضي إلى ميلاد الاتحاد الافريقي في قمة (لومي) سنة 2000

[1]: عطية، **مرجع سابق**، ص 325.

في إطار استراتيجية تهدف إلى رفع تحديات العولمة وتمكين افريقيا من لعب دور فاعل في الاقتصاد العالمي، تطوير آليات الديمقراطية وحقوق الانسان وإقامة السلم والأمن في القارة.

هذا التزامن مكن الجزائر من تسجيل حضور ايجابي في الحركية التي طبعت تلك التحولات، يبرز ذلك في الخطاب السياسي للرئيس بوتفليقة: «...يشكل التعاون مع البلدان الافريقية أحد أولويات تحركها الدبلوماسي باعتبار افريقيا عمقا استراتيجيا..... خطاب يعكس نظام الأوليات الجديد: "فإن الجزائر منذ أن استعادت مكانتها على الساحة الدولية تولى أهمية واضحة تبينت لمشاكل افريقيا ، ....في الجزائر نفكر تفكيرا افريقيا ونربط مصيرنا بمصير افريقيا»، اذن كان هناك تصور جديد لمكانة الجزائر على الصعيد الافريقي، يرتكز على إرث تاريخي حافل: "إن انتمائنا لإفريقيا ليس وليد الأمس، انما تبلور في خضم الكفاح التحريري الوطني..." وفي تصور الرئيس بوتفليقة فإنه يتعين استثمار هذا الرصيد في إعادة بناء القارة الافريقية، على المستويات السياسية، الاقتصادية و الأمنية.([1])

إن سعي بوتفليقة لإحياء دور الجزائر الريادي في إفريقيا؛ يعزى لعدة أسباب أهمها:([2])

- رغبة الجزائر في الخروج من القوقعة التي فرضت عليها طيلة عقد التسعينيات.
- مجابهة التطلعات المصرية، المغربية والليبية في القارة، فقد تجسدت هذه التطلعات –مثلا– في مبادرة ليبيا بإنشائها تجمع دول الساحل والصحراء، الذي تعتبر الجزائر الغائب الأكبر فيه. والذي انضمت إليه المغرب (رغم أنها ليست بلدا ساحليا) أساسا لسعيها لتطويق الجزائر إقليميا.

[1]: جهاد لغرام، " الدور الإقليمي للجزائر في إفريقيا: المحددات و الأبعاد". **مجلة آفاق لعلم الإجتماع**. م 6، ع 1، 2016، ص 173.

[2]: سمير قط ،" السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا: المبادئ، الأسس والتطورات". **مجلة قراءات إفريقية**. ع32، 2017، ص43.

- بروز إرهاب من نوع جديد في منطقة الساحل والصحراء، كتهديد للأمن الجزائري، والمصالح الغربية على حد سواء، لذلك فالجزائر تسعى جاهدة لإقناع القوى الكبرى سيما الولايات المتحدة؛ بإمكانية لعبها دور مركزي في مكافحة هذه الظاهرة في الساحل.

لقد عملت الجزائر على إستعادة دورها الريادي في إفريقيا منذ 1999، وقد سعت في هذا الإطار للعمل على محورين:([1])

– المحور الأول: حشد الجهود الإفريقية لمكافحة الإرهاب، فقد تمكنت الجزائر من إقناع الدول الإفريقية بالتعاون لمكافحة الإرهاب، حيث أعدت مشروع إتفاقية مكافحة الإرهاب، وهو المشروع الذي صادق عليه وزراء عدل الدول الإفريقية بالإجماع، وحمل إسم الإتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب.

– المحور الثاني: هو الإهتمام بالتحديات والمشكلات التي تعانيها إفريقيا، والعناية بالجانب التنموي، وقد تجلى ذلك من خلال دورها المحوري في تأسيس مبادرة النيباد.

الفرع الثاني: الدوافع الدبلوماسية:

أولا: مؤشرات النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الإفريقي: يشهد النشاط الدبلوماسي الجزائري على المستوى الإفريقي تناميا كبيرا، ويتجسد ذلك من خلال عدة مؤشرات أبرزها:([2])

- إرتباط الجزائر بعلاقات دبلوماسية مع 32 دولة إفريقية، حيث إهتمت الجزائر بتطوير مبادرات إقتصادية لتنمية إفريقيا، ومن بينها المساهمة في تأسيس مبادرة النيباد.

[1]: المكان نفسه.

[2]: سمية رمدوم،" الجزائر وإفريقيا: نحو البحث عن فاعلية الدور". **مجلة متابعات إفريقية**. ع15، 2021، ص 50.

- إعتمدت الدبلوماسية الجزائرية على تقديم مساعدات للدول الإفريقية، حيث تبنت خيار مسح الديون، منها شطب 3 مليارات دولار لديون عشر دول إفريقية سنة 2012، وألغت 902 مليون دولار على 14 دولة إفريقية أخرى سنة 2013.

إن التحرك الدبلوماسي الجزائري في إفريقيا تحكمه مجموعة محركات وعدة مؤشرات، وبناء على هذه المحركات يمكن فهم الدور الدبلوماسي الجزائري تجاه الفضاء الجيوسياسي الإفريقي، ويتحدد هذا الدور وفقا لثلاثة مؤشرات: ([1])

- **المؤشر الأول:**

الدبلوماسية الأمنية التي أصبحت تحكم الجزائر والتي أضحى لزامًا إدراكها في التعاطي مع الفضاء الإفريقي "الهش و المأزوم"؛ ولذلك فإن التحرك الجزائري يؤمن بأن الطريق للشراكة الجزائرية الإفريقية تكتيكيًا وإجرائيًا، إنما يتأتى في اللحظة الراهنة والمدى المنظور من المقاربة الأمنية كأولوية على المقاربة الاقتصادية؛ إذ تشير الإحصائيات إلى ضآلة وضعف التبادل الاقتصادي الإفريقي–الإفريقي والجزائري–الإفريقي.

- **المؤشر الثاني:**

ضمانًا لتأمين الدبلوماسية الأمنية الجزائرية، اتخذت الجزائر منهجًا إنكفائيًا على الذات قوامه تأمين الأمن بآلية تتعامل مع الجريمة الاقتصادية المنظمة التي تنبعث رائحتها من دول الجوار بعد إسقاط نظام العقيد الليبي معمر القذافي وسقوط الشمال المالي سنة 2012 بيد الجماعات المسلحة؛ ولذلك لجأت الجزائر في سلوكها إلى قبول دور الفاعل، وإن على مضض، لتتمكن من إدارة التعقيد في بيئة تحكمها حالة عدم اليقين التي تميز منطقة الساحل باعتباره ساحل الأزمات والتهديدات

[1]: قوي بوحنية، " الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا". في: https://bit.ly/33ZDiCX ، (26-12-2021).

المختلفة صلبة كانت أو لينة. ولعل القارئ المستبطن للتحرك الدبلوماسي الجزائري يقرّ بأولوية الداخل الجزائري على الخارج الإفريقي المتوسطي، تجنبًا لأية تهديدات تزحف من الخارج.

- **المؤشر الثالث:**

في لغة سياسية غير معلنة لا تزال إفريقيا تراوح مكانها في مؤشرات التنمية الإنسانية، وهو ما يجعلها وفق الأدبيات التنموية دولاً هشة.

لقد إعتمدت السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا على عدة أساليب ساهمت في تعزيز العمل الجماعي الإفريقي وأهمها:([1])

- **دبلوماسية القمة:**

وهو أسلوب تنمية العلاقات بين الدول ودفعها من خلال عدة لقاءات قمة على مستوى رؤساء الدول، حيث حرص الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة على حضور أغلب القمم الإفريقية التي إنعقدت لمواجهة مختلف المشاكل التي تعانيها القارة الإفريقية خاصة خلال العهدتين الرئاسيتين الأولى والثانية.

- **دبلوماسية التنمية:**

لقد سعت الجزائر إلى العمل من أجل تنمية القارة الإفريقية، وذلك بدء بتخفيض الديون الإفريقية، من خلال طرح هذه القضية أمام المحافل الدولية، والبحث عن حلول جذرية لها، وتحقيق التنمية الإقتصادية والسياسية التي لا تتأتى إلا بتحقيق الإستقرار الأمني، لذلك ساهمت الجزائر في حل العديد من النزاعات الإفريقية، وتشارك في تسوية بقية النزاعات العالقة، وأهم ما قامت به الجزائر لتحقيق ذلك هو طرحها لمبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا النيباد مع مجموعة من الدول الإفريقية.

[1]: وهيبة دالع،" السياسة الجزائرية تجاه إفريقيا 1999-2016". **المجلة الجزائرية للسياسة العامة**. ع07، 2015، ص15.

فقد كان للجزائر في إطار المبادرات الإفريقية رؤية مستقبلية من أجل مواجهة التحديات في إفريقيا، وهذه القناعة ماهي إلا ميزة من مميزات السياسة الخارجية الجزائرية المتمثلة في عنصري الديمومة والإستمرارية، والتي من إحدى جوانبها تحرير القارة الإفريقية على المستوى السياسي و الإقتصادي، وهذا ما يجعل الجزائر تتمسك بضرورة العمل الجماعي والسعي إلى تجسيده ، ويظهر إهتمام الجزائر في إقامة نظام أمني جهوي من خلال الإستراتيجية التي تضمنتها نصوصها الأساسية وجسدتها عبر مواقفها وتطبيقاتها الميدانية على المستوى الدولي، وهذا التجسيد لن يكون ذو فعالية إلا إذا وضعت ميكانيزمات تؤدي إلى مشاركة كل الدول المعنية المجاورة للجزائر جغرافيا من جهة، وباقي الدول الإفريقية من جهة ثانية، وهو الشيء الذي ما فتئت الجزائر تؤكد وتذكر به في كل مناسبة.([1])

ثانيا: مقومات النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الإفريقي:

وبالنظر للمقومات التي تملكها الجزائر، فإنها قد خلقت عدة فرص لتعزيز الدور الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الإفريقي، والتي يمكن رصدها من خلال مايلي:([2])

- أن موقع الجزائر المحوري في إفريقيا يسمح لها أن تكون قطبا دبلوماسيا، ذلك أن لها حدودا مع دول صحراوية(النيجر ومالي) تلعب خلاله دورا رائدا في إفريقيا، خاصة بسياسة حسن الجوار التي تدعو إليها منذ الثمانينات والتسوية السلمية للنزاعات الإقليمية وتطوير التعاون الإفريقي، وتحقق بذلك دورا أساسيا في الدبلوماسية الإفريقية.

- تعزيز أدوات القوة الناعمة في إفريقيا خاصة أنها توسع مجال الدور وفاعليته من خلال الجذب والإقناع والتأثير.

[1]: عطية، **مرجع سابق**، ص 329.

[2]: رمدوم، **مرجع سابق**، ص 57.

- التفكير في الإنضمام للمنظمات الإقليمية في إفريقيا من أجل الإرتباط مع مختلف الدول الإفريقية التي ليست لها علاقات دبلوماسية مع الجزائر.

- تنشيط تفاعلات المبعوثين الدبلوماسيين في إفريقيا، والقيام بمعارض تجارية جزائرية في إفريقيا قصد عرض وجذب الطلب الإفريقي للمنتوجات الجزائرية والتشجيع على التفاعل بين الشعوب.

لقد عملت الجزائر من أجل تشجيع كل الصيغ الممكنة لإقامة وتعزيز التعاون بينها وبين الدول الإفريقية على المستوى الإقتصادي، وقد إعتمدت في هذا الإطار على مجموعة من الآليات:([1])

- **مسح الديون:**

حيث قامت الجزائر منذ 2010 بمسح ديون 14 دولة إفريقية عضو في الإتحاد الإفريقي، وبمبلغ يقدر بـ 902 مليون دينار، وهذا في إطار التضامن مع دول القارة لمواجهة أزماتها الإقتصادية، وتتمثل تلك الدول في كل من(البينين، بوركينافاسو، الكونغو، إثيوبيا، غينيا بيساو، موريتانيا، مالي، موزنبيق، النيجر، ساوتومي وبرنسيب، النيجر، السنغال، وتنزانيا).

- **توقيع الإتفاقيات الثنائية:**

تحرص الدبلوماسية الجزائرية على توقيع أكبر عدد ممكن من الإتفاقيات مع الدول الإفريقية على غرار مالي والنيجر ودول المجموعة الإقتصادية لغرب إفريقيا ودولة جنوب إفريقيا.

المشاريع الإستثمارية: إن المشاريع الإستثمارية الجزائرية بنوعيها العامة والخاصة دور كبير في التغلغل الجزائري في إفريقيا وأسواقها، حيث تتبنى هذه المشاريع شركات جزائرية رائدة في مجالها، سونلغاز، إتصالات الجزائر، الخطوط الجوية الجزائرية، إضافة إلى الإستثمارات النفطية للعملاق

[1]: فيروز مزياني،" الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الدولية والإقليمية". **المجلة الجزائرية للأمن و التنمية**. م8، ع 2، 2019، ص 202.

الجزائري سوناطراك كل من النيجر، تشاد، موزمبيق، ليبيا وزيمبابوي، والحال نفسه مع القطاع الخاص الذي بدأ يتواجد بصورة ملحوظة في الأسواق الإفريقية خاصة مع مجمع سيفيتال ورائد التكنولوجيا كوندور.

المطلب الثاني: الدوافع الأمنية و العسكرية:

الفرع الأول: أسس الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في إفريقيا:

شكلت الدوافع الأمنية والعسكرية عاملا مهما في دعم الجزائر لمنظمة الإتحاد الإفريقي، ولطالما أولت الجزائر البعد الأمني أهمية كبيرة في سياستها الخارجية على الصعيد الإفريقي، ويمكن توضيح ذلك من خلال مايلي:

يقوم النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الأمني في إفريقيا على مجموعة من المبادئ التي كرسها القانون الدولي، و إلتزام الجزائر بهذه المبادئ نابع من إلتزامها الدولي إتجاه القضايا الدولية، ويمكن توضيح أبرز هذه المبادئ كمايلي:

أولا: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

لقد نص ميثاق الأمم المتحدة على هذا المبدأ في المادة 2 /7 وهو مبدأ مستقر وثابت في القانون الدولي، بحيث تقوم على أساسه احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي للدولة، و يستوي أن هذا المبدأ يحظر كل أشكال التدخل سواء كان مباشرا أو غير مباشر، وفي أي شكل كان 51 فكل تدخل بالقوة أو بممارسة ضغوط سياسية أو اقتصادية من شأنه أن يتنافى مع هذا المبدأ ويعد خرقا لميثاق الأمم المتحدة واعتداء على سيادة

الدول، وتعتبر الجزائر من الدول الملتزمة بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة خاصة وأن هذا المبدأ يؤسس لعلاقات حسن الجوار.([1])

ثانيا: حل وتسوية النزاعات بالطرق السلمية:

حيث إعتمدت الجزائر على العديد من الآليات من أجل حل النزاعات الإفريقية، ومن أهمها: المفاوضات، التحقيق، الوساطة، التحكيم، والتوثيق والتسوية القضائية من أجل الحفاظ على السلم والأمن، و الإبتعاد عن إستعمال القوة.([2]) وقد أدرجت الدبلوماسية الجزائرية مبدأي حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة ضمن أولوياتها، وذلك من خلال دفع عجلة التعاون وتعزيز سبله فيما يتعلق بالوقاية وحل النزاعات بالطرق السلمية سواء في إطار التفاوض المباشر أو في إطار المنظمات الدولية والإقليمية، ولقد ساهمت الدبلوماسية الجزائرية في هذا المجال في حل و إحتواء الكثير من النزاعات الدولية والإقليمية.([3])

ثالثا: مبدأ حسن الجوار والتعاون بين الدول الافريقية:

لقد شكل مبدأ التعاون بين الدول الافريقية، القضية الأهم في نشاط الدبلوماسية الجزائرية من خلال تعزيز سبل التعاون فيما يتعلق بالوقاية وفض النزاعات، بل وتدعم دول الجوار من أجل مد التعاون بين منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي من خلال إيفاد ملاحظين للمشاركة في عمليات حفظ الأمن. ويقتضي مبدأ حسن الجوار بالحفاظ على السلم بين الدول المجاورة والعمل على تنمية

[1]: سمية غضبان، " مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الإفريقية: تحدي نحو تحقيق السلم والأمن في إفريقيا". **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**. ع11، 2018، ص 52.

[2]: نادية آيت عبد المالك،" دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية منازعات الحدود الإفريقية". **مجلة دراسات في حقوق الإنسان**. ع2، 2018، ص 44.

[3]: كريم رقولي،" الدور الإقليمي للدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع الليبي منذ 2011". **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**. م6، ع 1، 2021، ص 489.

السلم بين هذه الدول عن طريق فتح قنوات التشاور والحوار من أجل حل كل الخلافات بينها، إلى جانب ضبط الحدود وترسيمها للقضاء على جميع أسباب النزاع حولها.([1])

كما حرصت الجزائر على التعاون مع الدول المجاورة وتنمية العلاقات معها من خلال التشاور والحوار، وفي هذا الإطار وقعت الجزائر إتفاقيات الإخاء والتعاون مع كل الدول المجاورة ماعدا المغرب، وكان أبرز هذا التعاون بين الجزائر وتونس.([2])

رابعا: دعم الشعوب في تقرير مصيرها:

يعد الوقوف إلى جانب حركات التحرر بغية الحصول على إستقلالها عنصرا إضافيا وفق التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار، لذلك تجد الجزائر دوما تسعى جاهدة لأجل دعم حركات التحرر في العالم دون أي قيد، ويظهر هذا المبدأ جليا في كافة الدساتير الجزائرية منذ الإستقلال إلى غاية الوقت الحالي، ففي دستور 1963 ركز في مقدمته على أن الجزائر توخي سياسة دولية قائمة على قاعدة الإستقلال، والتعاون الدولي ومناهضة الإستعمار، والمؤازرة الفعلية للحركات النضالية في العالم من أجل التحرير الوطني و الإستقلال، نفس الشيء بالنسبة للدساتير التي جاءت فيما بعد على غرار دستور 1976، ودستور 1989، والدستور الذي جاء بعد عام 1996، والتي تنص صراحة كلها بتضامن الجزائر مع كل الشعوب في كفاحها من أجل تحريرها السياسي و الإقتصادي، والحق في تقرير المصير وضد كل تمييز عنصري.([3])

[1]: غضبان، **مرجع سابق**، ص53.

[2]: آيت عبد المالك، **مرجع سابق**، ص 44.

[3]: رقولي، **مرجع سابق**، ص 489.

الفرع الثاني: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي:

إن الدبلوماسية الجزائرية وفق المنظور الأمني تربط أي تحرك بالمعايير القانونية الدبلوماسية التالية: ([1])

- تُفضل الجزائر دبلوماسية الفعل (Action Diplomacy) على دبلوماسية التصريحات، وهي تتحرك دائما وفق هذا الإطار العام في حالات الإستقرار أو حالة التأزم في العلاقات مع الجوار.

- ترى الجزائر أنّ في تعاطيها السياسي مع الفضاء الإفريقي كلفة (Cost) إقتصادية وسياسية يجب دفع فاتورتها ضمانا لإستقرارها، وقد أفلحت الجزائر في إدارة هذه العلاقات وتجنب أنواع التمزق ودعوات الإنفصال، وحافظت على كيانها الموحد، بل إنها أجبرت القوى الكبرى على قبول منطقها في التصدي لما يعرف بظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة.

كما ترى الجزائر في جميع المشاكل المطروحة في إفريقيا أنّ التحرك الجماعي "ضمن المجموعة الإفريقية" هو الحل الأكثر كفاءة والأقوى فاعلية.

وقد عملت الجزائر منذ إستقلالها على بناء السلم والأمن في القارة الإفريقية من خلال تبنيها لكل المواقف الإفريقية التي تراعي كل مصالح الدول الإفريقية، ومن شأنها تحقيق الأمن والسلم الدوليين، ومع رفضها التام للتدخل الأجنبي في القارة الإفريقية والعمل على أفرقة الحلول بشكل تام مع عدم الإنغلاق والتقوقع على الذات، حيث رافعت الجزائر من أجل إفريقيا في كل المحافل الدولية حفاظا على مكانة القارة في العالم، ومن أهم النقاط التي تقوم عليها الإستراتيجية الجزائرية في إطار تجسيد مبدأ أفرقة الحلول مايلي:([2])

---

[1]:قوي بوحنية،" إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي"، في: https://bit.ly/30gOzsj،(29-12-2021)

[2]: شوادرة رضا،" دور المقاربة الأمنية الجزائرية في تسوية الأزمات الأمنية في إفريقيا ". **مجلة المعيار**، ع 16، 2016، ص 64.

- ضرورة العمل على بناء الدولة الحديثة في إفريقيا تراعي كل متطلبات الداخل والخارج.

- ضرورة التكيف مع المعطيات الدولية(دوليا- إقليميا- محليا) ومع عولمة التهديدات الأمنية القابلة للإنتشار.

- أخذ العبرة من الإتحاد الأوربي في تعزيز الأمن والسلم وتجاوز الإعانة الخارجية,

- الكشف المبكر للإنقلابات الأمنية في المنطقة، وخاصة مع ظهور تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وعصابات الإجرام.

- التمكين من تفعيل إدارة الدول الأعضاء داخل المنظمة للإستجابة للتهديدات الأمنية.

تقوم إستراتيجية الجزائر الأمنية لمواجهة القلاقل المتصاعدة في تخومها الجغرافية وصيانة الأمن الإقليمي عمومًا على مقاربة الأمن من خلال التعاون، والتي تعتبرها بديلًا للتدخل الذي يتخذه بعض الفاعلين أسلوبًا لإدارة وتسوية الأزمات. وتتمحور هذه الاستراتيجية المتكاملة حول خمسة محاور: ([1])

- **يتضمن الأول**، وهو عملياتي، التدابير الأمنية والعسكرية وطنيًّا (على الحدود) التي اتخذتها الجزائر منذ إندلاع الأزمة الليبية، في 2011، والتي وسَّعتها لتغطي تقريبًا كل حدودها البرية مع التركيز على الحدود مع تونس وليبيا والنيجر ومالي.

- **فيما يتمثل الثاني** في مسارات تعاونية سياسية وأمنية ثنائية مع دول الجوار (تونس وليبيا ومالي والنيجر) بدعمها سياسيًّا وماليًّا (مساعدات وقروض)، وأمنيًّا (حراسة الحدود، دوريات مشتركة،

[1]: عبد النور بن عنتر،" من عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية". في: https://bit.ly/33EfCiF، (29-12-2021).

تقاسم المعلومات الاستخباراتية، تدريب قوى الأمن)، وحتى عسكريًّا (مساعدات عسكرية، تسليح، تدريب..)

- **أما الثالث؛** فهو إقليمي المستوى ومتعدد الأطراف ويتمثل من جهة في إطلاق مسارين ثلاثيين (الجزائر–تونس–ليبيا، والجزائر–تونس–مصر) للتعاون والتنسيق، يخصان الأزمة الليبية، وفي مبادرات لحشد جهود دول المنطقة وتنسيقها من جهة أخرى، ومنها مبادرة دول الميدان (الجزائر والنيجر ومالي وموريتانيا) التي أُطلقت عام 2010.

- **فيما يُعنى الرابع** بتسوية أزمات المنطقة بإعتماد خيار التعاون والوساطة، حيث قادت وتقود الجزائر عدة وساطات في جوارها.

- **أما الخامس،** فيخص التعامل مع المكونات المحلية في بؤر الأزمات بعزل العنصر السياسي عن الإرهابي. تتوافق هذه المحاور/البدائل والمبادئ المؤسِّسة لسياستها الخارجية والأمنية، كما تسير كلها في اتجاه واحد وهو تكفُّل دول المنطقة بأمنها؛ ذلك أن عقيدة الجزائر الأمنية تستند أيضًا إلى مبدأ أساسي وهو ضرورة إضطلاع دول المنطقة بالأمن الإقليمي تجنبًا للتدخل الأجنبي وسعيًا للانعتاق الإستراتيجي.

نتيجة لماتقدم فإن التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية إتجاه إفريقيا باتت ترتكز على المحدد الأمني سيما مع إنتشار ظاهرة الإرهاب، ومختلف التهديدات الأمنية العابرة للحدود والأوطان (جريمة منظمة، تجارة المخدرات) علاوة على ذلك تزايد الهجرة غير النظامية سيما من الساحل والصحراء الكبرى. وقد تجسد هذا التوجه من خلال الإعتماد على الحلول السياسية ورفض الخيارات العسكرية في رؤيتها لجميع الأزمات الأمنية في القارة الإفريقية على غرار الأزمة المالية

ومشكلة الطوارق والتدخل الفرنسي في شمال مالي، حيث تم الإحتكام للطرح الجزائري القائم على الحل السياسي.([1])

الفرع الثالث: البيئة الأمنية الإفريقية

تشهد البيئة الإفريقية حالة من اللاإستقرار نظرا لزيادة التهديدات الأمنية العابرة للحدود، ولذلك عملت الدول الوطنية على غرار الجزائر على تحصين إطارها الجغرافي وتأمينه، وتشهد البيئة الإقليمية للجزائر تهديدات عديدة نتيجة لتظافر عوامل ساهمت في زعزعة أمن وإستقرار دول المنطقة بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصة، ويمكن رصد أهم هذه التهديدات من خلال مايلي:

أولا: إنتشار الظاهرة الإرهابية العابرة للحدود:

هذه الظاهرة التي أصبحت لاتعترف بالحدود المكانية ولا الزمانية، وتعتمد التنظيمات الإرهابية على أسلوب العنف غير القانوني أو التهديد به بأشكاله المختلفة كالإغتيال أو التشويه، والتخريب والنسف بغية تحقيق هدف سياسي معين، وقد ظهرت العديد من الجماعات الإرهابية نتيجة لضعف الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية، ومن بين تلك الجماعات جماعة بوكوحرام في نيجيريا، وجماعة أنصار الدين وجماعة الجهاد والتوحيد في مالي اللتان برزتا عقب المواجهات التي شهدتها شمال مالي، إضافة إلى تنظيم القاعدة في المغرب العربي، والذي جاء إمتدادا للجماعة السلفية للدعوة والقتال، كما أن إفريقيا اليوم معرضة لكافة أشكال وأنواع الإضطرابات الأمنية.([2])

ثانيا: إنكشاف الحدود: شهدت الجزائر منذ 2011 وضعا أمنيا صعبا على الحدود، فمع إنتشار عدم الإستقرار الأمني والسياسي في دول الجوار الشرقي تونس وليبيا بعد أحداث الحراك السياسي

[1]: عبد المالك بلغربي،" التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية لكل من الجزائر والمغرب اتجاه إفريقيا :قراءة في المحدد الأمني والمحدد الاقتصادي". **المجلة الجزائرية للسياسة العامة**. ع10، 2016، ص42.

[2]: سمير بن عياد،" المقاربة الجزائرية لتأمين الحدود في ظل المتغيرات الإقليمية". **مجلة الإقتصاد والقانون**. ع3، 2018، ص 89.

في الدول العربية، وهي أحداث أربكت المشهد الأمني والإستراتيجي، وتزايدت معها حدة النزاعات الداخلية في دول الساحل على الجبهة الحدودية الجنوبية للجزائر، خاصة الأزمة السياسية والأمنية في مالي، وإنتشار السلاح في هذه المنطقة من تونس شرقا إلى موريتانيا غربا، يضاف إليها أعباء الحدود الغربية مع المغرب الأقصى، الذي يعتبر كتهديد أمني للجزائر.([1])

ثالثا: تهديد الهجرة غير الشرعية:

حيث تعتبر الجزائر منطقة عبور ومصدر للمهاجرين غير الشرعيين الذين يحلمون بالوصول إلى سواحل أوربا خاصة إيطاليا وإسبانيا، ويستخدمون في ذلك الممر الغربي للبحر المتوسط، محاولين عبور الجزائر والمغرب إلى إسبانيا، ففي عام 2014 أوقف حوالي 4755 شخصا منهم من الجزائر والمغرب حاولوا العبور عبر إقتحام الأسوار حول الجيوب الإسبانية، وشهد شهر مارس 2016زيادة بنسبة 152,8 %في أعداد الواصلين إلى إيطاليا التي قاربت 9.676 شخصا مقارنة بأعداد شهر فيفري وهي 3,828، أما الذين لقوا حتفهم في قلب المتوسط فقد بلغوا 246 شخصا من المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء السياسي.([2])

رابعا: تجارة وتهريب السلاح:

فقد شهدت السنوات الأخيرة تزايد معتبر لكميات الأسلحة والذخائر التي تهرب إلى الجزائر، حيث حجزت أجهزة الأمن الجزائري في السنوات الخمس التي تلت إندلاع الأزمة في ليبيا، ما لايقل عن 4 ألاف قطعة سلاح من مختلف الأحجام كان يجري تهريبها من ليبيا، وتشير تقديرات الأجهزة الأمنية الجزائرية إلى أنه في 90 %من عمليات حجز أسلحة مهربة من ليبيا إلى الجزائر، ضبطت

[1]: سليم بوسكين،" العقيدة الأمنية الجزائرية وإشكالية التكيف مع التهديدات الجديدة". **مجلة العلوم القانونية والسياسية**. م 10، ع 2، 2019، ص 1337.

[2]: بن عياد، **مرجع سابق**، ص 90.

عناصر الجيش الجزائري أسلحة رشاشة من نوع كلاشينكوف، كما تم حجز صواريخ مضادة للطائرات من نوع 7 ستريلا.([1])

المبحث الثالث: المبادرات الإصلاحية لمنظمة الإتحاد الإفريقي

لقد شهدت منظمة الإتحاد الإفريقي مجموعة من المحاولات والمبادرات الإصلاحية، والتي إقتضتها مجموعة من التحولات المحلية والإقليمية والدولية، وكذا الإعتبارات المرتبطة بأداء منظمة الإتحاد الإفريقي خلال العقد الأول من إنشاءها، وفيمايلي عرض لأبرز هذه المبادرات.

المطلب الأول: مرتكزات إصلاح منظمة الإتحاد الإفريقي:

الفرع الأول: خلفيات ودوافع إصلاح منظمة الإتحاد الإفريقي:

لقد إكتسبت الإصلاحات المؤسسية للاتحاد الأفريقي أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة في إطار تعزيز التكامل الإقليمي وتعزيز العمل الجماعي الأفريقي، وقد شهدت أفريقيا تغيرات كبيرة على مدى العقدين الماضيين على عدة جبهات ، مما جعل إصلاح الاتحاد الأفريقي أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى، وقد شهد أداء منظمة الإتحاد الإفريقي منذ إنشاءها العديد من التحديات المرتبطة بتنفيذ القرارات المتخذة، إضافة إلى إدراك محدود الأهمية لدى الأفارقة بالدور المحوري لهذه المنظمة، وهي منظمة مجزأة مع تعدد مجالات التركيز، وكذا الإعتماد المفرط على تمويل الشركاء وضعف أداء بعض الأجهزة نتيجة القدرة التسييرية المحدودة والإفتقار إلى المساءلة على جميع المستويات، ونتيجة لتلك العوامل برزت عدة محاولات لإصلاح منظمة الإتحاد الإفريقي.([2])

وتعد الإصلاحات الهيكلية للمنظمات الدولية والإقليمية نادرة وصعبة، ولكن ليس من المستحيل تحقيقها، ومن هذا المنطلق يقوم الاتحاد الأفريقي بأول إصلاح هيكلي له منذ إنشاء

[1]: بوسكين، **مرجع سابق**، ص 1338.

[2]:Yayew Genet Chekol , " African Union instutional reform : rationales , challenges and prospects ", **Journal of insight on Africa**. Vol 12 , N01 ,2020, p34.

الهيئة القارية منذ أكثر من عقد، إن إصلاح الاتحاد الأفريقي مستوحى من إتساع نطاق التحديات الاجتماعية والاقتصادية والتنموية وكذلك تحديات السلام والأمن. في الوقت نفسه ، أدى صعود النزعة الإقليمية في أعقاب تغير المشهد السياسي العالمي إلى الاعتراف والطلب من قبل أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين وبعض أصحاب المصلحة الدوليين إلى ضرورة أن يقوم للاتحاد الأفريقي بممارسة القيادة في شؤون القارة.([1])

الفرع الثاني: أهم المبادرات الإصلاحية الأولى لمنظمة الإتحاد الإفريقي:

بالنسبة لمنظمة الإتحاد الإفريقي التي تضم حوالي 55 دولة عضو، فيجب أن تستمر في التطور لتكون لديها قدرة على مواكبة التطورات الجارية، وفي بداية مسار منظمة الإتحاد الإفريقي فقد شهدت ثلاثة محاولات للإصلاح، والتي يمكن عرضها من خلال مايلي:

أولا: الإصلاح المتضمن في إعلان أكرا 2007: المحاولة الأولى للإصلاح كانت في جويلية 2007 وذلك بناء على طلب مؤتمر رؤساء دول وحكومات الإتحاد الإفريقي في إطار إعلان أكرا، وقد تم إجراؤه من طرف لجنة بقيادة البروفيسور الراحل **أديبايو أديجي Adebayo Adedeji**، وقد تضمن الإصلاح محاولات ملموسة، ومعظمها كان لا يختلف عن تلك المقترحة في جهود الإصلاح الحالية. وقد شهد إعداد إعلان أكرا 2007 نقاش كبير بين القادة الأفارقة حول حكومة الإتحاد بهدف تقديم رؤية واضحة لمستقبل الإتحاد الإفريقي والوحدة الإفريقية، ونتيجة لذلك النقاش فقد خرج الإعلان بمجموعة من الإجراءات العملية والمتمثلة فيمايلي:([2])

– تسريع التكامل الاقتصادي والسياسي للقارة الأفريقية ، بما في ذلك تشكيل حكومة اتحاد لإفريقيا بهدف نهائي هو إنشاء الولايات المتحدة الأفريقية.

---

[1] : Pamela Mbabazi , **A wind of change ? the instutional reform of African union and Africa's security provision**,(Addis Ababa : institute for peace and security studies, 2018) , p07.

[2] : The Department of International Relations and Cooperation's , Accra Declaration on the Union Government of Africa Accra, on : https://bit.ly/3FrvjMI ,(23-12-2021)

– الإتفاق على مجموعة من الخطوات للوصول إلى حكومة الإتحاد، ومن بينها ترشيد المجموعات الإقتصادية الإقليمية وتعزيزها، ومواءمة أنشطتها بما يتوافق مع أنشطة الإتحاد الإفريقي، من أجل الوصول إلى سوق إفريقية مشتركة من خلال المراحل المحددة في المعاهدة المؤسسة للجماعة الإقتصادية الإفريقية(معاهدة أبوجا).

– إجراء مراجعة فورية للمجلس التنفيذي بموجب المادة 10 من القانون التأسيسي والمفوضية وكذلك الأجهزة الأخرى في الاتحاد الأفريقي وفقًا للاختصاصات التي إعتمدتها الدورة الاستثنائية العاشرة للمجلس التنفيذي لمنظمة الإتحاد الإفريقي المنعقد في زمبالي ، جنوب أفريقيا في 10 مايو 2007.

– الإتفاق على أهمية إشراك الشعوب الإفريقية في العمليات المؤدية إلى تشكيل حكومة الإتحاد.

ثانيا: المحاولة الثانية لإصلاح الإتحاد الإفريقي 2013:

على الرغم من أنه ليس إقتراحا شاملاً لإعادة هيكلة الإتحاد الإفريقي ، فقد توصل الرئيس السابق لنيجيريا **أولوسيجون أوباسانجو** في عام 2013 إلى طريقتين لتوليد التمويل الخاص بمنظمة الإتحاد الإفريقي: ضريبة قدرها 2 دولار للسائحين المقيمين في فندق في إفريقيا، وضريبة 10 دولارات على تذاكر الطيران من وإلى القارة. وفي عام 2015 تم اقتراح ضريبة أخرى: رسم بقيمة 0.005 دولار على الرسائل القصيرة. ومع ذلك فإنه لم يتم تنفيذ أي من المخططين. نظرًا لأهمية خدمات المراسلة المستندة إلى الإنترنت مثل الفيس بوك و التلغرام و الواتساب.([1])

ثالثا: المحاولة الثالثة لإصلاح الإتحاد الإفريقي 2015: جرت هذه المحاولة في أعقاب إعلان أجندة التنمية 2063 للإتحاد الإفريقي بهدف وضع أرضية عمل لتجسيد هذه الأجندة، حيث أتاحت هذه المحاولة فرصة لإعادة هيكلة الإتحاد الإفريقي ومفوضيته وباقي الأجهزة الأخرى، حيث قامت

[1] : Yarik Turainsky, Steven Gruzd,"The Kagame Reforms' of the AU: will they stick? ". on : https://bit.ly/3efKr3N ,(23-12-2021).

مفوضية الإتحاد الإفريقي بالإستعانة مع بمجموعة من الشركات الإستشارية من أجل إعداد تقرير تضمنت أهم توصياته مراجعة قواعد ولوائح التوظيف على مستوى منظمة الإتحاد الإفريقي، فضلا عن مراجعة الرواتب، ومع ذلك فقد كانت التوصيات ذات طابع سياسي مثل إعادة هيكلة الإتحاد الإفريقي وأجهزته والتي تركت دون معالجة عملية.([1])

المطلب الثاني: أجندة الإتحاد الإفريقي للتنمية 2063 كمرجعية لإصلاح المنظمة :

بمناسبة إحتفال الإتحاد الإفريقي بمرور 50 عاما على إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية في قمة ماي 2013 أصدر الإتحاد الإفريقي ما يعرف بإعلان: **SOLEMEN** الذي إشتمل على ثمانية أهداف أساسية للقارة الإفريقية وهي:(هوية ونهضة إفريقيا، دعم حق تقرير المصير ومكافحة التمييز والعنصرية، التكامل، التنمية الإقتصادية والإجتماعية، الأمن والسلم، الحكومة الديمقراطية، تحديد المصير الإفريقي، مكانة إفريقيا في العالم)، ولتحقيق أهداف الإتحاد الإفريقي، وضع الأخير ما يعرف بأجندة 2063 لمدة 50 عاما، وذلك بهدف وضع خطة إستراتيجية لمستقبل إفريقيا مدفوعة بدعم الشعوب الإفريقية، وقد إعتمدت هذه الأجندة في قمة الإتحاد الإفريقي في جانفي 2015.([2])

الفرع الأول: ظروف إعداد وإعتماد أجندة التنمية 2063:

أثناء الإجتماع المخصص للإحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيس منظمة الوحدة الإفريقية(1963-2013) الذي عقد في أديس أبابا في 25 ماي 2013، أشار القادة الأفارقة إلى الإنجازات والتحديات الماضية، وجددوا إلتزامهم بتنفيذ رؤية عموم إفريقيا بشأن قارة متكاملة، تدار من طرف مواطنيها، وتمثل قوة ديناميكية في الساحة العالمية، لذلك كلف مؤتمر القمة مفوضية

[1] : Loc-cit.

[2]: شيماء عبد الفتاح، أجندة 2063 الإطار الإستراتيجي المشترك: المبادئ، الأهداف، الإستراتيجيات. في: https://bit.ly/3eyqWDX ،(23-12-2021).

الإتحاد الإفريقي بدعم من وكالة التخطيط والتنسيق للشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا (وكالة نيباد) ومصرف التنمية الإفريقي، واللجنة الإقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة بوضع جدول أعمال قاري مدته خمسون عاما يتم وفق مسار يقوده المواطنون الأفارقة.([1])

وتتكون أجندة الإتحاد الإفريقي 2063 من ثلاث إصدارات، الإصدار الأول: النسخة الشاملة وتمثل إطارا عاما لأجندة 2063، ويتضمن الرؤية ل2063، والأهداف، والأولويات، والتحليل الشامل للقضايا والمسائل الأساسية، والمراقبة والتقييم، والإصدار الثاني: النسخة الشعبية لأجندة 2063، وهي نسخة مبسطة تسهل لعامة المواطنين فهم الأجندة ومتطلباتها، والإصدار الثالث وهو نسخة تتضمن رؤية العشر سنوات الأولى يتم من خلال وضع الأولويات، وهي مرحلة لإعداد الرحلة نحو 2063.([2])

وقد جاء إعداد أجندة الإتحاد الإفريقي 2063 بالنظر للعديد من الأسباب، والتي يمكن رصدها من خلال مايلي:([3])

- **التغير في السياق العالمي:** فقد قدمت العولمة وثورة تكنولوجيا المعلومات الكثير من الفرص غير المتوقعة للدول والمناطق، إضافة إلى أن أغلب الإقتصاديات الإفريقية موجه نحو السوق، والتي ساعدت على تحفيز النمو والتجارة والتوسعات الإستثمارية.

- **البناء على خبرة النيباد:** مما يخلق إلتزاما لتنفيذ الأجندة المتفق عليها، فالأجندة هي إستمرار طبيعي ومنطقي للنيباد والمبادرات الأخرى.

---

[1]: وسيلة شابو،" مستقبل الإقتصاديات الإفريقية وفق أجندة 2063". **مجلة كلية السياسة و الإقتصاد**. ع05، 2020، ص 5.

[2]: عبده باه، البنية الهيكلية لأجندة الإتحاد الإفريقي2063، في: https://bit.ly/3EnH9Gr ،(23-12-2021).

[3]: عبد الفتاح، **مرجع سابق**.

- **إفريقيا قوية ومتحدة:** حيث إفريقيا الآن أكثر إتحادا، وتمثل قوى مؤثرة، وقادرة على حشد التأييد حول الأجندة، وأثبت التحدث بصوت واحد صلاحيته في التفاوض والصمود في وجه نفوذ القوى التي ترغب في رؤيتها منقسمة.

- **تمتلك إفريقيا مؤسسات إقليمية قوية:** فقد إعترف الإتحاد الإفريقي بثمانية تجمعات، يمكن أن تعتمد عليهم الأجندة في تنفيذ الخطط وتحقيق الأهداف.

الفرع الثاني: أهداف أجندة الإتحاد الإفريقي 2063:

أتاحت المشاورات رؤية واضحة لمستقبل القارة، وهي سبعة تطلعات تشمل أهدافا مختلفة ومجالات ذات أولوية ومقاصد لعام2063، و إستراتيجيات مقترحة تتعلق بسياقات تكمل بعضها البعض على النحو التالي:([1])

- إفريقيا مزدهرة قائمة على النمو الشامل والتنمية المستدامة.
- قارة متكاملة تقوم على المثل العليا لعموم إفريقيا والرؤية التي تعيد إحياء إفريقيا.
- إفريقيا التي يسود فيها الحكم الرشيد والديمقراطية و إحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون.
- إفريقيا في سلام وأمن.
- إفريقيا التي تتمتع بهوية ثقافية قوية وقيم وأخلاقيات وتراث مشترك.
- إفريقيا التي يرتكز تطورها على المواطنين، وتستفيد من إمكانات شعوبها.
- إفريقيا كفاعل وشريك قوي ومؤثر على الساحة العالمية.

[1]: شابو، **مرجع سابق**، ص 6.

جدول رقم01: يوضح أهداف وطموحات أجندة الإتحاد الإفريقي 2063:

الطموح	الهدف
إفريقيا مزدهرة تستند على النمو الشامل والتنمية المستدامة	– مستوى معيشي مرتفع، جودة الحياة والرفاهية لكل المواطنين. – تعليم جيد للمواطنين، وثورة في المهارات العلمية والتكنولوجية و الإبتكار. – مواطنين بصحة وتغذية جيدة. – وظائف وإقتصاديات متحولة. – إستدامة بيئية ومناخ من مرن للإقتصادات والمجتمعات.
قارة متكاملة ومتحدة سياسيا تستند على مبادئ عموم إفريقيا	– الولايات المتحدة الإفريقية(فيدرالية أو كونفيدرالية) – بنية تحتية عالمية تتقاطع في كل القارة الإفريقية.
دعم الحكم الرشيد والديمقراطية في إفريقيا، وإحترام حقوق الإنسان، والعدالة وحكم القانون.	– القيم والممارسات الديمقراطية، المبادئ العالمية لحقوق الإنسان، وتعزيز العدالة وحكم القانون. – مؤسسات قادرة وقيادة متغيرة على كل المستويات.

إفريقيا آمنة وسلمية	– حفظ السلم الأمني والإستقرار.
إفريقيا بقيم وأخلاق وهوية ثقافية مشتركة وقوية	– رسوخ مبدأ عموم إفريقيا. – تعزيز النهضة الثقافية الإفريقية
قيادة المواطنين للتنمية خاصة من خلال المرأة والشباب	– المساواة بين الجنسين في كل مجالات الحياة. – تضمين وتمكين الشباب.
إفريقيا لاعب وشريك عالمي مؤثر وقوي	– إفريقيا كشريك أساسي في الشؤون العالمية والتعايش السلمي. – لم تعد إفريقيا تعتمد على المساعدات بل تتحمل كامل مسؤولياتها لتمويل التنمية.

المصدر: عبد الفتاح، **مرجع سابق.**

الفرع الثالث: مميزات أجندة الإتحاد الإفريقي 2063:

تعتبر أجندة الإتحاد الإفريقي 2063 مبادرة جديدة في العمل الإفريقي المشترك، وقد جاءت بعد حوالي عقد من تحول منظمة الوحدة الإفريقية إلى الإتحاد الإفريقي، وتعد نقلة نوعية للتفكير الإفريقي نحو المستقبل، وقد تضمنت عدة نقاط إيجابية تستجيب لتطلعات الشعوب الإفريقية، والتي يمكن رصدها من خلال مايلي:([1])

[1]: باه، **مرجع سابق.**

– مشاركة واسعة من قبل مؤسسات المجتمع المدني، والتجمعات الإقليمية، والمؤسسات الأكاديمية، والمواطنين الذين أبدوا مشاوراتهم في إعداد الأجندة ودور الشعوب في مراحل التنفيذ للأجندة.

– التوجيه الأكثر تحديدا، حيث تم وضع الأهداف وبناء الإستراتيجيات للمستويات الثلاث: المستوى الوطني، الإقليمي، والقاري، وذلك في كل فترة من فترات التطلعات السبع.

– نظام المراقبة والتقييم والمحاسبة للمتابعة والمراجعة لكل مرحلة.

– إستراتيجية مصادر التمويل المحلية، حيث ركزت على المصادر الوطنية والإقليمية والقارية، دون الإستغناء عن الشراكات مع دول ومؤسسات غير إفريقية.

– تناسق السياسات، حيث تجمعت المبادرات الوطنية والإقليمية والقارية لتكون أجندة 2063.

المطلب الثالث: إصلاحات كاجامي كمبادرة محورية لإصلاح منظمة الإتحاد الإفريقي:

الفرع الأول: مسار تبني إصلاحات كاجامي:

في عام 2016 ، قرر القادة الأفارقة أن الإصلاحات المؤسسية للاتحاد الأفريقي كانت عاجلة وضرورية بالنظر إلى الدور المتوقع من الاتحاد الأفريقي أن يلعبه في دفع وتحقيق رؤية أجندة 2063 لأفريقيا للنمو الاقتصادي الشامل والتنمية، حيث تم تفويض رئيس رواندا **بول كاغامي** من قبل مؤتمر رؤساء الدول المنعقد في جويلية 2016 لقيادة العملية. قام الرئيس كاغامي بتعيين فريق استشاري أفريقي لمساعدته في هذه العملية ويتألف الفريق من:([1])

– **السيدة كريستينا دوارتي** (وزيرة المالية السابقة ، كابو فيردي).

– **الدكتور دونالد كابيروكا** (الرئيس السابق لبنك التنمية الأفريقي).

[1] : African Union, Overview of Institutional Reforms, in : https://bit.ly/311GcpE ,(26-12-2021).

- **الدكتورة آشا ليك** (شريك رئيسي ، شركة (McKinsey & Company)

- **الدكتور كارلوس لوبيز** (الأمين التنفيذي السابق للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة) .

- **السيد سترايف ماسيوا** (مؤسس شركة ECONET Wireless).

- **السيد تيتو مبويني** (المحافظ السابق لبنك جنوب إفريقيا الاحتياطي).

- **السيدة أمينة محمد** (وزيرة البيئة ، نيجيريا).

- **السيدة مريم محمد نور** (وزيرة الاقتصاد والتعاون الدولي ، تشاد).

- **الدكتورة فيرا سونجوي** (المدير الإقليمي لغرب ووسط إفريقيا ، مؤسسة التمويل الدولية).

في هذا السياق ، وفي جويلية 2016 ، وكنتيجة للاعتماد الناجح لقرار كيغالي بشأن تمويل الاتحاد الأفريقي ، قررت الدورة العادية السابعة والعشرون لمؤتمر رؤساء الدول أن هناك حاجة ملحة لتسريع الإصلاح الجاري لـ الاتحاد الأفريقي ، وقرر تكليف مهمة إعداد تقرير عن الطريقة المقترحة للمضي قدمًا إلى الرئيس بول كاغامي رئيس رواندا، و في سبتمبر 2017 ، عينت مفوضية الاتحاد الأفريقي البروفيسور **بيير موكوكو مبونجو** والسيدة **سيرو موورا** كرئيس ونائب رئيس على التوالي لوحدة الإصلاحات المؤسسية التي تم تشكيلها حديثًا والمكلفة بتنفيذ الأنشطة المتعلقة بإصلاح منظمة الإتحاد الإفريقي.([1])

يمتد الجدول الزمني لتنفيذ تقرير كاغامي على ثلاث قمم للاتحاد الأفريقي وتستهدف القمة الثانية والثلاثين لاستكمال جميع القرارات. عقدت هذه القمة في فيفري 2019. وقبل ذلك ، تقرر في القمة الحادية والثلاثين للاتحاد الأفريقي عقد دورة استثنائية للمؤتمر بشأن عملية الإصلاح

[1] : Loc- cit.

المؤسسي للاتحاد الأفريقي. عُقدت هذه الجلسة في الفترة من 17 إلى 18 نوفمبر 2018 في أديس أبابا.([1])

ومن أجل تجسيد الإصلاحات المؤسسية للإتحاد الإفريقي المنبثقة عن تقرير كاجامي تم تحديد أجندة مفصلة لتنفيذ هذه الإصلاحات، والتي يمكن توضيحها من خلال الجدول رقم 02.

الجدول رقم02: يوضح أجندة تنفيذ إصلاحات كاجامي للإتحاد الإفريقي:

أولويات تنفيذ الإصلاحات	تاريخ التنفيذ	وضعية التنفيذ
الإشراف على تنفيذ الإصلاحات على مستوى رؤساء الدول	جانفي 2017- جانفي 2019	جاري التنفيذ
التنفيذ الكامل لقرار تمويل كيغالي	جانفي 2017- جانفي 2019	جاري التنفيذ
إنشاء وحدة تنفيذ الإصلاح	جويلية 2017	تم التنفيذ
مراجعة الشراكة في إطار القمة	بداية من جانفي 2018	جاري التنفيذ
تركيز الإتحاد الإفريقي على عدد أقل من المجالات ذات الأولوية	بداية من جويلية 2017	جاري التنفيذ
إعتماد تدابير تكميلية لتعزيز قرار التمويل	بداية من جويلية 2017	جاري التنفيذ

[1] : Yarik Turainsky, Steven Gruzd, **op-cit**.

إنشاء الترويكا عبر إنتخاب رئيس لسنة واحدة مقدما	بداية من جانفي 2018	تم التنفيذ
اعتماد آلية تضمن الاحترام القانوني للقرارات الملزمة	بداية من جويلية 2017 إلى جانفي 2018	جاري التنفيذ
مراجعة العهدات وتعزيز أداء الأجهزة الرئيسية	بداية من جويلية 2017 إلى جانفي 2019	جاري التنفيذ

Source : Pamela Mbabazi , **op-cit,** p14**.**

ما يلاحظ من خلال الجدول رقم 02 أن تنفيذ أغلب الإصلاحات المؤسسية لمنظمة الإتحاد الإفريقي يسير بوتيرة بطيئة جدا، و الكثير من الإصلاحات التي لم نوردها خلال هذا الجدول لم يتم البدء فيها أصلا.

الفرع الثاني: إصلاحات كاجامي الأولويات والتوصيات:

حدد تقرير كاجامي حول الإصلاحات المؤسسية لمنظمة الإتحاد الإفريقي أربعة مجالات يجب أن تحظى بالأولوية في الإصلاح، وهي كمايلي:([1])

الجانب الأول: الحيوي للإصلاح هو تقليص وتعميق تركيز الاتحاد الأفريقي على الأولويات الرئيسية ذات النطاق القاري. وبالتالي يقترح برنامج الإصلاح المؤسسي أن يركز الإتحاد الأفريقي على أربع أولويات إستراتيجية رئيسية وهي: الشؤون السياسية ، والسلام والأمن ، والتكامل الإقتصادي ، والتمثيل والصوت العالمي لأفريقيا، كما يسعى الاتحاد الأفريقي إلى ابتكار التزام من

[1] : Yayew Genet Chekol, **op- cit**, p36.

أجل تجسيد الأهداف السبعة الطموحة المحددة في أجندة 2063، وفي هذا السياق يقدم التقرير التوصيات التالية:([1])

– كيفية ضمان عدم تشتت الجهود، وأن الاتحاد الأفريقي يركز على الأولويات التي ستحدث فرقًا حقيقيًا للمواطنين الأفارقة.

– كيفية إنشاء تقسيم واضح للعمل بين الإتحاد الأفريقي والمجموعات الإقتصادية الإقليمية / الدول الإقليمية والدول الأعضاء.

– **الجانب الثاني:** يتمثل الجانب الثاني من الإصلاح في إعادة تنظيم مؤسسات الاتحاد الأفريقي، ففي الوقت الحالي تضم مؤسسات الإتحاد الإفريقي مجموعة من المؤسسات وهي: المفوضية والأجهزة والوكالات واللجان، وهي شبكة متعددة الأوجه من الهياكل التنظيمية بعيدة المدى ، وأحيانًا تكون مفهومة بعيد المنال ومجزأة في الواقع. وقد أظهر تقدم الإصلاح الحالي أن هناك حاليًا ثماني مديريات للمفوضية و 31 إدارة ومكتبًا إلى جانب 11 جهازًا للاتحاد الأفريقي و 31 وكالة فنية متخصصة و 20 لجنة رفيعة المستوى. والسمة المفككة لهذه المؤسسات أدت إلى إهدار الموارد وتقييد قدرات الموظفين ، وفي هذا السياق يجب التركيز على كيفية إعادة تنظيم هياكل مفوضية الاتحاد الأفريقي وأجهزتها والوكالات الفنية المتخصصة للتركيز على الأولويات المتفق عليها.

الجانب الثالث: تتمثل الأولوية الثالثة للإصلاح في الحاجة إلى إدارة أعمال الاتحاد الأفريقي بكفاءة على المستويين السياسي والتشغيلي. فمن الناحية السياسية ، هناك تركيز متزايد من قبل مؤتمر الإتحاد الأفريقي على تنويع أساليب عمله، بما في ذلك من خلال تعديل جدول أعماله ومن

[1] : Paul Kagame, **The imperative to strengthen our union report on the proposed recomondations for the instutional reform of African union**,(Addis Ababa : African Union, 2017) ,p 5.

خلال الإعتراف بتحسين التزامن مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية، في هذا السياق يقترح كاجامي التركيز على:([1])

- كيف يمكن إنشاء لجنة كفؤة وفعالة يعمل بها أفضل المهنيين الأفارقة.

- كيف نضمن حصولنا على قيمة و تأثير حقيقيين من أجهزة الاتحاد الأفريقي والوكالات الفنية المتخصصة.

- كيفية تعزيز أساليب عمل قمة الاتحاد الأفريقي من أجل تحسين جودة وتأثير عملية صنع القرار.

- **الجانب الرابع:** الأولوية الرابعة هي دعم الاستقلال المالي للإتحاد الأفريقي، فتنوع التحديات التي تواجه إفريقيا يعني ضمناً أن الاتحاد الأفريقي وحده لا يملك باستمرار الموارد المالية اللازمة للتعامل معها حصريًا. ومع ذلك ، فإن الإفراط في الاعتماد على المانحين الخارجيين جعل المنظمة تتخلى عن المسؤولية تجاه الدول الأعضاء فيها ، ويمثل ذلك انفتاحًا واسعًا على المصالح المنحرفة وغير المتسقة أحيانًا من الدول / الشركاء المانحين، وفي هذا السياق يوصي كاجامي بالتركيز على:([2])

- كيفية تحقيق الاستقلال المالي.

- كيفية تعزيز الإدارة المالية والمساءلة.

[1] : Loc- cit.
[2] : Ibid, p 6.

الفـــصـــل الثـــالث:

مضامين الدور الجزائري في

تفعيل منظمة الإتحاد الإفريقي

سيتم من خلال هذا الفصل رصد دور الجزائر في تفعيل منظمة الإتحاد الإفريقي، عبر تحليل دورها في ترتيب أولويات إهتمام الإتحاد الإفريقي على المستوى القاري، بإستعراض قضايا الأمن والسلام ، وكذا مساهمتها في تعزيز التمثيل الإفريقي على المستوى العالمي.

كما سيتم تحليل دور الجزائر في إصلاح الأجهزة الرئيسية لمنظمة الإتحاد الإفريقي عبر إدماج النيباد ضمن هياكله، وكذا تفعيلها لدور مجلس السلم والأمن الإفريقي، وأخيرا تحليل الدور الجزائري في تعزيز إستقلالية التمويل الخاص بمنظمة الإتحاد الإفريقي وتفعيلها على المستوى السياسي.

المبحث الأول: دور الجزائر في ترتيب أولويات إهتمام الإتحاد الإفريقي على المستوى القاري:

المطلب الأول: قضايا السلام والأمن على المستوى القاري

لقد شكلت قضايا الأمن والسلام أبرز مرتكزات مسار الإصلاح المؤسساتي لمنظمة الإتحاد الإفريقي، حيث تم التأكيد على ضرورة إهتمام المنظمة وتعزيز دورها في تكريس السلم والأمن على مستوى القارة الإفريقية، وفي هذا السياق تعد الجزائر من الدول المحورية في هذا المجال، حيث طالما إرتبط إهتمام الجزائر بالشؤون المرتبطة بالقارة الإفريقية بالجانب الأمني، وقد سعت جاهدة في إطار جهودها على مستوى منظمة الإتحاد الإفريقي على دعم وتكريس السلم والأمن في إفريقيا، ويمكن رصد هذه الجهود من خلال مايلي:

الفرع الأول: الدور الجزائري في إدارة النزاعات الإفريقية:

أولا: الخبرة الجزائرية في إدارة النزاعات الإفريقية:

للجزائر إسهامات طويلة المدى في الهندسة الإفريقية للسلم والأمن في العديد من الدول الإفريقية من بينها: مالي، ليبيا، السودان، الكونغو، وهذا يرجع إلى إعتبارها دولة محورية في إفريقيا، كما أنها تمتلك قدرة على التأثير الدبلوماسي بفضل الدبلوماسيين والبيروقراطيين الجزائريين الذين يملكون مناصب أساسية في العديد من المنظمات الإقليمية والدولية على غرار الإتحاد الإفريقي، الجامعة العربية، إتحاد المغرب العربي، الأمم المتحدة، علاوة على دور التجارب السابقة التي قامت بها الجزائر بدور إيجابي في حلحلة العديد من القضايا الدولية، إضافة إلى أهمية القارة الإفريقية كعمق إستراتيجي للأمن الجزائري.([1])

وقد أخذت الجزائر على عاتقها الإلتزام بقضايا القارة الإفريقية، فمرورا بدعم إستقلال الدول الإفريقية وإحترام سيادة الشعوب، وسعت الجزائر نشاطها الدبلوماسي بما يخدم مستقبل دول القارة الإفريقية، من خلال تسوية النزاعات الإفريقية المتعلقة بالحدود إيمانا منها بأن عنصر السلم والأمن في القارة الإفريقية يشكل عاملا رئيسيا نحو تنميتها، وقد بذلت الدبلوماسية الجزائرية جهودا كبيرة في التسوية السلمية للنزاعات المسلحة الإفريقية على غرار النزاع الإثيوبي الإرتيري، وكذا النزاع المالي، مما جعل الجزائر فاعلا دوليا في منظومة السلم والأمن الدولي.([2])

إن الحديث عن الدور الدبلوماسي للجزائر في إطار الوساطة وتسوية النزاعات، فمن الممكن رصد قراءات مختلفة لدور الجزائر، حيث يبدو أن الموقف الجزائري أصبح حاضرا كما يتبين في الأحداث داخل وخارج القارة الإفريقية، وما يلاحظ أن النشاط الدبلوماسي للجزائر على الصعيد

---

[1]: عادل بن عمر،" دور الدبلوماسية الجزائرية في إدارة النزاعات الداخلية في إفريقيا: دراسة الحالة المالية". **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**. ع11، 2019، ص 134.

[2]: غضبان، **مرجع سابق**، ص16.

الإفريقي لم يقتصر فقط على الخطاب الدبلوماسي بل إقترن بسياسات ملموسة، كما هو ملحوظ على مستوى الدور الجزائري في الأزمة المالية والليبية، وكذا الدور على مستوى الإتحاد الإفريقي، وهو ما أكدته دراسة لمعهد كارنيجي أين شددت على تناسق سياسات الإتحاد الإفريقي مع أولويات الدبلوماسية الإفريقية، وقد لعبت العوامل الشخصية التي تتركز في الخبرة والكفاءة دورا في إنتعاش الدبلوماسية الجزائرية ولو نسبيا، إلى جانب المكانة التاريخية للجزائر.([1])

وقد سعت الدبلوماسية الجزائرية على الصعيد الإفريقي، ولاتزال تسعى إلى إيجاد آليات تحفظ أمن و إستقرار المحيط الإفريقي، ومع تطور المتغيرات الدولية في أطر القانون الدولي المعاصر في إدارة النزاعات الدولية، أظهرت الدبلوماسية الجزائرية تكيفا مع هذه المستجدات، فقد أولت أهمية بضرورة العودة للعمل الجماعي ووجوب تطوير أساليب الحل السلمي للنزاعات الإفريقي، وظهر ذلك جليا من خلال الأهمية التي أولتها الدبلوماسية الجزائرية للآلية الإقليمية لتسوية النزاعات، سواء كانت نزاعات داخلية أو نزاعات دولية، وفي ضوء ما سبق فإن الرؤية الجزائرية لحل النزاعات الإفريقية في الإطار الإفريقي لها معنيين:([2])

- إقصاء التدخل الخارجي والقوة الأجنبية في إفريقيا، خاصة القوى الكبرى.
- خلق تقاليد سياسية ودبلوماسية إفريقية من أجل حل المشكلات القارية.

ثانيا: الدور الجزائري في إدارة الأزمة المالية:

قامت الجزائر منذ إندلاع الأزمة المالية الأخيرة في جانفي 2012، والتي كانت دائما هي الراعي الحصري لجميع إتفاقيات السلام السابقة، بدعوة طرفي النزاع لوقف إطلاق النار، والجلوس إلى طاولة المفاوضات لإيجاد تسوية سلمية للأزمة، وسعت بالنأي بنفسها عن النزاع الدائر عبر وقف

[1]: آمال مرابطي،" الدّبلوماسية الجزائرية نجحت في تسوية نزاعات معقّدة بإفريقيا". في: https://bit.ly/3mPiTqG ،(02-01-2022).

[2]: عطية، **مرجع سابق**، ص 242.

تزويد الجيش المالي بالسلاح، والذي كانت تبرره سابقا بمحاربة تنظيم القاعدة، كما سحبت خبراءها العسكريين من شمال البلاد، تحت حجة أنها تخشى أن يستخدم سلاحها أو خدمات خبراءها في حرب الجيش المالي ضد المتمردين التوارق، كما أدانت الإنقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس" **أمادو توماني توري**" في مارس 2012، معربة عن رفضها للتغييرات المنافية للدستور، موضحة أن الجزائر تتابع بقلق شديد الوضع في مالي... وبحكم مبادئنا النابعة من ميثاق الإتحاد الإفريقي ندين اللجوء إلى القوة ونرفض التغييرات المنافية للدستور.([1])

وتسعى الدبلوماسية الجزائرية إلى إيجاد حل سياسي لأزمة شمال مالي دون المساس بالوحدة الترابية لمالي، وضمان عدم إقصاء أو تهميش السكان الطوارق من النظام المالي، وبعيدا عن التدخل العسكري الذي تقترحه مجموعة الإكواس وفرنسا، وفي هذا الإطار تم رعاية العديد من اللقاءات بين الفرقاء الماليين في فيفري2012، وعملت على تقريب وجهات النظر بين فصلين من الطوارق في الشمال هما حركة أنصار الدين وحركة تحرير أزواد لعزل تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، وعموما تتمثل خطة الجزائر للتسوية في مايلي:([2])

- إنسحاب الميليشيات المسلحة بمدن الشمال وإنشاء صندوق تنموي لمنطقة الأزواد.
- التنسيق مع الماليين بالشمال بمختلف توجهاتهم وأصولهم العرقية للتوافق حول وحدة مالي ومكافحة الإرهاب المتمثل في حركة الجهاد الإسلامي، والقاعدة في المغرب الإسلامي.
- إعطاء صلاحيات لتسيير الجماعات المحلية بشمال مالي.

[1]: الزهرة تيغرة،" الوساطة الجزائرية في حل النزاعات في القارة الإفريقية". **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**. م4، ع1، 2017، ص 24.

[2]: بن عمر، **مرجع سابق**، ص 139.

وقد إنتهجت الجزائر ثلاثة مسارات لمحاولة وقف تداعيات أزمة شمال مالي:([1])

- **المسار الأول:** سياسي، من خلال عقد عدة لقاءات لدراسة وسائل التكفل بمطالب سكان المناطق الحدودية بجنوب الجزائر، والتي يغلب عليها عنصر الطوارق، وهو العنصر العرقي نفسه للمتمردين شمال مالي.

- **المسار الثاني:** أمني ويهدف إلى منع تسلسل الجماعات الجهادية نحو ترابها بفعل العملية العسكرية شمال مالي.

- **المسار الثالث:** دعوي لتفادي تبعات الفكر المتطرف الذي إنتشر في الساحل الإفريقي.

وتوجت هذه الجهود الدبلوماسية للجزائر في إدارة الأزمة المالية بالتوقيع في مارس 2015 على إتفاق من أجل السلم والمصالحة في مالي بين الحكومة وتنسيقية حركة الأزواد، وهذا ما أكسب الجزائر في المنطقة في مجال حل النزاعات المسلحة بالطرق السلمية، خاصة أنه يستبعد أي مشروع إستقلالي لمناطق الشمال، ويسهر على نزع السلاح من الحركات العسكرية في المنطقة، ويضمن إنتشار المالي في المنطقة، مقابل قيام حكومة مالي بإتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لتنفيذ الإتفاق خاصة إدماج عناصر المليشيات في الجيش أو في مناصب مدنية، وهذا النجاح جاء بعد جهود مضنية قامت بها الجزائر من أجل إنجاح المفاوضات، خاصة وأنها جاءت بطلب من أطراف النزاع، و تحضى بدعم من الأمم المتحدة و الإتحاد الإفريقي.([2])

في نفس السياق يشير الدكتور **مصطفى صايج** إلى أن حل الأزمة في مالي جاء كنتيجة لتغليب السيناريو الإصلاحي، الذي يفترض تغليب المتغيرات الإيجابية لفرض نجاح مسار التسوية السياسية، حيث إستفادت الأطراف المتنازعة في مالي من دور الوساطة التي توفرها الجزائر لكل

[1]: محمد الأمين بن عائشة،" الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي بين الإستمرار والتغير". **المجلة العربية للعلوم السياسية**.ع47، 2015، ص109.

[2]: بن عمر، **مرجع سابق**، ص 139.

الأطراف، ويطرح هذا السيناريو، وجهة نظر مثالية لمستقبل الأمن الجهوي والإقليمي والدولي، بحيث سينعكس السلام القائم في شمال مالي على تحييد الجماعات الإرهابية، وجماعات الجريمة المنظمة المنتشرة في المنطقة، وقطع أوصالها بنظيراتها في ليبيا.([1])

ثالثا: المقاربة الجزائرية في إدارة الأزمة الليبية:

تقوم المقاربة الجزائرية دوما في حل النزاعات على الإعتماد على الحل السياسي ورفض الخيار العسكري في رؤيتها لجميع الأزمات على غرار موقفها من الأزمة المالية والتدخل الفرنسي في شمال مالي، حيث إحتكم جميع الأطراف في النهاية للطرح الجزائري القائم على الحل السياسي، كما لم يختلف الأمر في الأزمة الليبية، حيث تسعى الجزائر لمساعدة دول الجوار على حل أزماتها عبر الحوار، كما تقدم مساعدات مالية وأمنية لضمان الأمن والإستقرار في المنطقة.([2])

ويعتبر موقف الجزائر من الأزمة الليبية واضح رغم ما تعرض له من تشويه من قبل وسائل الإعلام الليبية وبعض الجماعات المسلحة، فالجزائر ظلت تراقب ما يجري في ليبيا من بعيد، وظل موقفها محكوما بمجموعة من المبادئ على رأسها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار، مؤكدة على أن الحل بخصوص الأزمة الليبية ينبغي أن يكون ليبيا– ليبيا، كما سعت الجزائر إلى لم شمل الليبيين من خلال إحتضانها لثلاث لقاءات حوار بين الفرقاء الليبيين، في حين يبقى أهم وأبرز موقف مبدئي للجزائر بخصوص الأزمة الليبية هو رفض التدخل الأجنبي والحرص على الوحدة الليبية، فالجزائر بالإضافة إلى مناداتها بالحل السلمي للأزمة الليبية، فهي لا تشارك في الإجتماعات الدولية التي يقول القائمون عليها بالحل العسكري، وتساند المبادرة الإفريقية(وقف

[1]: مصطفى صايج،" الجزائر والأمن الإقليمي: التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وإنعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي". **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**. م1.ع2، 2014، ص 16.

[2]: إبراهيم مشعالي،" دور المقاربة الجزائرية في حل الأزمة الليبية". **مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية**.ع6، 2016، ص92.

إطلاق النار، حماية المدنيين، حماية المهاجرين المقيمين في ليبيا، والشروع في حوار يجمع كل الأطراف الليبية).([1])

وقد كانت الجزائر من أوائل المنادين بالحوار في أكتوبر 2014 ، حيث قادت الدبلوماسية الجزائرية جولات من المفاوضات بين الأطراف الليبية، و إستضافت إجتماعات دول جوار ليبيا لحل الأزمة الليبية، وقد هدف التحرك الدبلوماسي الجزائري لجمع الأطراف الليبية المتصارعة للحوار إلى وقف الإقتتال الداخلي والخروج بمعادلة سياسية جديدة في ليبيا قائمة على أساس أمني إستراتيجي يمنع تدفق الجماعات الإسلامية المتشددة من بلدان أخرى إلى ليبيا، إضافة إلى إيجاد تسوية سياسية تقوم على الحوار في ليبيا بهدف بناء مؤسسات الدولة، التي تكون قادرة على ضبط الحدود من جهة، وتسد الطريق أمام التدخل الخارجي من جهة أخرى.([2])

من جهة أخرى يمكن تفسير موقف الجزائر المحايد حيال الأطراف المتصارعة في ليبيا بأربعة عوامل تتمثل فيمايلي:([3])

- تعارض الجزائر أي تدخل أجنبي مهما كانت الذريعة، بحكم الجوار فإن دعم أي طرف سيقحم الجزائر مباشرة في الصراع ويعرض ترابها لمخاطر أمنية.
- موقف قائم على إدراك سياسي مفاده أنها لن تتضرر لا في حالة بقاء القذافي ولا في حالة رحيله، وبالتالي لا توجد مكاسب سياسية متوقعة تبرر دعم أحد طرفي النزاع.
- إهتمام الجزائر بشؤونها الداخلية، فالنظام في وضعية صعبة بسبب تنوع وتعدد الإحتجاجات.

---

[1]: زين العابدين معو، راندة حمايدة،" المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية في ظل التهديدات المتجددة". **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**. ع12، 2018، ص 88.

[2]: علي مصباح محمد الوحيشي،" دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة". **مجلة الدراسات القانونية والسياسية**. م1، ع 5، 2017، ص 10.

[3]: توفيق بوستي،" المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية في ظل التحديات الراهنة". **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**. م 10، ع3، 2021، ص 689.

– تحاول الجزائر جاهدة إلى جمع الأطراف المتصارعة في ليبيا إلى مائدة الحوار، لوقف الإقتتال والوصول إلى حل سياسي لتحقيق جملة من الأهداف.

كما كانت الكثير من المبررات التي أثرت في توجهات الدبلوماسية الجزائرية نحو الأزمة الليبية، وصاغت أبعاد تثبيت الإستقرار الإقليمي ومضامينه، تمثلت هذه المبررات في:([1])

– تفادي التورط المباشر في النزاعات الأهلية الذي يحولها سريعا إلى أطراف في النزاع.

– توفير الموارد الأمنية والإقتصادية.

– تعزيز التعاون الأمني الإقليمي.

– إحتواء التهديدات الإرهابية والتصرف في إتساق مع مسارات الدبلوماسية الدولية للأمم المتحدة والقوى العظمى إزاء مشكلات المنطقة.

كما عاودت دول الجوار الليبي إهتمامها بتسوية سياسية للأزمة الليبية، عقب مشاركتها في مؤتمر برلين المنعقد في 19 جانفي 2020، ولا سيما الجزائر التي أعلنت عن إستعدادها لإحتضان لقاءات تجمع جميع الأطراف الليبية المعنية بالأزمة بغية تقريب وجهات النظر بينها، حفاظا على أمن ليبيا والأمن الإقليمي، وهو ما تجسد في الإجتماع التشاوري لوزراء خارجية دول جوار ليبيا الذي دعت إليه الجزائر في 22 جانفي 2020 بهدف مناقشة التطورات الأخيرة في ليبيا وتداعياتها على دول الجوار الإقليمي، تمهيدا لإجتماع مستقبلي يضم مختلف الأطراف المعنية في ليبيا. وقد تضمن البيان الختامي للإجتماع التشاوري لدول الجوار الليبي، دعوة الأطراف الليبية بالإسراع في الإنخراط في مسار الحوار السياسي تحت رعاية أممية وبمشاركة الإتحاد الإفريقي ودول الجوار الليبي.([2])

[1]: معو، حمايدة، **مرجع سابق**، ص 89.

[2]: بوستي، **مرجع سابق**، ص 693.

الفرع الثاني: الجهود الجزائرية لمكافحة الظاهرة الإرهابية على المستوى القاري

إن الإعتراف بدور الجزائر في مكافحة الإرهاب وإحلال السلم والأمن يأتي تثمينا لتجربتها المريرة في القضاء على الظاهرة، ويكرس واقعا مشهودا للدور الجزائري لحل المشاكل وتحقيق السلم، فالجزائر تتمتع بتجربة طويلة المدى، وهذا ما جعل منها دولة مهمة على المستوى الإقليمي والدولي، كما أن الإجتماع الدولي على المقاربة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب يعد تثمينا لدورها الفعال وخبرتها الكبيرة في النزاعات، بحيث أصبحت الجزائر دولة مصدرة للإستقرار والأمن.([1])

وعموما يمكن رصد الدور الجزائري في مكافحة الظاهرة الإرهابية في إفريقيا من خلال مايلي:

أولا: إتفاقية الجزائر لمنع ومكافحة الإرهاب كمرجعية عملية للإتحاد الإفريقي في مواجهة الظاهرة الإرهابية:

لقد جاء إقرار إتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب خلال القمة الإفريقية الخامسة والثلاثين في الجزائر في الرابع عشر من جويلية1999، مما وفر إطارا للعمل الجماعي الإفريقي في مجال منع ومكافحة الإرهاب، بحيث إستطاعت الجزائر غداة التمهيد لعودتها القوية إلى الساحة الإفريقية، و إسترجاع دورها الريادي، أن تستغل إنعقاد القمة الخامسة والثلاثين على ترابها لتؤكد من خلالها للأفارقة وللعالم، على إستعادة مكانتها الطبيعية في إفريقيا، وتمكنت من

[1]: مخلوف ساحل،" المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب: الأسس والآليات". **مجلة الدراسات القانونية والسياسية**. ع3، 2016 ، ص 31.

إقناع القادة الأفارقة بتبني وجهة نظرها فيما يتعلق بالإرهاب من أجل كسبهم للوقوف بجانبها وإعانتها من أجل التصدي لهذه الظاهرة على الساحة الإفريقية.([1])

وقد تم دخول إتفاقية الجزائر الخاصة بمكافحة الإرهاب حيز التنفيذ في 6 ديسمبر 2002، ووقعت عليها إلى غاية 2010 حوالي 49 دولة، وصادقت عليها 40 دولة، ومباشرة بعد إنشاء الإتحاد الإفريقي 2001 إنعقدت قمة الجزائر في سبتمبر 2002، وكان الهدف منها مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وتركزت أعمالها على تعزيز إجراءات التعاون في مجالات متعددة كالشرطة ومراقبة الحدود والقضاء والمالية وتبادل المعلومات والتنسيق على المستوى الإقليمي والقاري والدولي.([2])

تعهدت الدول الأعضاء بموجب الإتفاقية بمراجعة قوانينها الوطنية ووضع عقوبات جنائية عن الأعمال الإرهابية، كما تعهدت أيضا عن أية أعمال تهدف إلى تنظيم وتمويل و إرتكاب أو التحريض على إرتكاب أعمال إرهابية أو توفير الملجأ للإرهابيين، وكذا التعاون فيما بينها لمنع ومكافحة الإرهاب من خلال تعزيز تبادل المعلومات والمساعدة المتبادلة فيما يخص الإجراءات المتعلقة بالتحقيق في الأعمال الإرهابية و إعتقال الإرهابيين، وتبادل الدراسات والبحوث وتوفير المساعدة التقنية.([3])

وقد جاءت هذه الإتفاقية بعد شعور دول القارة الإفريقية بأن الإرهاب يشكل إنتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان في السلامة الجسدية، وفي الحياة وفي الأمن، وقد بادرت إلى تجريم الأعمال الإرهابية من خلال إعتماد إتفاقية لمنع الإرهاب ومكافحته خلال الدورة الخامسة والثلاثون لمؤتمر رؤساء دول

---

[1]: عطية، **مرجع سابق**، ص 439.

[2]: نصر الدين لبال،" المقاربة الجزائرية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي: مالي أنموذجا". **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**.ع10 ، 2017، ص 552.

[3]: المرجع نفسه، ص 554.

وحكومات المنظمة المنعقدة في الجزائر من 12 إلى 14 جويلية 1999، وقد جاء تجريم الإرهاب من خلال الفقرة الثالثة من المادة الأولى من الإتفاقية بنصها على أنه يعتبر عملا إرهابيا:([1])

- أي عمل أو تهديد به يعد خرقا للقوانين الجنائية لدولة طرف أو لأحكام هذه الإتفاقية من شأنه أن يعرض للخطر حياة الأشخاص أو الجماعات.
- أي ترويج أو تمويل أو إصدار أوامر أو مساعدة أو تحريض أو تشجيع أي شخص يقصد إرتكاب الأعمال المشار إليها في الفقرة أمن 1-3.

ثانيا: مساهمة الجزائر في إنشاء المركز الإفريقي لدراسات وبحوث الإرهاب:

لقد جاءت فكرة إنشاء هذا المركز رسميا من الجزائر، إنطلاقا من خبرتها في هذا المجال، وجاء دعم كل الدول الإفريقية لذلك إعترافا بدور الجزائر في محاربة الظاهرة الإرهابية، كما تم أيضا إختيار العاصمة الجزائرية كمقر لهذا المركز، وهو يضم خبراء عسكريين يقومون بالبحث في مناطق تحرك الجماعات الإرهابية وكيفية معالجتها، وجرى تدشينه بالفعل عام 2004 ، بحضور الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة، وذلك أثناء الإجتماع الحكومي عالي المستوى الثاني لمنع ومكافحة الإرهاب في إفريقيا في الجزائر من 13-14 أكتوبر 2004 ، وهو الإجتماع الذي صدر عنه إعلان يحدد عمل المركز وتحدد الإطار التنظيمي للمركز بوصفه جزء من الهيكل التنظيمي لمفوضية الإتحاد الإفريقي.([2])

وقد أشار المقرر الخاص بإنشاء المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب إلى إعتماد خطة عمل الجزائر بشأن منع الإرهاب ومكافحته الذي يرمي بصفة خاصة إلى مد القارة الإفريقية بأداة ميدانية مشتركة لمكافحة الظاهرة الإرهابية بشكل فعال، وقد أثنى الإتحاد الإفريقي على

[1]: كمال الدين عمراني،" تجريم الإرهاب في القانون الدولي". **مجلة البحوث القانونية و السياسية**. م3،ع 16، 2021، ص 214.
[2]:عطية، **مرجع سابق**، ص449.

الجزائر البلد المضيف للمركز لوضعها تحت تصرف الإتحاد الإفريقي مباني وظيفية وملائمة لمهام المركز و إحتياجاته.([1])

يعتبر المركز من الأجهزة التابعة للإتحاد الإفريقي وله 42 فرع وطني م 07 فروع جهوية، أنشئ عام2004 ، وحدد مقره في الجزائر العاصمة، يقوم المركز بتبادل المعلومات وتقديم المساعدات في مجال التكوين الخاص بمكافحة الإرهاب بين الدول الإفريقية، كما يقوم بإجراء البحوث لمساعدة الدول الإفريقية على إدراك أسباب وخصائص الإرهاب في القارة وسبل مواجهته. وتبرز أهمية المركز في إجراء ونشر العديد من الدراسات والبحوث والندوات والتحليلات السياسية بصورة دورية في مختلف مجالات مواجهة الإرهاب مع إتاحة هذه البيانات والتحليلات لكل الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي، علاوة عن تطوير البرامج التدريبية من خلال مساعدة الشركاء الدوليين في تطوير الخبرات والإستراتيجيات الخاصة بمواجهة الإرهاب، وكذا برامج التعاون مع مختلف المؤسسات المهتمة بمكافحة الظاهرة الإرهابية المساعدة للدول الإفريقية على المستوي الوطني والإقليمي والدولي.([2])

المطلب الثاني: التمثيل الإفريقي على المستوى العالمي:

لقد كان النشاط الخارجي للجزائر في العقد الأخير موجه بدرجة كبيرة نحو إفريقيا من خلال إطلاق مبادرة الشراكة من أجل التنمية في إفريقيا النيباد مع رئيسي نيجيريا وجنوب إفريقيا، وهي المبادرة التي قادت رؤساء الدول الثلاث إلى عرض مشاكل إفريقيا على زعماء الدول الكبرى الأكثر غنى ومطالبتهم بالمساهمة في إيجاد حلول لها، فالجزائر تحولت من حالة الدفاع عن وضع داخلي

[1]: الإتحاد الإفريقي،" مقرر بشأن المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب". في: https://bit.ly/3tz6cEP ،،(12-01-2022).

[2]: هشام صاغور،" مكافحة الإرهاب لدول الإتحاد الإفريقي: إستراتيجيات لمواجهة التهديدات الأمنية". في: https://bit.ly/3rcHVBh ، (12-01-2022).

خاص بها إلى طرح قضايا تمس إفريقيا، وتطالب الغرب بتحمل مسؤولياته التاريخية في القارة، من خلال المطالبة بالتعويض عن الإستعمار القديم وبناء شراكة متوازنة بين الدول، وفي هذا الإطار يرى الخبير الإقتصادي الجزائري بشير مصيطفى أن جميع المؤشرات ترشح الجزائر لكي تقفز في آفاق عام 2025 إلى مصف الدول الناشئة، وتندمج في مجموعة العشرين ممثلة لإفريقيا عن طريق آلية النيباد لتشارك في صنع القرار الدولي، كما ظلت الجزائر ترافع في كل المحافل الدولية من أجل دعم دولي للتنمية في إفريقيا بإعتبارها المفتاح الأساسي في مواجهة مشاكل الهجرة السرية والإرهاب والجريمة العابرة للقارات، وهي كلها قضايا تعتبرها الدول الغربية مصادر تهديد مباشر لأمنها القومي..([1])

كما إغتنمت الجزائر فرصة إستضافة الإجتماع الثامن رفيع المستوى حول السلم والأمن في إفريقيا المنعقد في الجزائر في ديسمبر 2021 ، لتجديد مطالب كانت ترافع لأجلها خلال السنوات الماضية. فقد دعا وزير خارجيتها رمطان لعمامرة إلى وضع حد للتهميش الذي تعانيه قارة إفريقيا في هيئات صناعة القرار الدولي. في هذا السياق، يرى أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية، عبد القادر عبد العالي، أن "فكرة منح دور لإفريقيا في مجلس الأمن تعتبر قديمة، تعود إلى سنوات السبعينيات، إذ كان المطلب بإعطاء منصب دائم لإحدى الدول الأفريقية أو تدويره بين الدول الأفريقية الرئيسة مثل مصر والجزائر ونيجيريا، ثم لاحقاً جنوب أفريقيا، مشدداً على أن " الجزائر ترفع المطلب في هذا الوقت، لتأكيد التزامها بقضايا القارة الأفريقية، وباعتبارها إحدى الدول الفاعلة في منظمة الإتحاد الإفريقي". ([2])

[1]: فايزة ويكن،" الدائرة الإفريقية في التوجه الخارجي للجزائر: بين تأكيد المكانة وتحقيق الأمن والإستقرار". **مجلة حوليات كلية الحقوق لجامعة وهران 2**. م9، ع 1، 2017، ص 68.

[2]: علي ياحي،" الجزائر تدعو إلى إنهاء تهميش أفريقيا". في: https://bit.ly/3GDGjXO ،(17-01-2022).

المبحث الثاني: دور الجزائر في إعادة هيكلة الأجهزة الرئيسية لمنظمة الإتحاد الإفريقي:

شكلت مبادرة النيباد وإنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي مداخل مهمة لتفعيل محور الجزائر وإفريقيا، حيث تم تجسيد هذا التوجه على المستوى المؤسساتي من خلال منظمة الإتحاد الإفريقي، وقد كان للجزائر دور فعال في رفع كفاءة المنظمة وإصلاحها، ويمكن رصد هذا التوجه من خلال مايلي:

المطلب الأول: إدماج النيباد ضمن هياكل الإتحاد الإفريقي:

لقد شكلت مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا– النيباد محورا إهتمام كبير للدبلوماسية الجزائرية على مستوى منظمة الإتحاد الإفريقي، حيث ساهمت الجزائر في تأسيس النيباد وتفعيل هياكله، وكذا دمج هياكله ضمن الإتحاد الإفريقي.

الفرع الأول: مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد: التأسيس والأهداف:

أولا: مفهوم النيباد:

يقوم هذا المفهوم على الإيديولوجية التي إعتنقها ساسة الإفريقية والقائمة على ضرورة التوحد من أجل تحقيق نهضة قارية شاملة على غرار تلك التي شهدتها القارة الأوربية من خلال التكتلات البينية التي أنشأت في مختلف المجالات، فالنيباد مبادرة قررتها إرادة مجموعة من الدول الإفريقية بزعامة الجزائر، جنوب إفريقيا، ونيجيريا بهدف إنعاش القيم الإفريقية وعصرنتها وتحديث التنمية داخل مجتمعاتها، فإنطلق أول عمل أولي سمي بالمبادرة الإفريقية سنة 2001، إلى أن تجلت

الصورة النهائية للمبادرة في مؤتمر أبوجا خلال شهر أكتوبر سنة 2001 ، وهي الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا.([1])

لقد قدمت العديد من التعاريف للنيباد نذكر منها:" النيباد هو دعوة لبقية العالم لإقامة شراكة مع إفريقيا في تنميتها مرتكزين على برنامجها الإفريقي، فهو فرصة لإقامة علاقات تعاون جديدة مبنية على المسؤولية الجماعية لتحقيق التنمية الإفريقية".([2])

وقد تضمنت مقدمة المبادرة في حد ذاتها التعريف الآتي:" النيباد هي تعهد القادة الأفارقة يقوم على أساس رؤية مشتركة يتقاسمون من خلاله القناعة بضرورة تعجيل خطى النمو المستدام والتنمية لبلدانهم، وهي في نفس الوقت المشاركة النشطة في الإقتصاد والحياة العملية والسياسية".([3])

إن مصطلح النيباد هو إختصار لما يطلق عليه **" الشراكة الجديدة لتنمية القارة الإفريقية"** **New Partnership for Africa's Development** ، وهي:" إستراتيجية لإعادة هيكلة إفريقيا وتعزيز التنمية المستقلة والنهوض بالحكم الإقتصادي والإستثمار في الشعوب الإفريقية، ومواجهة التحديات التي تواجهها القارة الإفريقية، والتي تتمثل في الفقر والتخلف و إستمرار التهميش".([4])

كما تعد مبادرة النيباد نتيجة مجموعة من الجهود المحلية والإقليمية لمواجهة التحديات التي تواجهها القارة الإفريقية، وهي عبارة عن خطة عمل مفصلة للخروج بالقارة الإفريقية من الفقر و التهميش، و مبادرة تم إقتراحها من قبل رؤساء خمس دول إفريقية هم:([5])

---

[1]: هادية يحياوي،" مبادرات الحوكمة والتنمية في إفريقيا: النيباد نموذجا". **مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية**.ع8، 2013، ص 314.

[2]: صالح وشنان،" مبادرات التنمية في إفريقيا: نموذج نيباد". **مجلة البحثية**. م6، ع 8، 2017، ص 2.

[3]: يحياوي، **مرجع سابق**، ص 314.

[4]: وشنان، **مرجع سابق**، ص 2.

[5]: وهيبة دالع، " المقاربة التنموية للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي". **مجلة دراسات إستراتيجية**. ع18، 2013، ص51.

- **الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة.**
- **الرئيس النيجيري أليغون أبو سانجو.**
- **الرئيس السنيغالي عبد الله واد.**
- **رئيس جنوب إفريقيا ثابو مبيكي.**
- **الرئيس المصري حسني مبارك.**

ثانيا: أهداف ومبادئ مبادرة النيباد:

ترنو مبادرة النيباد من خلال أعمالها إلى تحقيق العديد من الأهداف، والتي سطرتها في وثيقتها التأسيسية كالآتي:([1])

- القضاء على الفقر.
- وضع الدول الإفريقية فرديا أو جماعيا في طريق النمو المستمر و التنمية.
- إنهاء التهميش لإفريقيا، و الإرتقاء بوحدة كاملة ومفيدة في الإقتصاد العالمي.
- تجاوز إقصاء المرأة أو عزلها.

وقد ميزت النيباد بين الأهداف طويلة الأجل غير محددة زمنيا والأهداف المحددة بإطار زمني، وتتمثل الأهداف طويلة الأجل، والتي لم يوضع لها إطار زمني في القضاء على الفقر، ووضع الدول الإفريقية فرديا أو جماعيا في طريق النمو المستمر و التنمية، وإنهاء تهميش إفريقيا، و الإرتقاء بوحدة كاملة ومفيدة في الإقتصاد العالمي، وتجاوز إقصاء المرأة وعزلها، وتشمل الأهداف المحددة بإطار زمني تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل **7%** سنويا على

[1]: فوزية خدا كريم بخدا،" النيباد: توجه جديد للتنمية في إفريقيا". **مجلة الأستاذ**. العدد 301، 2016، ص 428.

الأقل لمدة 15 سنة تقريبا، وضمان تحقيق القارة لأهداف الألفية المتفق عليها من قبل الأمم المتحدة، والمتعلقة بتخفيف الفقر، والتعليم والصحة والبيئة وغيرها.([1])

كما سطرت وثيقة إعتماد النيباد مجموعة من المبادئ وهي:([2])

- الحكم الرشيد كمطلب أساسي للسلم والأمن والإستمرارية السياسية والتنمية الإقتصادية والإجتماعية.
- الملكية والقيادة وكذا المشاركة الواسعة والفاعلة في كل قطاعات المجتمع.
- تعزيز التنمية الإفريقية للموارد والفوائد لشعوبها.
- الشراكة بين ومع الشعوب الإفريقية.
- تعزيز التعاون الإقليمي والقاري.
- بناء تنافسي للدول الإفريقية والقارة.

ثالثا: أولويات النيباد:

سطرت مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا مجموعة من الأولويات تتمثل في مايلي:

أ. إقامة شروط التنمية المستدامة: يتوقف نجاح النيباد لتحقيق أهدافها، على شروط أساسية تمثلت في عدد من المبادرات التي يلتزم بها القادة الأفارقة فرادى ومجتمعين بالعمل على تنفيذها كشروط لنجاحها وهي: ([3])

- مبادرة السلام و الأمن.
- مبادرة الديمقراطية والإدارة السياسية.

---

[1]: أحمد بطاطاش،" مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد: تحقيق التنمية أم تكريس للتبعية". **المجلة الأكاديمية للبحث القانوني**. عدد خاص، 2017، ص 135.

[2] خدا كريم بخدا، **مرجع سابق**، ص 430.

[3]: بطاطاش، **مرجع سابق**، ص 135.

- مبادرة الإدارة الإقتصادية وإدارة المنشآت.

ب.تحديد الأولويات القطاعية: حددت مبادرة النيباد مجموعة من القطاعات ذات الأولوية وهي:([1])

- الزراعة.
- التنمية البشرية مع التركيز على الصحة والتعليم والعلوم التقنية وتنمية المهارات.
- بناء وتحسين البنية الأساسية بضمنها المعلومات وتقنية الإتصالات والطاقة والنقل والمياه.
- تعزيز وتنويع المنتجات والصادرات وتحديدا مع إحترام الصناعات الزراعية والتصنيع وفوائد الأجزاء الصغيرة والسياحة.
- تشجيع التجارة داخل إفريقيا وتعزيز المنافذ لأسواق الدول النامية.
- الإهتمام بالبيئة.

ج. الإستخدام الأمثل للموارد:

وذلك من خلال:([2])

- زيادة العوائد الرأسمالية من خلال زيادة تقليص الدين وزيادة عوائد التنمية.
- زيادة التوفير والإستثمار الداخلي.
- جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تحسين إدارة العوائد والنفقات العامة.
- تحسين حصة إفريقيا في التجارة العالمية.

[1]: سالي يوسف، كوثر مبارك،" دور ومستقبل النيباد في القارة الأفريقية". https://bit.ly/3rz76hH ،(21-01-2022).

[2]: المكان نفسه.

الفرع الثاني: الدور الجزائري في تأسيس البنى المؤسساتية للنيباد:

تعتبر الجزائر من أولى الدول التي رافعت وساهمت في تأسيس النيباد، ويمكن توضيح ذلك من خلال مايلي:

أولا: دور الجزائر في المرحلة التأسيسية للنيباد:

لقد مرت مبادرة النيباد بعدة مراحل وتطورات حتى أصبحت في شكلها الحالي ففي البداية قامت الجزائر ومصر ونيجيريا وجنوب إفريقيا بطرح ما أسموه برنامج شراكة الألفية لإنعاش إفريقيا خلال مؤتمر رؤساء الدول والحكومات السادس والثلاثين لمنظمة الوحدة الإفريقية بالعاصمة الجزائرية أواخر سنة 2000، وتم الإتفاق في البداية على الإطار العام الذي تقوم عليه الشراكة ، حيث تم تحديد القطاعات التى يجب أن تعمل فيها الحكومات والتي يجب أن تكون لها الأولوية في جذب الإستثمارات الأجنبية وتوجيه القطاع الخاص إليها وهي قطاعات التكنولوجيا الجديدة والمعلومات و الإتصالات وتعزيز الأمن وتشجيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة.([1])

بعد ذلك تم طرح المبادرة في قمة سرت غير العادية، وتزامن ذلك مع طرح فكرة تفعيل منظمة الوحدة الإفريقية وتحويلها إلى الإتحاد الافريقي –ولاقت قبولا واسعا من القادة الأفارقة، ودعوا إلى دمجها في مبادرة موحدة تتقدم بها القارة السمراء إلى الشركاء الدوليين، وتعبر عن موقف إفريقي موحد وواضح تجاه قضايا القارة الملحة، وتم تشكيل لجنة لتنفيذ المبادرة من رؤساء 15 دولة إفريقية، لكي تتولى إدارة جميع الأمور المتعلقة بتنفيذ المبادرة، وفي أول إجتماع لهذه اللجنة بالعاصمة النيجيرية أبوجا في 23 أكتوبر 2001 ، تم إعلان الصيغة النهائية للمبادرة ، مع

[1]: كواشي، **مرجع سابق**، ص373.

تغيير إسمها إلى الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا نيباد.، وتم إعتماد الوثيقة الإطارية لهذه المبادرة في مؤتمر القمة 37 لمنظمة الوحدة الإفريقية عام 2001 المنعقد في العاصمة الزامبية لوساكا، ووضع القادة المشاركين في المؤتمر وثيقة إستراتيجية للشراكة الجديدة حول التحديات التي تواجه القارة الإفريقية.([1])

كما ساهمت الجزائر في إنشاء الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء في مارس 2002 ، وهى إحدى أجهزة النيباد الرئيسية، ومهمتها مراجعة وتقييم مدى إلتزام الدول الأعضاء بالمعايير الخاصة بالحكم الجيد، والإدارة الإقتصادية ، وإدارة المشروعات . وبموجب هذه الآلية تسمح الدول المنضمة إليها بزيارتها، وكتابة تقارير حول ما يجرى فيها، وأوضاع النظم البرلمانية والديمقراطية ، وحقوق الإنسان، والحكم الرشيد، وحرية الصحافة، ثمّ يتم إعداد التقرير النهائي عن هذه الدول متضمنا تحليل البيانات والمقابلات، ولا يتم إصدار التقرير النهائي إلا بعد مشاورات مكثفة مع الدول المعنية من أجل ضمان دقة ما جاء به.([2])

شكلت مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا NIPAD التي قادتها الجزائر منذ إنطلاقها عام 2001 بلوزاكا (زامبيا) احد أهم الرهانات في سياستها الخارجية، والتي مكنت الجزائر من إثراء سجلها على مستوى القارة الإفريقية، وجاءت هذه الشراكة التي بادر بها كل من الرئيس عبد العزيز بوتفليقة و تابوامبيكي واولوسغون اوباسانجو لتصنع (خارطة طريق) لبناء القارة وتكون بديلا لتسوية التعقيدات عبر قرار سياسي مستقل (الدبلوماسية السياسة) الذي يسقط إلى الأبد

[1]: محمد علي غريب،" النيباد: الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا". **مجلة إفريقيا قارتنا**. ع4، 2013، ص 2.

[2]: دالع، السياسة، **مرجع سابق**، ص 17.

الاتكالية المفرطة على الدول الخارجة على نطاق القارة الإفريقية وهو ما ذكره الأمين التنفيذي لمبادرة النيباد الأستاذ إبراهيم مايكي في الذكرى الحادية عشر لإنشاء منظمة الإتحاد الإفريقي.([1])

ثانيا: الدور الجزائري في إدارة النيباد:

تتكون الهيكلة التنفيذية للنيباد وفقا لما نصت عليه وثيقتها الأساسية من ثلاث مؤسسات وهي:

أ. **لجنة التنفيذ:** وتتكون من رؤساء 15 دولة إفريقية من بينها الدول الخمس المؤسسة، وهي الجزائر، جنوب إفريقيا، نيجيريا، السنغال ومصر، وعشرة دول أخرى تمثل الأقاليم الفرعية الخمسة وهي: الكاميرون، الغابون، ساوتومي، إثيوبيا، موريشوس، رواندا، بوتسوانا، موزمبيق، مالي وتونس، وبذلك يكون كل إقليم ممثل بثلاث أعضاء، وتعتبر اللجنة التنفيذية هي السلطة العليا الموجهة لشؤون النيباد، وإليها تسند مهام التخطيط للبرامج وتحديد الأولويات والسياسات في كل ما يتعلق بتنفيذ النيباد.([2])

ب. **اللجنة التسييرية:** عدد أعضائها عشرة، ومهمتها الرئيسية تحديد مرجعية المشروعات المبرمجة ضمن المبادرة، ومناقشتها وكذا الإشراف على أعمال السكرتارية وضمان سيرها الإعتيادي.

ج. **أمانة النيباد:** وتتكون من عدد محدود من الموظفين المتفرغين، وتتولى الأعمال الإدارية اليومية لنيباد، وتنسيق أعمال الخبراء الفنيين، وقد إتخذت لها بنك التنمية لجنوب إفريقيا مقرا لها.([3])

---

[1]: حفيظة مكي،" النيباد ومجلس السلم والأمن الإفريقي مداخل لتفعيل محور الجزائر إفريقيا". في: https://bit.ly/33V5QNO ،(22-01-2022).

[2]:عز الدين عبد السلام العالم،" مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد". **مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية**. م24، ع01،2009، ص210.

[3]: يحياوي، **مرجع سابق**، ص 316.

د. الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء:

ولدت الآلية للتقييم من قبل النظراء من رحم مبادرة النيباد التي تعتبر آلية طوعية أنشأتها الدول الإفريقية لتقييم التجارب المختلفة و الإستفادة من تقييم الأقران، وهي تستند في إنشائها على بيان قمة الإتحاد الإفريقي في ديربان عام 2002 الخاص بالديمقراطية والحكم الراشد، وتعني هذه الآلية إختيار وتقويم أداء الدولة من قبل دولة أخرى، والغاية الأسمى لهذه الآلية هي مساعدة الدولة التي تخضع لعملية المراجعة على تحسين أدائها التنموي في عملية صنع القرارات وإختيار أفضل الوسائل، مع الإلتزام بالمعايير والمبادئ المتعارف عليها.([1])

كما تم في الإجتماع السادس للجنة التنفيذية لرؤساء الدول والحكومات في أبوجا في مارس 2003 الإعلان عن أربعة وثائق جديدة تعزيزا لوثيقة آلية مراجعة النظراء الأساسية الصادرة سنة 2002، وتتمثل هذه الوثائق الجديدة في:([2])

- **مذكرة التفاهم:** وتتعهد فيها الدول المنضمة إلى عضوية الآلية بالمساهمة في تمويلها، و إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ مبادئها.
- **وثيقة تنظيم عمل آلية المراجعة:** وتفصل الوثيقة في بيان مؤسسات الآلية ووظائف كل منها، وكيفية تقنينها و إختيارها وتمويلها.
- **وثيقة الأهداف: المعايير والمؤشرات:** وتوضح مجالات الحكم، الديمقراطية والحكم السياسي، وأسلوب الحكم، ومؤشرات قياس تقدم الدولة في تحقيق هذه المعايير.

[1]: عبد الجليل جميل،" نيباد والحكم الراشد: أي تجانس إصلاحي تنموي في خدمة القارة الإفريقية". **مجلة العلوم الإقتصادية**. م5، ع 5، 2010، ص 29.

[2]: العالم، **مرجع سابق**، ص 211.

– **مخطط التفاهم حول الدعم الفني لآلية المراجعة وزيادة فرقها:** وتضمن حصانات أعضاء فريق المراجعة، وتشمل إنتقالهم في الدولة، وتشاورهم مع كافة الأطراف الوطنية.

الفرع الثالث: مساهمة الجزائر في إدماج النيباد في بنية الإتحاد الإفريقي:

أولا: مراحل دمج النيباد في هياكل وعمليات الإتحاد الإفريقي:

لقد تمت عملية دمج النيباد بالتدرج داخل الإتحاد نفسه، أي عبر مؤتمرات الإتحاد الإفريقي المنعقدة، وفي مدة زمنية طويلة نسبيا تراوحت بين سنة 2003 إلى غاية 2010، ويمكن توضيح ذلك من خلال مايلي:

أ. **إعلان الدمج في قمة الإتحاد الإفريقي بمابوتو(موزمبيق) 2003:** تم الإتفاق لأول مرة على دمج النيباد في هياكل الإتحاد الإفريقي في مؤتمر الإتحاد الإفريقي خلال الدورة العادية الثانية المنعقدة في مابوتو موزمبيق، حيث تم إعتماد إعلان بشأن تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، تضمن هذا الإعلان إدماج الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا في هياكل الإتحاد الإفريقي وعملياته، ومن أهم ما ورد في هذا الإعلان فيما يخص عملية الدمج مايلي:([1])

– تفويض رئيس مفوضية الإتحاد الإفريقي لأن يعمل بالتشاور مع رئيس اللجنة التنفيذية للنيباد.

– إقامة الصلات المناسبة بين لجنة التسيير التابعة للنيباد وسائر الأجهزة المعنية في الإتحاد الإفريقي، بما فيها لجنة الممثلين الدائمين والمجلس التنفيذي.

[1]: سامية زاوي،" إدماج مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا(نيباد) في هياكل وعمليات الإتحاد الإفريقي". **مجلة دراسات لجامعة الأغواط** . ع52، 2017، ص 264.

– إبرام إتفاق مقر مؤقت مع حكومة جنوب إفريقيا، بغية إضفاء وضع قانوني على أمانة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا كمكتب تابع للإتحاد الإفريقي يعمل خارج المقر الرئيسي، وذلك خلال فترة إنتقالية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في جويلية 2003.

ب.تجسيد إدماج النيباد ضمن الإتحاد الإفريقي قمة بانجول غامبيا 2006:

حيث تم خلال هذه القمة الخاصة بالإتحاد الإفريقي إتخاذ مجموعة من الإجراءات الهادفة لتجسيد دمج النيباد ضمن أجهزة وهيكلة الإتحاد الإفريقي، وتمثلت هذه الإجراءات فيمايلي:([1])

– تمديد موعد الثلاث سنوات النهائي المحدد في مابوتو في جويلية 2003 إلى غاية جانفي 2007 لستة أشهر إضافية.

– إنشاء لجنة تتكون من رئيس الإتحاد ورئيس مفوضية الإتحاد الإفريقي ورئيس لجنة تنفيذ النيباد لرؤساء الدول والحكومات والرئيس تابو أمبيكي رئيس جنوب إفريقيا والرئيس التنفيذي لأمانة النيباد ونواب رئيس لجنة التنفيذ بهدف إستكمال الإقتراح حول إدماج النيباد في هيكل وعمليات الإتحاد الإفريقي، وكذا إجراء تقييم للنيباد في مرحلتها الحالية، إقتراح مواءمة النيباد لأهدافها الأصلية وتفويضها وفلسفتها.

ج. قمة الجزائر ودمج أمانة النيباد بمفوضية الإتحاد الإفريقي:

حيث وافقت القمة الاستثنائية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) بالعاصمة الجزائرية على دمج أمانة نيباد في مفوضية الاتحاد الأفريقي في أجل مدته عام بداية من جوان 2007. وقال الرئيس النيجيري أوليسغون أوباسانجو رئيس نيباد –عقب اختتام القمة التي دارت في جلسة

[1]: الإتحاد الإفريقي،" مقررات القمة العادية السابعة للإتحاد الإفريقي– مؤتمر بانجوال غامبيا2006". في:https://bit.ly/3lqyKEC، (22-01-2022).

مغلقة– إنه ستكون هناك مرحلة انتقالية من جوان 2007 إلى جوان 2008 قبل الانتقال من المرحلة الحالية إلى الدمج النهائي. ([1])

د. الدمج النهائي للنيباد في هياكل وعمليات الإتحاد الإفريقي: وقد سبق هذه العملية تشكيل وحدة تنسيق النيباد الإتحاد الإفريقي في قمة داكار 2008، وكذا مؤتمر الإتحاد الإفريقي بأديس أبابا 2009 حيث تم إقرار إستخدام أمانة النيباد شعار الإتحاد الإفريقي، وفي تم خلال الدورة الرابعة عشر لمؤتمر الإتحاد الإفريقي في 2 فيفري 2010 بإثيوبيا الموافقة على الدمج الكلي للنيباد داخل الإتحاد الإفريقي بوصفها أحد أجهزته، وإنشاء وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد كهيئة فنية للإتحاد الإفريقي محل أمانة النيباد.([2])

ثانيا: دور الدبلوماسية الجزائرية في إدماج النيباد ضمن هياكل الإتحاد الإفريقي:

يكتسي هذا الموضوع أهمية قصوى، لذلك نجد أن الجزائر أعطت لهذا الموضوع إهتمام كبير، وهذا لأن مسالة إدماج النيباد بداخل هياكل الإتحاد الإفريقي أمر لابد منه، خاصة في ظل تداخل الصلاحيات، والذي بدا يشكل نوع من اللا إنسجام بين مختلف الأجهزة والهياكل.

في الحقيقة يوجد هناك أجهزة تنفيذية للنيباد، هي موازية للهياكل الإدارية للاتحاد الإفريقي، وهناك نوع من التداخل في الإختصاصات، وهذا ما يثير الكثير من الشكوك.حيث تعد الجزائر من الدول الأولى التي اهتمت بقضية إدماج النيباد في هياكل الاتحاد الإفريقي. ومنذ قمة الجزائر العاصمة المنعقدة في مارس 2007 تدعو الجزائر إلى ضرورة الإدماج التام للنيباد في هياكل الإتحاد الإفريقي قصد تحقيق المزيد من الإنسجام. لذلك فان أولوية إستكمال بناء صرح النيباد،

[1]: الجزيرة نت،" دمج أمانة نيباد بمفوضية الإتحاد الإفريقي". في: https://bit.ly/3g3rySN ،(22-01-2022).

[2]: زاوي، **مرجع سابق**، ص 265.

ومؤسساته حتى تكون العملية أكثر فعالية، وأكثر تنظيم أصبحت أكثر من ضرورة، وهذا من أجل تفادي التداخل وقلة الإنسجام والتنسيق بين النيباد و الإتحاد الإفريقي، فالواقع يبين أن النيباد وكأنها تكملة وإضافة لعمل الإتحاد الإفريقي في مجال ترقية التنمية الإجتماعية والإقتصادية، في حين أن النيباد يمثل برنامج للإتحاد الإفريقي. و من أجل أن يسود منطق التكامل والفعالية بين مختلف الآليات، دعت الجزائر إلى ضرورة إعادة النظر في آليات التنسيق، وشددت في ذات السياق على وجوب تحديد الصلاحيات بدقة بين مختلف الآليات. ([1])

كما أن الجزائر إعتبرت أن لهيكل التنسيق والتخطيط دور في سد الفراغ المؤسساتي الذي نجم عنه عدم تجسيد العديد من المشاريع التنموية الإقليمية، وشبه الإقليمية الجاهزة التي تتوفر فيها مؤهلات النجاح والقابلة للتمويل، كما أن كل الهياكل التي ستحدثها مفوضية الإتحاد الإفريقي والهيكل الجديد للنيباد، ستعكس جدية وعزم إفريقيا للنهوض بمؤسساتها التكاملية، لذلك ألحت الجزائر مرارا على التعجيل بهذا الإدماج. كما إعتبرت الجزائر أن مسالة إستكمال مسار إدماج النيباد في الاتحاد الإفريقي امرأ يطرح نفسه بقوة، ومن شان هذا الإجراء أن يبرز الوجه الجديد لهيكل النيباد، والذي سيعمل على الربط بين هياكل مفوضية الإتحاد الإفريقي، واللجان الإقتصادية الجهوية، وسائر الشركاء في التنمية.

هذا وأكدت الجزائر، من جهة أخرى دعمها للطرح القائل بإبقاء اللجنة المديرة بتعيين رؤساء الدول والحكومات فيها ، من أجل ضمان أفضل لمتابعة تنفيذ النيباد ولقد توجت هذه الجهود بتعيين

[1]: كواشي، **مرجع سابق**، ص 374.

لجنة التوجيه للنيباد محل لجنة التنفيذ، وإعطاءها صفة اللجنة الفرعية التي تم تشكيلها في القمة السابقة، والتي أوكلت لها مهمة التنسيق بين النيباد و الإتحاد الإفريقي.([1])

ثالثا: دعم الجزائر للآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء:

أنشأت الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء والمعروفة إختصارا ب(**APRM**) وذلك بقمة الإتحاد الإفريقي في ديربان في جويلية 2002 في إطار مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا كآلية إفريقية للمراجعة الذاتية تختص بتقييم أداء وبرامج الدول الإفريقية الأعضاء بها، وفقا للمبادئ الواردة بإعلان الديمقراطية والحكم السياسي والإقتصادي الرشيد الذي أقرته قمة الإتحاد الإفريقي، ومدونات السلوك الأخرى المتفق عليها.([2])

وقد إنضمت الجزائر طواعيا إلى الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، في 9 مارس 2003، وكانت من الدول الإفريقية الأولى في هذا المجال، وتبع ذلك المضي في سلسلة من الإجراءات التي تسمح بإضطلاع الجزائر بإلتزاماتها في إطار هذه الآلية، بداية بتعيين الوزارة المنتدبة للشؤون المغاربية والإفريقية كنقطة إرتكاز فيما يتعلق بالنيباد وعملية التقييم من قبل الأقران.

وخضعت الجزائر للمراجعة منذ بداية 2005، كما أعلن الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة في كلمته التي ألقاها خلال الإجتماع الثاني لمنتدى رؤساء وحكومات آلية مراجعة النظراء، والذي عقد على هامش الإجتماع الثاني عشر للجنة التنفيذية لرؤساء دول وحكومات النيباد أن الجزائر قد شكلت مجموعة عمل لإعداد برنامج العمل الوطني، وهي بذلك قد بدأت بالفعل الخطوات الأولى لعملية المراجعة، كما تم التأكيد على أهمية الآلية لدعم النهضة الإفريقية، ودعم الشراكة مع الدول

[1]: المكان نفسه.

[2] : Fabrizio Pagani ", Peer Review : a tool for cooperation and change An analysis of an OECD working method ". **African Security Review**. Vol 11, N4,2002, p9.

الغربية لكونها تؤكد عزم الدول الإفريقية على المضي في دعم الديمقراطية والحكم الراشد في القارة، وقد إستعرضت الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء في الفاتح من فيفري 2007 تقرير الجزائر.([1])

المطلب الثاني: تفعيل مجلس الأمن والسلم الإفريقي

شكل البعد الأمني أولوية في توجهات الدبلوماسية الجزائرية على مستوى منظمة الإتحاد الإفريقي، وقد تجسد ذلك من خلال دور الجزائر في تأسيس مجلس السلم والأمن الإفريقي، وتفعيل آلياته وسياساته، ويمكن توضيح ذلك من خلال مايلي:

الفرع الأول: مساهمة الجزائر في تأسيس مجلس السلم والأمن الإفريقي:

أولا: تأسيس مجلس السلم والأمن الإفريقي:

تولي الجزائر أهمية بالغة للإستقرار الإقليمي، فقبول الجزائر إنشاء آلية خاصة لتسوية نزاعها الحدودي مع المغرب سنة 1963المتمثل في اللجنة المتساوية الأعضاء، هذا ما أكسبها مصداقية إقليمية في تسوية نزاعات الحدود سلميا، حيث تم إنشاء آلية لإدارة النزاعات وتسويتها كحل لمنظمة الوحدة الإفريقية، وعملت الجزائر على دعم وتفعيل هذه الآلية إنطلاقا من فكرة الدبلوماسية الوقائية، وبالتالي إحتواء النزاعات وحلها سلميا، ولكن هذه الآلية لم تؤدي دورها بشكل فعال كما سطر لها بسبب العبء المالي، وعدم قدرة الدول الإفريقية على تغطية نفقات التدخل وعمليات حفظ السلم في إفريقيا، وبالتالي عملت الجزائر إلى إسناد هذه الآلية بالجهود الدولية.([2])

وإنطلاقا من رغبة القادة الأفارقة في وضع حد للنزاعات والحروب التي إستوطنت القارة السمراء قام الإتحاد الإفريقي بتأسيس هيكل لتولي هذه المهمة تمثل في مجلس السلم والأمن، بواسطة

[1]: عطية، **مرجع سابق**، ص 371.

[2]: مكي، **مرجع سابق**.

البروتوكول الخاص بالمجلس في قمة ديربان 2002، ودخل حيز التنفيذ سنة 2003 ، ليصبح بذلك الآلية المنوط بها صنع القرار فيما يتعلق بمنع وإدارة وتسوية النزاعات وحفظ السلم والأمن في إفريقيا، وقد حدد البروتوكول عددا من المهام الفرعية الأخرى التي تساعد في تحقيق المهمة الأساسية.([1])

لقد نصت المادة 15 من الفصل الأول من البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن الإفريقي على أن الجزائر من الدول الأعضاء في المجلس، كما نصت المادة الثانية في فقرتها الأولى على طبيعة المجلس على أنه جهاز دائم لصنع القرار فيما يتعلق بمنع الصراعات وإدارتها وتسويتها داخل الإتحاد الإفريقي، ويعاون المجلس كل من المفوضية، مجمع الحكماء، نظام للإنذار القاري المبكر، وقوة إفريقية للتدخل السريع وصندوق خاص.([2])

يعد مجلس السلم والأمن الإفريقي (PSC) إحدى الآليات المهمة داخل الإتحاد الإفريقي، وبالأخص فيما يتعلق بالمسائل الأمنية والتنموية، فقد إعتمد البروتوكول المؤسس له في القمة الأولى للإتحاد الإفريقي بمدينة ديربان بجنوب إفريقيا في 9 جوان 2002 ، ودخل حيز التنفيذ في 26 ديسمبر 2002، وبدأ العمل به في 25 ماي 2004.

إن إنشاء مجلس الأمن والسلم الإفريقي جاء لتحقيق جملة من الأهداف حددتها المادة 2 من البروتوكول المؤسس، والتي إنصرفت إلى جملة من المحاور: أولها تعزيز السلام والأمن والإستقرار في إفريقيا كمدخل لتحقيق رفاهية الشعوب الإفريقية وتحقيق التنمية المستدامة، أما الثاني فيتمثل في ترقب ومنع النزاعات والعمل على إحلال وبناء السلام في أثناء نشوب النزاعات، في حين

[1]: فاطمة جيلاني،" الإتحاد الإفريقي والأمن في إفريقيا بين تعقد التهديدات وضعف الآليات". **مجلة دفاتر السياسة والقانون**. عدد خاص، 2018، ص 420.

[2]: وهيبة خبيزي، " النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الإفريقي". **مجلة الدراسات القانونية المقارنة**. م2، ع1، 2016، ص 286.

يهدف المحور الثالث إلى بناء السلام وإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاعات، ويهدف المحور الرابع إلى التنسيق لمكافحة الإرهاب الدولي، أما المحور الخامس، فيرمي إلى وضع سياسة دفاع مشتركة للإتحاد طبقا للمادة 4 من القانون التأسيسي، ويتعلق المحور الأخير بمسائل الديمقراطية وتعزيز الحكم الراشد وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وحرياته.([1])

و يتشكل المجلس من خمسة عشر عضوا يمثلون أقاليم القارة الخمسة، يختارون على أساس الحقوق المتساوية، عشرة أعضاء منهم يتم إنتخابهم مدة سنتين، وخمسة أعضاء ينتخبون مدة ثلاث سنوات لضمان الإستمرارية، وعلى أساس مبدئي التمثيل الإقليمي العادل والتناوب، ويجوز إعادة إنتخاب أي عضو تنتهي مدة عضويته، ويشترط ألا تكون الدولة المرشحة للعضوية خاضعة للعقوبات، وفقا للمادة 23 من القانون التأسيسي للإتحاد، وأما عن طريقة إنتخاب الأعضاء فتتم من خلال الإقتراع السري وبأغلبية ثلثي الدول التي لها حق التصويت.([2])

أما عن مبادئ المجلس فتتلخص فيما أكدته المادة الرابعة من بروتوكول المجلس كالتالي:([3])

- التأكيد على التسوية السلمية للنزاعات.
- إحترام الحدود الموروثة عند الإستقلال.
- إحترام سيادة الدول.
- إقرار حق أية دولة عضو في أن تطلب التدخل من الإتحاد بغية إستعادة السلم والأمن.

---

[1]: بومدين، **مرجع سابق**، ص 13.

[2]: باسم رزق عدلي مرزوق،" الإتحاد الإفريقي ومواجهة بعض الأزمات السياسية الإفريقية: دراسة للأسس والأداء". **مجلة مدارات سياسية**. م1، ع3، 2017، ص 49.

[3]: خبيزي، **مرجع سابق**، ص 287.

ثانيا: التنظيم المؤسسي لمجلس السلم والأمن الإفريقي:

يتكون مجلس السلم والأمن من عدة أجهزة و آليات:

أ. هيئة الحكماء:

تتكون من شخصيات لها تأثيرها وثقلها لدى المجتمع كافة، ولها إسهام في مجالات السلم والأمن، ويختارهم رئيس المفوضية بالتشاور مع الدول، وتكون مدتهم ثلاث سنوات، ومهمتهم النصح لرئيس مجلس السلم والأمن، ورئيس المفوضية في جميع المسائل المتعلقة لصون السلم والأمن.([1])

ب. **نظام الإنذار القاري المبكر:**

نصت المادة 12 من بروتوكول المجلس على إنشاء نظام الإنذار المبكر، يعمل على تسهيل عملية ترقب النزاعات ومنعها، ويتكون من وحدة مركزية للمراقبة والرصد في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، تعرف بغرفة الأوضاع ووحدات فرعية منتشرة في أقاليم القارة الخمس داخل الآليات الأمنية التابعة للتجمعات الإقليمية الفرعية، ويجمع نظام البيانات من مجموعة متنوعة من المصادر المفتوحة المميزة، بما في ذلك وسائل الإعلام المستقلة ومكاتب الإتصال التابعة للإتحاد الإفريقي، والبعثات الميدانية الموجودة في بلدان الأزمات، وبدرجة متزايدة من المنظمات دون الإقليمية.([2])

ويتكون نظام الإنذار القاري المبكر من:

[1]: مرزوق، **مرجع سابق**، ص 50.

[2]: Julian Brett, **The Inter-Relationship between the African Peace and Security Architecture, the Global Peace and Security Architecture and Régional Initiatives** ,(Addis Ababa : Danish Embassy, 2013) , P9.

أ. وحدة مركزية للمراقبة و الرصد:

تعرف بغرفة الأوضاع، وتعتبر جزءا من إدارة السلم والأمن في الإتحاد، وتكون مسؤولة عن جمع البيانات وتحليلها على أساس وحدة قياس ملائمة لمؤشرات الإنذار المبكر.

ب. وحدات للمراقبة والرصد: وهي وحدات فرعية للمراقبة والرصد، وتكون داخل الآليات الإقليمية، وتقوم الوحدات الفرعية بجمع البيانات ومعالجتها على المستوى الفرعي، ثم ترسلها إلى الوحدة المركزية لتقوم بتحليلها و معالجتها على المستوى المركزي بإستخدام مؤشرات للقياس يحددها النظام على أسس سياسية و إقتصادية، إجتماعية وعسكرية. ([1])

ج. القوة الإفريقية الجاهزة:

وهي عبارة عن أداة لمنع الصراعات الداخلية والحدودية في الدول الإفريقية قبل وقوعها، والتعامل مع الصراعات فور وقوعها دون إنتظار تفاقمها، ولردع أي عدوان خارجي على القارة، ولمنع تدويل الصراعات الإفريقية، كما كان يحدث فيما ما مضى قبل إنشاء مجلس السلم والأمن، وتتكون القوة من فرق جاهزة متعددة الأفرع تضم عناصر عسكرية ومدنية في بلدانها الأصلية، مستعدة للإنتشار السريع عندما يكلفها المؤتمر أو المجلس بذلك، وتتكون القوة الجاهزة أيضا من لجنة أركان الحرب التي تتمحور مهمتها الأساسية في إسداء المشورة، وتقديم المساعدة لمجلس السلم بشأن المسائل المتعلقة بالإحتياجات العسكرية والأمنية.([2])

د. صندوق السلم:

بإعتبار أن تدخلات بعثات مجلس السلم والأمن الإفريقي بحاجة إلى إيواء وتغذية ونقل ومواصلات ورعاية صحية، فقد أنشأ صندوق السلم بموجب المادة رقم واحد وعشرين من

[1]: جلال صالح مجدي، **دور مجلس السلم والأمن في تسوية الصراعات في إفريقيا: 2003-2009**،(مصر: المكتب العربي للمعارف،2015)، ص 28.

[2]: مرزوق، **مرجع سابق**، ص 50.

البروتوكول التأسيسي لمجلس السلم والأمن الإفريقي، ويتمثل دور الصندوق في تخطي عقبة التمويل التي طالما أعاقت العديد من المشاريع الإفريقية المشتركة خاصة في مجال حفظ الأمن والسلم في إفريقيا.([1])

الشكل رقم03: يوضح أجهزة مجلس السلم و الأمن الإفريقي:

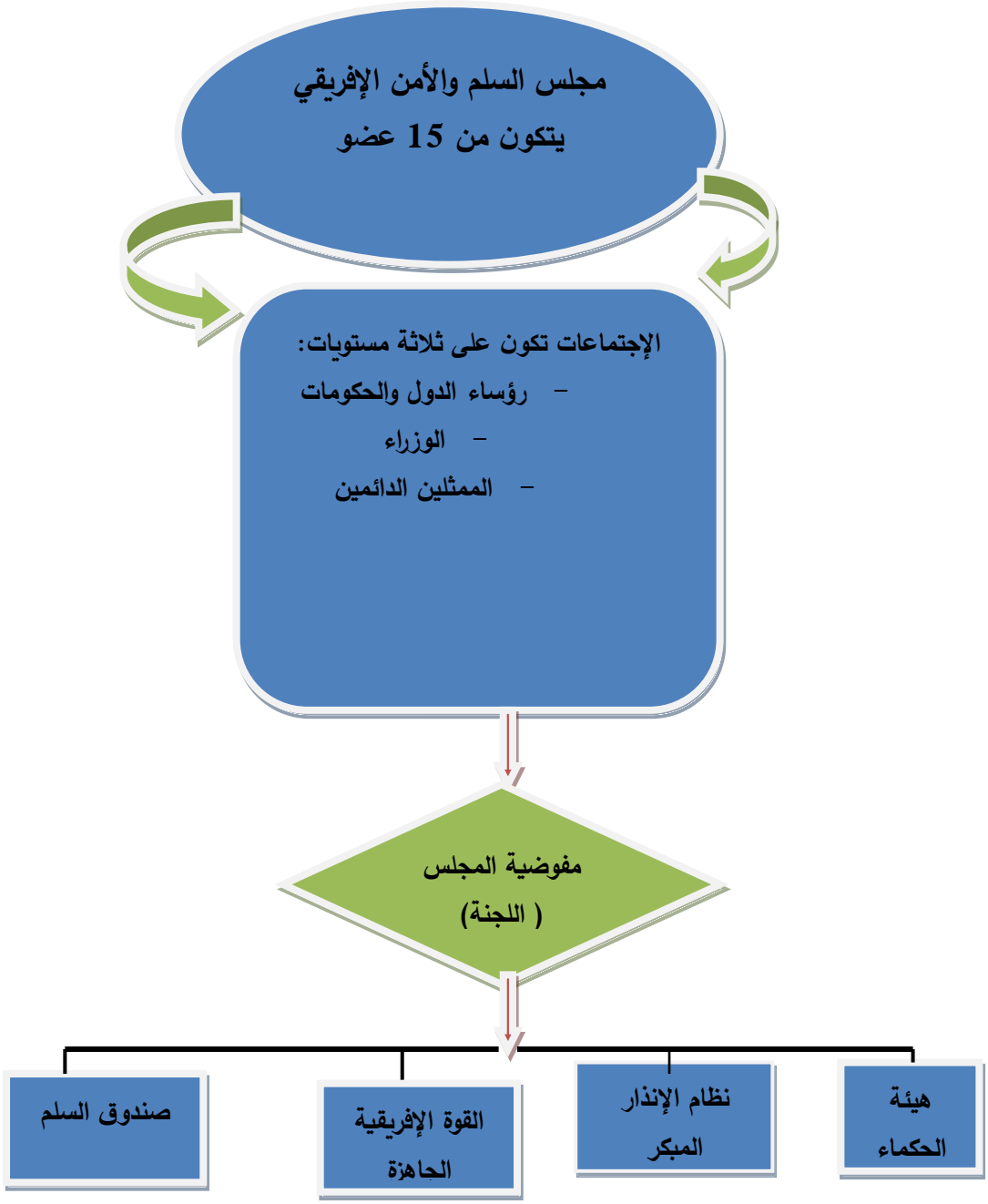

[1]: محمد جعبوب،" دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية النزاعات الإفريقية: محاولة تقييم". **مجلة مدارات سياسية**. ع01، 2017، ص 70.

الفرع الثاني: الدور الجزائري في تفعيل مجلس السلم والأمن الإفريقي:

يمكن رصد الجهود الجزائرية في مجال تفعيل مجلس السلم والأمن الإفريقي على عدة مستويات:

أولا: الدعم الجزائري لمكافحة الإرهاب كمرجعية لمجلس السلم والأمن الإفريقي:

لقد قامت الجزائر بعدة جهود على مستوى إفريقيا في إطار مكافحة الارهاب ، مما جعلها رائدة في هذا المجال فقد تم التوقيع على الإتفاقية الافريقية للوقاية من الإرهاب ومكافحته الصادرة عن منظمة الوحدة الإفريقية في 14 جويلية 1999 بالجزائر، وفي سياق الجهود التي أشرف عليها الإتحاد الافريقي تم وضع مخطط إفريقي بالجزائر حول الوقاية من الإرهاب ومكافحته في 2002/01/11 . وفي 2004 تم عقد إجتماع حكومي بالجزائر تحت إشراف الإتحاد الإفريقي ، لتقديم حوصلة تقييمية حول تطورات مخطط العمل السالف الذكر . وقد تم على هامش هذا الإجتماع تدشين المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الارهاب . ليتولى البحث في أصول الظاهرة وطرح مكافحاتها .([1])

ومن مجالات عمل المركز الإفريقي لدراسات و بحوث الإرهاب :([2])

- إجراء البحوث والدراسات و الندوات:

حيث يجري المركز دراسات وبحوث وندوات في مختلف مجالات مواجهة الظاهرة الإرهابية مع التركيز على تفاعلات في إفريقيا، وتطوير البرامج التدريبية من خلال تنظيم برامج و إجتماعات

[1]: آدم قبي،" آليات المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب: من التعامل الأمني إلى السياسي". **مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية**. ع30، 2017، ص 517.

[2]: إدريس عطية، **التهديدات الإرهابية الجديدة في إفريقيا: دراسة في توظيف الظاهرة وتموضعها الجيوبوليتيكي**،(عمان: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، 2018)، ص218.

وندوات بمساعدة الشركاء الدوليين، ووضع إجراءات بناء وتشغيل قاعدة لجمع ومعالجة وتوزيع المعلومات.

-**المساعدة في تطوير السياسات والإستراتيجيات:** يسعى المركز إلى تزويد الإتحاد الإفريقي بالخبرة الضرورية لتنفيذ أهداف منع ومكافحة الظاهرة الإرهابية، وترجمة الإلتزامات القارية للدول الأعضاء إلى عمل محدد.

في نفس السياق وفي إطار سعي الجزائر لبناء قوة إقليمية وتعزيز ريادتها في مكافحة الإرهاب تم في أفريل 2010 تأسيس مركز إقليمي عسكري لمكافحة الإرهاب بتمنراست الذي يهدف إلى تعزيز التعاون الميداني المشترك في المجال الأمني في إطار مكافحة الإرهاب وضمت هذه المبادرة كل من الجزائر والنيجر ومالي وموريتانيا، ووفقا لهذه المبادرة تم تشكيل قوة قدرت بحوالي 75،000 جندي، كما قامت الجزائر بتشكيل وحدة الربط والإدماج الإستخباراتية في 15 سبتمبر 2010 مقرها تمنراست تتولى إعداد إستراتيجية مشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للأوطان.([1])

ثانيا: مكانة الجزائر على مستوى مجلس السلم و الأمن الإفريقي:

غالبا ما ينظر الى الجزائر كدولة تنفر التعاون الأمني، لكن لطالما استثمرت الجزائر في الأمن الإقليمي، فأصبح لها وجودها في مختلف هيكليات التعاون الأمني الأفريقي، ارتقى وزير الخارجية الجزائري رمضان لعمامرة إلى المنصب الدبلوماسي الأول بعدما كان مفوّض دائرة السلم والأمن في الإتحاد الإفريقي لسنوات عدّة (2008-2013). تضم هذه الدائرة التي تُعَدّ الأكثر حيوية في الإتحاد الإفريقي، مجلس السلم والأمن الذي يوازي في أفريقيا مجلس الأمن القومي الأميركي،

[1] : Anouar Boukhars, "Reassessing the power of regional security providers: the case of Algeria and Morocco ". **Middle Eastern Studies**.Vol55, N02, 2019, p245.

ويتولّى المفوّض صلاحيات نافذة، مثل تمثيل الدائرة في الشأن العام ووضع جدول أعمال اجتماعات السفراء في مجلس السلم والأمن لتقويم النزاعات والأزمات الدائرة في القارة الأفريقية. خلال تسلّمه منصب المفوّض، كان لعمامرة – الملقّب بـ"السيد أفريقيا" – الشخصية الأبرز في الاتحاد الأفريقي بعد الرئيس. وكان واحداً من مسؤولين جزائريين كثر يتسلّمون مناصب أساسية في الاتحاد الأفريقي في مجالَي الأمن ومكافحة الإرهاب. قبله، كان سعيد جنيت، أول مفوّض لدائرة السلم والأمن (2002–2008)، قيادة آليات السلام الأفريقية، وبينما كان يعمل في منظمة الوحدة الأفريقية سلف الاتحاد الأفريقي ساعد على تصميم الهندسة الأفريقية للسلم والأمن أي الإطار الذي يدير الاتحاد الأفريقي من خلاله السلم والأمن في القارة. ([1])

ومنذ ذلك الوقت، إستثمرت الجزائر بقوّة في الهندسة التي ساهم جنيت في تصميمها. وقد كان الرئيس الجزائري الأول، أحمد بن بلة، حتى وفاته في العام 2012، رئيس لجنة حكماء أفريقيا والممثّل الوحيد لدول الشمال فيها، وهي عبارة عن هيئة تضم خمس شخصيات مرموقة من المناطق الخمس في أفريقيا يؤدّون دور الوسطاء في النزاعات كما يقدّمون المشورة لرئيس الاتحاد الأفريقي، وقد حلّ اسماعيل شرقي (منذ 2013) مكان لعمامرة في منصب مفوّض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي.([2])

كما صادق المجلس التنفيذي على ترشيح الجزائر لمناصب هامة في النظام الدولي متعدد الأطراف، فقد تم التصديق على ترشحي السيدان أحمد جغلاف وبوعلام بوقطاية على التوالي بمنصب مدير تنفيذي للبرنامج الأممي حول البيئة و قاضي بالمحكمة الدولية لقانون البحار، وهذا "تعبير صريح على اعتراف القادة الأفارقة بالتزاماتها في مجال ترقية القضايا الإفريقية على

[1]: بنجامين نيكلز،" دور الجزائر في الأمن الأفريقي". في: https://bit.ly/3nLwBva ،(23-01-2022).

[2]: المكان نفسه.

الصعيدين القاري و الدولي". هذا الدعم "يعتبر أيضا نتيجة التفاعلات الدائمة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة مع نظرائه الأفارقة إلى جانب الحضور الدائم للجزائر على مستوى القارة و تضامنها الفاعل مع الشعوب الإفريقية. ([1])

ومن حيث الدعم المادي الجزائري لمجلس السلم والأمن الإفريقي، ورغم أن التفاوت الإقتصادي بين الدول الإفريقية أسهم بشكل كبير في عرقلة دعم آلية التعاون الأمني من خلال مجلس السلم والأمن الإفريقي ، غير أن الجزائر تعد من الدول الأكثر مساهمة من الناحية المالية في مجلس السلم والأمن الإفريقي، وهي من الدول التي تتوفر لديها موارد مالية كبيرة داخل الإتحاد الإفريقي، حيث تساهم في دفع 75 بالمئة في الميزانية العامة للإتحاد الإفريقي إلى جانب كل من مصر وليبيا ونيجيريا وجنوب إفريقيا.([2])

وقد دعمت الجزائر طرح إنشاء قدرة إقليم شمال إفريقيا بقوة كأحد ألوية القوة الإفريقية الجاهزة، وقد وجدت التخفز الليبي آنذاك عاملا مشجعا في هذا الإطار ، وراحت تجلب الدعم الفني اللازم من الخارج، وبدأت تحرص على تكوين نوعي لهذه القوة، فعند إعطاء مجلس السلم والأمن الإفريقي الضوء الأخضر لتكوينها، شاركت فيها الجزائر بقوة بوحدات من الأمن والجيش والشرطة والدرك ، وأعلنت إستعدادها لإحتضان وحداتها المتكونة من وحدات القيادة والتنفيذ والتدريب والدعم اللوجيستي، وأصرت على أن يكون أحد مراكز التدريب على أراضيها.([3])

---

[1]: مكي، **مرجع سابق**.

[2]: بومدين عربي،" مجلس السلم والأمن الإفريقي: التجارب والأدوار". **مجلة السياسة الدولية**. ع216، 2019، ص 19.

[3]: عطية، **مرجع سابق**، ص 347.

المبحث الثالث: دور الجزائر في تفعيل الإتحاد الإفريقي على المستويين السياسي والتمويلي:

لطالما دعمت الجزائر مختلف الإصلاحات المؤسساتية المتعلقة بمنظمة الإتحاد الإفريقي، وقد ساهمت في هذا السياق في العمل على تفعيل المنظمة على المستوى السياسي عبر تقلد الدبلوماسيين الجزائريين لمناصب مهمة على مستوى الأجهزة الرئيسية للمنظمة، وكذا على المستوى التمويلي عبر الوفاء بإلتزاماتها المالية، ويمكن توضيح ذلك من خلال مايلي:

المطلب الأول: تفعيل الإتحاد الإفريقي على المستوى السياسي

الفرع الأول: المناصب القيادية للجزائر على مستوى منظمة الإتحاد الإفريقي:

يعكس إنتخاب الدبلوماسيين الجزائريين لمناصب رفيعة المصداقية التي تتمتع بها الجزائر داخل الاتحاد الأفريقي، ويتضح هذا بشكل خاص في مجلس السلم والأمن: فالمفوضان المتعاقبان للسلام والأمن ، سعيد جنيت و رمطان لعمامرة ، من بين الدبلوماسيين الجزائريين الأكثر خبرة. ومع ذلك ، يصر المسؤولون الجزائريون على أن الجزائر التي تساهم بنسبة 15 في المائة من ميزانية الاتحاد الأفريقي ، حريصة على عدم طرح مزاعم الهيمنة على مستوى الاتحاد الأفريقي، رغم أن الجزائريين يشعرون بأنهم من القادة الطبيعيين للقارة بسبب الشرعية التي إكتسبوها من خلال واحدة من أكثر حروب التحرر الوطني دموية ، لكن هذا الشعور ينبع أيضًا من رفض أي عقلية إستعمارية وعنصرية تجاه الأفارقة عمومًا.([1])

[1] : Zoubir, **op-cit,** p51.

وكان الوجود الجزائري في الإتحاد الإفريقي في عهد بوتفليقة مهمًا جدًا، حيث أن الدبلوماسيين الجزائريين في الإتحاد الإفريقي تمتعوا بمناصب رفيعة في الهيئات والأجهزة المختلفة لهذه المنظمة القارية. وهذا هو الموقف الذي أعطى الدبلوماسيين الجزائريين نفوذاً في عملية صنع القرار داخل الإتحاد الأفريقي. العديد من الأمثلة تعكس هذه الفكرة ؛ أحدها الضغط الجزائري على مفوضية الإتحاد الإفريقي لإقرار أنظمة مختلفة ضد الإرهاب وآثاره السلبية على الدول. و إعتبر مجلس الاتحاد الإفريقي الإرهاب نشاطًا ينتهك حقوق الإنسان ولا يمكن تبريره بأي حال من الأحوال. لذلك أصبحت الحكومة الجزائرية من خلال طاقمها الدبلوماسي في الإتحاد الإفريقي ، رائدة في مكافحة الإرهاب في إفريقيا ، وحتى على مستوى العالم. تم إضفاء الطابع المؤسسي على هذا التأثير لاحقًا من خلال إنشاء مجلس السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي. وبالفعل ، فقد أيدت دول الإتحاد الإفريقي نفسها خطط السلام والأمن لأنها اعتبرت هذه العملية تعزيزاً لسيادتها.([1])

تربط الدول مساهماتها المالية في نفقات وميزانيات الهيئات السياسية الدولية العضو فيها بمدى تأثيرها الدبلوماسي في سياسات وبرامج تلك الهيئات، ومدى حاجتها إليها في خدمة مصالحها، في هذا السياق يمكن ملاحظة مؤشر هام يصنف دائما ضمن معايير قياس النفوذ والتأثير الدبلوماسي لكل دولة، من خلال حجم تمثيلها في المسؤوليات المتقدمة والأكثر أهمية في هياكل الهيئات التي تموّل نشاطاتها، وحتى إن كان إسناد هذه المناصب يتم بالانتخاب، فإن ذلك يسبقه اتصالات وتحالفات ترمي فيها كل دولة بثقلها الدبلوماسي والمالي لحشد الدعم لمرشحها، حيث يلعب ثقلها المالي دورا أساسيا، فضلا عن العلاقات الثنائية التي تربطها بمجموع الدول الأعضاء، وهنا توجد الجزائر ضمن كبار الدول المؤثرة في سياسات الإتحاد الإفريقي، كيف لا وقد حازت سابقا على منصبا من الصف الأول وبالغ الأهمية ضمن هياكله، أين قادت مجلس السلم والأمن خلال 20

[1] :Lamri , **op-cit,** p162.

سنة الماضية (سعيد جنيت) 2002-2008 ، (رمطان لعمامرة)2008-2013، (إسماعيل شرقي) 2013- 2021، والذي يعتبر أهم هيئة في الاتحاد الإفريقي، تخصص له 390 مليون دولار أي 61% من ميزانية الاتحاد الإفريقي)، هذا ولقد وجهت القيادة السياسية في الجزائر جزءا من النفقات الخارجية الجزائرية إلى دعم ميزانيات وبرامج الهيئات السياسية الدولية، التي تطمح الجزائر إلى لعب دورا نشطا فيها، وخاصة منظمة الإتحاد الإفريقي، وتجلى ذلك لما بدأت الجزائر تتجه، منذ سنة 2007، إلى رفع مساهمتها بشكل كبير في رأسمال أهم المؤسسات المالية الإفريقية التي تشرف على منح قروض ومساعدات مختلفة للدول النامية والفقيرة لتنشيط إقتصاداتها. ([1])

الفرع الثاني: دور الدبلوماسيين الجزائريين في تفعيل منظمة الإتحاد الإفريقي:

أولا: السعيد جنيت:

سعيد جنيت هو دبلوماسي جزائري شغل منصب الممثل الجزائري الخاص لدى الإتحاد الإفريقي ، والمفوض الأول للسلام والأمن في الاتحاد الأفريقي من 2002 إلى 2008 ، وكان رئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب إفريقيا. كان جنيت حاضرا أيضا خلال مفاوضات إصلاح منظمة الوحدة الأفريقية ودعم مختلف خطط التكامل الاقتصادي والأمني الأفريقي بين البلدان الأفريقية. في الآونة الأخيرة ، شغل منصب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، وفي العديد من الحالات ، أظهر جنيت موقف الجزائر الداعم القوي لخطط السلام والأمن في القارة من خلال الاتحاد الأفريقي. و يرى في العديد من الحالات بأن "قضايا السلام والأمن والديمقراطية يجب أن يتم التعامل معها بشكل أكثر حسماً الآن لأن الأفارقة لا يستطيعون تضييع

[1]: عبد المالك بلغربي،" ثقة متبادلة ومصلحة إفريقيا فوق كل إعتبار". في: https://bit.ly/3qWlG3X ،(24-01-2022).

المزيد من الوقت" وشدد على ظهور أفريقيين يعملون على نشر السلام والاستقرار في القارة الأفريقية.([1])

وحاول جينيت ربط جهوده في حفظ السلام والأمن في إفريقيا بالأمم المتحدة. لذلك حاول بناء علاقات جيدة بين الناتو ومجلس السلم والأمن الأفريقي. وقد تحقق ذلك بعد تعيينه في جويلية 2014 مبعوثًا خاصًا للأمين العام للأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى في إفريقيا. و قد سمح له ذلك بربط الجهود الدولية بالنشاطات الإقليمية لنشر السلام والاستقرار في مناطق البحيرات العظمى. ساعد موقع جينيت المهم في الأمم المتحدة في الحصول على دعم الناتو في بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان لحل نزاع دارفور.([2])

و في سنة 2008 عين الدبلوماسي الجزائري سعيد جنيت من قبل الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في منصب ممثل خاص و رئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب إفريقيا، و عين السيد جنيت خلفا للجنرال لمين سيسي، الذي كان يقوم بنيابة رئيس المكتب منذ سبتمبر 2007 بعد ذهاب الممثل الخاص السابق الموريتاني أحمادو ولد عبد الله الذي عين في نفس المنصب بالصومال، وشغل الدبلوماسي الجزائري قبل هذا التعيين، منصب مفوض الإتحاد الإفريقي للأمن و السلم، كما شغل من قبل مناصب مسؤولية مختلفة ضمن منظمة الوحدة الإفريقية التي أصبحت فيما بعد الاتحاد الإفريقي، خاصة منصب الأمين العام المكلف بالشؤون السياسية، و خلال مساره ضمن المنظمة القارية الإفريقية ساهم جنيت في جهود السلام في أهم النزاعات في القارة من خلال مشاركته في العديد من مبادرات السلام الإنسانية لمنظمة الوحدة الإفريقية، ثم الاتحاد الإفريقي على غرار تنفيذ إعلان الندوة الإفريقية حول الأمن و الاستقرار و التنمية و التعاون في إفريقيا .و شغل السيد جنيت من 1999 إلى 2000 منصب رئيس فرقة أمانة منظمة الوحدة الإفريقية مكلف

[1] : Lamri , **op-cit,** p163.
[2] :Ibidem.

بوضع العقد التأسيسي للاتحاد الإفريقي، كما شغل وظائف دبلوماسية مختلفة في الجزائر و في بروكسل كقائم بالأعمال لدى سفارة الجزائر و في أديس أبابا كرئيس بعثة مساعد.([1])

وحاول جينيت ربط جهوده في حفظ السلام والأمن في إفريقيا بالأمم المتحدة. لذلك حاول بناء علاقات جيدة بين الناتو ومجلس السلم والأمن الأفريقي. وقد تحقق ذلك بعد تعيينه في جويلية 2014 مبعوثًا خاصًا للأمين العام للأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى في إفريقيا. و قد سمح له ذلك بربط الجهود الدولية بالنشاطات الإقليمية لنشر السلام والاستقرار في مناطق البحيرات العظمى. ساعد موقع جينيت المهم في الأمم المتحدة في الحصول على دعم الناتو في بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان لحل نزاع دارفور. وفي إحدى المقابلات التي أجراها ، قال جينيت إن التعاون بين الاتحاد الأفريقي وحلف شمال الأطلسي سيحقق بعض النتائج الإيجابية للقارة الأفريقية ويساعد في نشر السلام في المناطق المتصارعة في إفريقيا. علاوة على ذلك ، في هذه المقابلة ، كان متفائلًا جدًا بشأن العلاقات بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وأكد أن هذه العلاقات ستتحسن في المستقبل ، من أجل رفاهية إفريقيا والعالم بأسره.([2])

وبحلول عام 2019 ، انتهت ولاية جينيت كمبعوث خاص للأمين العام للأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى في إفريقيا ، مما جعله أحد الدبلوماسيين الجزائريين رفيعي المستوى في الاتحاد الأفريقي الذين ساهموا في نشر السلام والأمن في المنطقة. بخلاف ذلك ، ساهم جينيت في تحقيق الهدف الرئيسي للدبلوماسية الجزائرية في الاتحاد الأفريقي ، وهو الحفاظ على السلام والأمن في إفريقيا لتمكين العمل في مشاريع اقتصادية أخرى صممها الاتحاد الأفريقي. تعكس جميع أنشطة

[1]: جريدة الشروق الجزائرية،" الأمم المتحدة تعين سعيد جنيت في منصب ممثل خاص لغرب إفريقيا"، في:https://bit.ly/3g0tYkV ، (27-01-2022).

[2] : Lamri , **op-cit,** p164.

جينيت الدبلوماسية تعدد الجنسيات لديه ، وكيف حاول إنشاء تعاون عالمي لحل النزاعات الدولية والإقليمية.([1])

ثانيا: رمطان لعمامرة:

قبل أن يصبح وزيرا للخارجية الجزائرية ، شغل رمطان لعمامرة مناصب دبلوماسية مختلفة في الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي. في مسيرته الدبلوماسية شغل لعمامرة مناصب مختلفة بعد تخرجه من المدرسة الوطنية الجزائرية للإدارة في الجزائر العاصمة، حيث عين سفيرا للجزائر في إثيوبيا وجيبوتي والولايات المتحدة، ثم مندوبا للجزائر لدى الأمم المتحدة حتى عام 1996، كما شغل منصب أمين عام وزارة الخارجية الجزائرية بين عامي 2005 و2007. وخلال الفترة بين عامي 2003 و2007 شغل لعمامرة منصب مبعوث للأمم المتحدة إلى ليبيريا للوساطة بين الحكومة و"حركة الليبيريين المتحدة من أجل المصالحة والديمقراطية"، وانتهت وساطة لعمامرة باتفاق الأطراف المتنازعة على وقف الحرب الأهلية ووضع السلاح. وفي عام 2008، عين لعمامرة مفوضاً لمجلس السلم والأمن الأفريقي، وأعيد انتخابه على رأس المجلس حتى 2010. وفي سبتمبر 2013 كلّفه الرئيس الجزائري بحقيبة وزارة الخارجية حتى 2017، وخلال تلك الفترة قاد لعمامرة جهود الوساطة بين الأطراف المتصارعة في مالي بين عامي 2014 و2016 وهي الوساطة التي توجت بالتوقيع على اتفاق مصالحة بين الأطراف المتنازعة هناك برعاية جزائرية. ([2])

وبحسب العديد من المصادر ، فإن مهمة لعمامرة كوسيط لم تبدأ بإنتخابه أمينًا عامًا لمجلس السلم والأمن ، لكنها بدأت حتى قبل ذلك ، وكان نشطًا للغاية في منظمة الوحدة الأفريقية وساعدها

[1] : Ibidem.

[2]: "من هو رمطان لعمامرة أول نائب لرئيس الوزراء بالجزائر؟"، في: https://bit.ly/3r3mVOI ،(27-01-2022).

في مهامها الوسيطة. وأشار لعمامرة نفسه بأن مهاراته في حل قضايا الحدود الإفريقية لم تأت مع منصبه الوزاري ، ولكن حتى قبل ذلك. يشير هذا إلى مهمته الأولى كوسيط ، مع الصراع بين مالي وبوركينا فاسو في عام 1985. وقد فتح هذا الباب أمامه للمشاركة في محادثات وساطة مختلفة لاحقًا ، بما في ذلك أثناء الصراع بين ليبيا وتشاد ، وكذلك في قضية ليبيريا حيث أرسله الإتحاد الأفريقي كمفاوض خاص بين عامي 2003 و 2007. بالإضافة إلى ذلك ، بين جوان 2007 و جانفي 2008 ، نيابة عن الاتحاد الأفريقي ، قاد لعمامرة المفاوضات بين الحكومة المغربية ومندوبي جبهة البوليساريو في الصحراء الغربية.([1])

وقد صنع لعمامرة لنفسه إسما في الساحة الدبلوماسية على الصعيدين القاري والعالمي، بفضل المهام الكبيرة التي أسندت لشخصه، من قبل الاتحاد الإفريقي ومنظمة الأمم المتحدة، ومراكز ومعاهد دراسات ذات مرجعية عالمية، على غرار مجموعة الأزمات الدولية، ومعهد ستوكهولم للسلام، و تولى لعمامرة مهمة الممثل السامي للاتحاد الإفريقي من أجل إسكات البنادق في إفريقيا خلال سنة 2017. وعين لعمامرة عضوا في المجموعة رفيعة المستوى للاتحاد الإفريقي والقرن الإفريقي منذ 2018.([2])

ويرى الباحث عبد الله شوتري المختص في الشؤون الإفريقية أن تعيين رمطان لعمامرة على رأس الدبلوماسية الجزائرية، وهو الذي كان يشغل ثاني أهم منصب في منظمة الاتحاد الأفريقي كمفوض للسلم والأمن، بل وكان يعتبره المتابعون أهم شخصية دبلوماسية على مستوى القارة نظرا لما يتمتع به من خبرة وكفاءة عالية المستوى، ولدوره في كثير من سياسات إدارة السلم والأمن في القارة. وقال

[1] : Lamri , **op-cit,** p165.

[2]: عباس ميموني،" هندس 40 عملية سلام.. سر إعادة لعمامرة لقيادة دبلوماسية الجزائر"، في: https://bit.ly/347xQ0O ،(27-01-2022).

أن استبشر خيرا بإختياره خلفا لمدلسي، لكنه تساءل في عرض المقال عن مدى تأثير هذا التعيين على مسار السياسة الخارجية الجزائرية خاصة على مستواها القاري. فقد يلاحظ القاصي والداني أن السياسة الأفريقية للجزائر في فترة لعمامرة صارت أقوى في ملفات الأمن ومكافحة الإرهاب، وهذا منطقي خاصة في ظل إستمرار الجزائر على رأس مفوضية السلم والأمن بقيادة السفير اسماعيل شرقي.([1])

يرى سامي كباش الباحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، أن تحرّكات لعمامرة في فضاء إقليمي يخبره جيّدًا، يعتمد فيه على دبلوماسية تعرف في أدبيات السياسة الخارجية بالدبلوماسية المكوكية، التي تعتمد على الزيارات المكثفة لعواصم البلدان بحثًا عن وجهات نظر حول النزاعات أو القضايا محلّ اهتمام مشترك. وأوضح سامي كباش ، أن أهداف زيارة لعمامرة تتمحور حوّل ملف سد النهضة، وخلق ديناميكية جديدة في ظلّ التحولات الإقليمية والدولية. في هذا السياق، يرى الباحث أن الجزائر تحاول الممانعة لأي توجه نحو التطبيع مع الكيان الإسرائيلي، فهي "تعتمد على علاقات قوية مع قوى تقليدية كجنوب أفريقيا و نيجيريا وأثيوبيا ومصر والسودان وتونس". وذكر كباش أن الدور الجزائري يعمل على تفعيل المحور العربي–الأفريقي من أجل تقديم حلول ملموسة لمسائل عالقة كالأزمة الليبية والتونسية، وإبعاد الحضور الصهيوني خاصّة مع تورطه الأخير في دعم شبكات تجسس باستخدام برامج سيبرية متطورة. ([2])

ثالثا: صبري بوقادوم: صبري بوقدوم سياسي ودبلوماسي جزائري تم تعيينه عام 2019 في الحكومة الجزائرية الجديدة التي تم إقرارها من قبل الرئيس المنتخب حديثًا عبد المجيد تبون. قبل

---

[1]: مرابطي، **مرجع سابق**.

[2]:عمار لشموت،" جولة–رمطان–لعمامرة–ما–علاقة–عضوية–إسرائيل–في–الاتحاد–الأفريقي؟"، في:https://bit.ly/3H7AKRE، (27–01–2022).

توليه هذا المنصب في الحكومة الجزائرية ، عمل في السلك الدبلوماسي. في عام 2019 ، تم تعيين صبري بوقادوم وزيرا للخارجية الجزائرية. بعد تعيينه بدأ بوقدوم مهمته الدبلوماسية ، عندما شارك في ديسمبر 2019 في اجتماع في روما سعى إلى معالجة الصراع الليبي وإيجاد حلول لذلك من شأنه أن ينشر السلام في تلك المنطقة. ثم استقبل بوقدوم وزير الخارجية المالي الشؤون والتعاون الدولي **Tiébilé Dramé** ، عندما ناقشوا واتفقوا على الاستراتيجيات التي من شأنها أن تساعد في تعزيز تنفيذ عملية السلام في مالي. وأكد بوقدوم أن الاتفاق يشكل الأداة المناسبة لحل مشكلة الأزمة في شمال مالي في إطار نهج شامل يجمع بين تحقيق السلام والاستقرار في البلاد.([1])

إذ قاد وزير الشؤون الخارجية الجزائري صبري بوقادوم، جولة إفريقية، في إطار الجهود لعودة الجزائر إلى المشهد العام في القارة الإفريقية، وقد أصبح الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية يعج بالبيانات التفصيلية للزيارات التي قام بها الوزير صبري بوقادوم إلى عدد من الدول الإفريقية مع بداية 2021. و إختارت الدبلوماسية الجزائرية أن تبدأ عودتها إلى العمق الإفريقي من جنوب إفريقيا، التي تتفق مع الجزائر في عديد من المواقف والاستراتيجيات، إذ التقى الوزير وفق بيانات وزارة الخارجية الجزائرية مع نظيرته، كما استقبل من قبل السلطات العليا بهدف إجراء تقييم معمق للتعاون الثنائي في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية. أيضاً، قام وزير الخارجية الجزائري بزيارات لعدد من البلدان الإفريقية بكل من كينيا، والكونغو، وجمهورية لوسوطو، وأونغولا والسودان وفق بيانات الوزارة، قبل أن يختتم هذه الزيارات من العاصمة الليبية طرابلس ولقائه مع رئيس حكومة الوفاق الليبية فايز السراج.([2])

[1] : Lamri , **op-cit,** p178.

[2]: رياض معزوزي، "هل تستعيد الجزائر نفوذاً إفريقياً"، في: https://bit.ly/3fYilpl ،(27-01-2022).

ودعا وزير الشؤون الخارجية، صبري بوقدوم الاتحاد الإفريقي إلى تحمل مسؤوليته أمام التطورات الخطيرة التي يعرفها الوضع في الصحراء الغربية ومحاولات فرض سياسة الأمر الواقع على أراضي عضو مؤسس للاتحاد. وفي تدخله عبر تقنية التواصل المرئي عن بعد خلال الدورة غير العادية الـ21 للمجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي، قال رئيس الدبلوماسية الجزائرية أنه "أمام التطورات الخطيرة للوضع في الصحراء الغربية، لا يمكن لمنظمتنا القارية التي كان لها الدور البناء في اعداد واعتماد مخطط التسوية الأممي أن تظل مغيبة" وأنه "بالنظر للإخفاق الكامل لآلية الترويكا، يستوجب على مجلس السلم والأمن الافريقي تحمل المسؤولية الملقاة على عاتقه عملا بنص بروتوكول إنشائه".([1])

كما بحث وزير الشؤون الخارجية الجزائري صبري بوقادوم، خلال لقائه وزيرة العلاقات الدولية والتعاون لجنوب أفريقيا، ناليدي باندور، في العاصمة بريتوريا، آخر التطورات في ليبيا، بما فيها العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة، حسبما ذكره بيان مشترك بمناسبة زيارة عمل يجريها رئيس الدبلوماسية الجزائرية لجنوب أفريقيا. و شدد البلدان على ضرورة قيام الإتحاد الإفريقي من خلال اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بليبيا، بـ«تكثيف مشاركته لضمان عملية سياسية يقودها الليبيون بما يحفظ وحدة وسلامة البلاد، ووضع حد للتدخل الأجنبي«، و إستعرض الوزيران وجهات النظر حول قضايا متعلقة بالسلام والأمن في القارة الأفريقية، لا سيما الوضع في ليبيا ومالي، والصحراء الغربية. ([2])

[1]: " بوقادوم على الإتحاد الإفريقي تحمل مسؤوليته أمام التطورات الخطيرة للوضع في الصحراء الغربية"، في: https://bit.ly/3rVD204، (27-01-2022).

[2]: " الجزائر وجنوب أفريقيا تطالبان الاتحاد الأفريقي بتكثيف مشاركته في أطوار الحوار الليبي"، في:https://bit.ly/3r3eHGc ، (27-01-2022).

وفي ضوء ما سبق وعلى الرغم من الفترة الوجيزة التي تقلد من خلالها الدبلوماسي الجزائري بوقادوم، إلا أنه ساهم بشكل كبير في الإهتمام بالشؤون المرتبطة بالقارة الإفريقية.

المطلب الثاني: تعزيز التمويل الذاتي لمنظمة الإتحاد الإفريقي

شكلت مسألة التمويل الذاتي وتحقيق الإستقلالية المالية لمنظمة الإتحاد الإفريقي أحد أهم ركائز أجندة الإصلاح المعتمدة في قمة كاجامي 2016، وفي هذا السياق تعد الجزائر من بين الأعضاء الخمس الأكثر إشتراكا في تمويل الإتحاد الإفريقي، ويمكن توضيح ذلك من خلال مايلي:

الفرع الأول: إشكالية تمويل الإتحاد الإفريقي والحاجة إلى الإصلاح:

أولا: إشكالية تمويل الإتحاد الإفريقي:

وفق تقرير رئيس رواندا بول كاجامي المنوط به مسألة تقديم أجندة للإصلاح المؤسسي للاتحاد، بما في ذلك عملية التمويل، أشار في تقريره "جانفي 2017"، إلى حجم الفجوة التمويلية بين الإيرادات القارية والمنح الخارجية، ففي عام 2014، بلغت ميزانية الإتحاد 308 ملايين دولار، تم تمويل أكثر من نصفها من الجهات المانحة. وفي العام التالي، إرتفعت الميزانية بنسبة 30 في المائة إلى 393 مليون دولار، تم تمويل 63 في المائة منها من المانحين، وفي عام 2016، ساهم المانحون بنسبة 60 في المائة من الميزانية البالغة 417 مليون دولار، وفي عام 2017، توقع التقرير في حينها مساهمة الدول الأعضاء بنسبة 26 في المائة من الميزانية المقترحة والبالغة 439 مليون دولار، مقابل مساهمة الجهات المانحة بنسبة 74 في المائة المتبقية. ([1])

[1]: بدر حسن شافعي،" الإتحاد الإفريقي وإشكالية التمويل"، في: https://bit.ly/3rZ4vxW ، (28-01-2022).

و يعد تمويل الإتحاد الإفريقي قرار تاريخي صدر عن رؤساء الدول والحكومات أثناء خلوة حول تمويل الإتحاد الإفريقي، تم تنظيمها بمناسبة قمة الإتحاد الإفريقي السابعة والعشرين المنعقدة في كيجالي في رواندا في جويلية 2016، وكلف القرار جميع الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي بتطبيق ضريبة بنسبة **0.2%** على الواردات المؤهلة من أجل تمويل الإتحاد الإفريقي.([1])

وتظل مشكلة تمويل الإتحاد الإفريقي سنويا من أكبر التحديات التي تواجه عمل الإتحاد الإفريقي أثناء إدارته، لأسباب عدة من أهمها عدم قدرة العديد من الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي على الوفاء بإلتزاماتها المالية، فعلى الرغم من أن البعض من الدول الإفريقية إكتفى بالقول أثناء إنعقاد مؤتمرات تأسيس الإتحاد الإفريقي أن ميزانية الإتحاد الإفريقي ستزيد بمقدار ثلاثة إلى أربعة أضعاف عن ميزانية منظمة الوحدة الإفريقية، والتي كانت تقدر سنويا بقرابة 30 مليون دولار سنويا، إلا أنه لم يتم التطرق إلى سبل إحداث هذه الزيادة في الميزانية، والعقوبات التي سيتم فرضها في حالة عدم تسديد الدول الأعضاء لمستحقاتها المالية.([2])

هذه الفجوة التمويلية، يصاحبها فجوة أخرى خاصة بعملية التمويل القاري وحصص كل دولة من دول القارة في الميزانية، حيث هناك حالة من عدم عدالة التوزيع بين الدول وبعضها البعض، فقرابة 65% من الميزانية القارية تأتي من خمس دول فقط هي مصر وجنوب أفريقيا ونيجيريا والجزائر وليبيا باعتبارها أحد المؤسسين، لكن هذه الدول أخذت في الشكوى من مسألة عدم العدالة من ناحية، كما أن أحداث الربيع العربي فاقمت من مشاكلها الداخلية خاصة في مصر وليبيا القذافي التي كانت أحد الركائز التمويلية الأساسية للاتحاد، مما أثر سلبا على ميزانية الاتحاد. ومن هنا

[1]: الإتحاد الإفريقي،" الأسئلة المتكررة حول تمويل الإتحاد". في: https://bit.ly/3s4ap0S، (28-01-2022).

[2]: النداوي، **مرجع سابق**، ص 233.

باتت الحاجة ملحة للبحث عن بدائل لزيادة الميزانية من ناحية ولعدالة المساهمة من ناحية ثانية، وتقليل الاعتماد على الخارج من ناحية ثالثة. ([1])

هناك مشكلتان مترابطتان عندما يتعلق الأمر بالتمويل في الاتحاد الأفريقي: إنخفاض مستويات التمويل من خلال مساهمات البلدان الأعضاء والاعتماد الكبير على المانحين، إنخفاض التمويل من قبل الأعضاء هو نتيجة عملية غير كافية لتحديد مستويات مساهمات الأعضاء، وكذلك إنفاذ الامتثال. أما بخصوص الاعتماد على المانحين فإنه يقيد بشكل أساسي خيارات وأولويات الإتحاد الإفريقي ويجبر المؤسسة على التركيز أكثر على مصالح المانحين. وفي ضوء ذلك يجب أن يتبنى الإتحاد الإفريقي إصلاحات تزيد من مساهمات الدول الأعضاء وتضمن الدفع في الوقت المناسب. ويمكن أن تشمل هذه الإصلاحات فرض ضرائب مخصصة محددة وزيادة حصة المساهمات من قبل الأعضاء مصحوبة بإنفاذ واضح للامتثال.([2])

إضافة لما تقدم فإن حوالي 30 دولة تتخلف عن السداد إما جزئياً أو كلياً وهذا يمثل أكثر من نصف أعضاء الإتحاد الإفريقي، كما أن المدفوعات السنوية الناتجة غير كافية إلى حد كبير لتغطية البرامج القارية المختلفة ، بما في ذلك السلام والتكاليف المتعلقة بالدعم ، والتي تشكل الجزء الأكبر من إنفاق الإتحاد الإفريقي. علاوة على ذلك ، لا تقوم الدول الأعضاء عمومًا بتحويل المدفوعات السنوية في الوقت المناسب وبطريقة يمكن التنبؤ بها ، مما يؤدي إلى حدوث مشكلات

[1]: شافعي، **مرجع سابق**.

[2] : Mwangi S. Kimenyi, "An African union for emerging continent :reforms to increase effectiveness" .on : https://brook.gs/3u7GCHa ,(28-01-2022).

في التدفق النقدي والميزانية لمفوضية الاتحاد الأفريقي. فجوة التمويل الناتجة تعيق التنفيذ الفعال لجدول الأعمال المخطط للاتحاد الأفريقي ، ولكنها تخلق أيضًا آثارًا سلبية غير مباشرة.([1])

وعلى مدار العقد الماضي ، تم تمويل 60٪ إلى 90٪ من مفوضية الإتحاد الأفريقي ومشاريعها وعمليات السلام من خارج القارة. غالبًا ما يتم الإبلاغ عن أرقام مختلفة ، لأنها تشير إلى ميزانيات مختلفة. على سبيل المثال ، هناك ميزانيات تشغيلية (بما في ذلك الرواتب والبناء وأجهزة الكمبيوتر) وبرامجية (مثل عام مكافحة الفساد وعقد المرأة) وميزانيات حفظ السلام. في السنة المالية 2015 ، على سبيل المثال ، قدم الشركاء الدوليون 4.5٪ فقط من الميزانية التشغيلية ، ولكن 92.5٪ من الميزانية البرنامجية.([2]) ويمكن توضيح نسبة المساهمات الخارجية في ميزانية الإتحاد الإفريقي ما بين سنتي 2015-2017 كمايلي:

الجدول رقم:03 يوضح نسبة مساهمة المانحين في ميزانية الإتحاد الإفريقي:

السنة	قيمة الميزانية	نسبة مساهمة المانحين الخارجيين
2015	393 مليون دولار	%63
2016	417 مليون دولار	%60
2017	439 مليون دولار	%74

Source : Turainsky, Gruzd, op-cit.

[1] : Philomena Apiko, Luckystar Miyandazi, "Self financing the African union : one levy, multiple reforms". On : https://bit.ly/32HizDE ,(28-01-2022).
[2] : Turainsky, Gruzd, **op-cit.**

ثانيا: الإصلاح المالي للإتحاد الإفريقي:

في جوان 2015 تبنت القمة الإفريقية بالإجماع مبادئ عامة للتمويل للقضاء على فكرة عدم المساواة وشكوى الدول ذات المساهمة الأكبر، هذه المبادئ تتضمن التضامن، المساواة في الدفع، القدرة على الدفع، عدم تحمل أي دولة بعينها حصة غير متناسبة في الميزانية، كما حددت القمة أن المستهدف تمويل الاتحاد بنسبة 100% لميزانيته التشغيلية، و75٪ لميزانيته البرامجية؛ و25٪ لميزانية عمليات السلام والأمن. ووفقًا للقرار، يتم تقسيم الدول الإفريقية لثلاثة مستويات بحسب معدل نمو ناتجها المحلي الإجمالي، وتحديد نسبة مساهمة كل شريحة منها، الفئة الأولى تضم جميع البلدان التي يزيد ناتجها المحلي الإجمالي عن 4٪، والفئة الثانية جميع البلدان التي يتراوح ناتجها المحلي بين أكثر من 1٪ وأقل من 4٪، أما الفئة الثالثة فتشمل جميع البلدان التي يبلغ ناتجها المحلي 1٪ أو أقل، ووفقا لهذا المعيار فإن نسبة مساهمة الدول الداخلة في الفئة الأولى قرابة 9.6% لكل منها وتضم نيجيريا ومصر والجزائر وجنوب أفريقيا والمغرب "بدل ليبيا" أي أن إجماليها قرابة 48% من ميزانية الاتحاد، أما دول الفئة الثانية فتتراوح مساهمة كل دولة منها ما بين 1-8% من الميزانية وفق ناتجها المحلي الإجمالي وتضم أنجولا، كينيا، السودان، ليبيا، ساحل العاج، غانا، تونس، تنزانيا، الكونجو، الكاميرون، زامبيا، اوغندا، أما دول الفئة الثالثة وتشكل مساهمتها في الميزانية 1% أو أقل وتضم باقي الدول، وبحسب القرارات الأخيرة لقمة أديس أبابا تصبح إجمالي المساهمات للفئة الأولى من الميزانية 45.1٪، مقابل 32.7٪ للفئة الثانية، و"22%" للفئة الثالثة. ([1])

[1]: شافعي، **مرجع سابق**.

لقد أصبح الإتحاد الإفريقي معتمداً مالياً على المانحين الخارجيين بطريقة غير صحية، ومنذ إنشائه ، تم تمويل الجزء الأكبر من ميزانية برنامج الإتحاد الإفريقي من قبل مانحين مثل الصين ، والاتحاد الأوروبي ، والأمم المتحدة ، والولايات المتحدة. وخلال القمة السابعة و العشرين للإتحاد الأفريقي ، التي عقدت في كيغالي في يوليو 2017 ، إعتمد مؤتمر الاتحاد الأفريقي سلسلة من الإجراءات ، بما في ذلك ضريبة بنسبة 0.2٪ على الواردات المؤهلة ، لمنح الاتحاد الأفريقي الاستقلال المالي. وتشير التقديرات إلى أن الضريبة التي إقترحها وزير المالية السابق لرواندا ورئيس بنك التنمية الآسيوي السابق دونالد كابيروكا ستدر ما يقرب من 1.2 مليار دولار أمريكي سنويًا. من المتوقع أن تمكّن صيغ التمويل الجديدة الاتحاد الأفريقي من تمويل 100٪ من ميزانيته التشغيلية ، و 75٪ من ميزانيته البرنامجية ، و 25٪ من ميزانية حفظ السلام.([1])

على الرغم من أن حوالي 24 من أصل 54 دولة تنفذ قرار تمويل كيغالي إعتبارًا من ديسمبر 2018 ، لا يزال الاتحاد الأفريقي يكافح من أجل التخلص من الإعتماد المالي الخارجي. من إجمالي الميزانية البالغة 681.5 مليون دولار أمريكي (ميزانية التشغيل 161.4 مليون دولار أمريكي ميزانية البرامج 252.8 مليون دولار أمريكي و 273.3 مليون دولار أمريكي لعمليات دعم السلام) المعتمدة للسنة المالية 2019 ، من المتوقع أن يساهم الشركاء الخارجيون بحوالي 54٪ (أي 368.01 دولار أمريكي) مليون دولار بينما ستقدم الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي 46٪ (أي 313.49 مليون دولار) للميزانية الإجمالية، ولا يزال معظم المراقبين الحريصين على السياسة الإفريقية و الإتحاد الإفريقي يتوقعون أن يواصل الإتحاد إعتماده على الممولين الخارجيين في المستقبل المنظور، وهو يمثل إحراجًا قاريًا ومصدر قلق لأولئك الذين يهتمون بشدة بالتكامل

[1] : Thomas Kwasi Tieku , **" The African Union: Successes and Failures "**. on : **Oxford Research Encyclopedia of Politics,** (Usa : oxford university press,2019) , p18.

القاري.([1]) و خلال مؤتمر القمة 27 للإتحاد الإفريقي قدم الممثل السامي المعني بصندوق السلام الدكتور دونالد كابيروكا مقترحات شاملة عن تمويل الإتحاد بما في ذلك صندوق السلام، وفيمايلي الغرض من هذا القرار:([2])

- توفير التمويل الموثوق به والذي يمكن التنبؤ به من أجل تحقيق السلام والأمن في القارة عن طريق صندوق السلام.

- توفير مصدر تمويل منصف، ويمكن التنبؤ به لتمويل الإتحاد.

- الحد من الإعتماد على الموارد المالية للشركاء لتنفيذ برامج التكامل والتنمية القارية.

- تخفيف الضغط على الخزانات الوطنية فيما يتعلق بالوفاء بالإلتزامات الوطنية لتسديد المساهمات المقررة للإتحاد.

لقد أصدرت الإتحاد الإفريقي قرارين هامين في إطار ترشيد وإصلاح تمويل المنظمة، الأول يتعلق بتحديد الحد الأدنى والأقصى للمشاركة في الميزانية، بحيث لا تدفع أي دولة أقل من 350 ألف دولار أو أكثر من 35 مليون دولار كمساهمة في الميزانية العادية وصندوق السلام المشترك، والثاني تخفيض الميزانية العادية لعام 2020 بمبلغ 32 مليون دولار مقارنة بميزانية عام 2019 لتخفيف العبء المتزايد على الدول الأعضاء، ولعل فكرة التخفيض هذه مستمرة منذ عام 2018، فقد أعلن الإتحاد الإفريقي في جوان 2018 أن ميزانية الإتحاد عام 2019 ستشهد انخفاضاً يبلغ 12% مقارنة بميزانية 2018، بهدف الترشيد والأولويات. ([3])

[1] :Ibidem.

[2]: الإتحاد الإفريقي، الأسئلة، **مرجع سابق**.

[3]: شافعي، **مرجع سابق**.

الفرع الثاني: الدور الجزائري في تعزيز الإستقلالية المالية لمنظمة الإتحاد الإفريقي:

لقد وجهت القيادة السياسية في الجزائر جزءا من النفقات الخارجية الجزائرية إلى دعم ميزانيات وبرامج الهيئات السياسية الدولية، التي تطمح الجزائر إلى لعب دور نشطا فيها، وخاصة منظمة الإتحاد الإفريقي، وتجلى ذلك لما بدأت الجزائر تتجه، منذ سنة 2007، إلى رفع مساهمتها بشكل كبير في رأسمال أهم المؤسسات المالية الإفريقية التي تشرف على منح قروض ومساعدات مختلفة للدول النامية والفقيرة لتنشيط إقتصاداتها، وقد أصبحت الجزائر تساهم، منذ عام 2005، بنسبة 15بالمائة في ميزانية الإتحاد الإفريقي، بعد إتفاقها مع أربعة دول أخرى ليبيا، نيجيريا، جنوب إفريقيا ومصر على أن تتقاسم بالتساوي فيما بينها 75٪ من ميزانية الإتحاد الإفريقي، لمواجهة العجز المالي الكبير في ميزانية الإتحاد بسبب تخلف وعجز أغلب الدول الإفريقية الأعضاء فيه عن دفع مساهماتها المالية السنوية، ومع رفع ميزانية الإتحاد الإفريقي إلى 200مليون دولار تكون مساهمة الجزائر السنوية فيه قد إرتفعت إلى نحو الضعف في أقل من 6 سنوات. وبالرغم من هذا فقد حرصت الجزائر على أداء التزاماتها في ميزانية الاتحاد الإفريقي منذ إنشائه وهذا ما أكده مؤخرا وزير الخارجية الجزائري، صبري بوقدوم، في مداخلته في إجتماع المجلس التنفيذي للإتحاد الإفريقي في دورته 38، حيث أكد بوقادوم خلال الأشغال على: "حرص الجزائر الدائم على أداء التزاماتها كاملة وفي وقتها في ميزانية الاتحاد الأفريقي وصندوق السلم إيمانا منها بمبدأ التضامن والتقاسم العادل للأعباء وسعيا منها لتحقيق أهداف القارة الأفريقية على مختلف الأصعدة".([1])

وفي هذا السياق ألحت الجزائر على أن تكون عملية الإصلاح مرتبطة بشكل وثيق بضمان تمويل ذاتي ومستدام للاتحاد الإفريقي, خاصة ميزانية التسيير و البرامج, ما من شأنه أن يجعلها

[1]: بلغربي، ثقة، **مرجع سابق**.

في منأى عن التأثيرات الخارجية. و هو ما يستدعي ترشيد الإنفاق وتفعيل آليات المساءلة وعدم التسامح في مكافحة الفساد. ذكّرت الجزائر في السياق, أنها دأبت على أداء التزاماتها المالية كاملة و بانتظام كما ثمنت اعتماد آليات جديدة لضمان تسديد المساهمات الإجبارية في ميزانية الاتحاد الإفريقي، داعية إلى الحرص على تأدية المساهمات والتعامل مع ما تأخر منها, مع احترام مبادئ القدرة على الدفع والتضامن والتقاسم العادل للأعباء. ([1])

كما ساهمت الجزائر في إصلاح تمويل منظمة الإتحاد الإفريقي عبر مشاركتها في لجنة العشرة لوزراء المالية الأفارقة، حيث إنعقد إجتماع لجنة العشرة لوزراء المالية لأول مرة في سبتمبر 2016 ، ويتمثل أعضاء اللجنة في:([2])

- الجزائر ومصر عن إقليم الشمال.
- كينيا وإثيوبيا عن إقليم الشرق.
- تشاد والكونغو برازافيل عن إقليم الوسط.
- غانا وكوت ديفوار عن إقليم الغرب.
- جنوب إفريقيا+ ممثل عن إقليم الجنوب الإفريقي.

وتتمثل مهام لجنة العشرة فيمايلي:([3])

- مراجعة وتقييم الميزانية السنوية للإتحاد الإفريقي قبل تقديمها إلى مؤتمر رؤساء دول وحكومات الإتحاد الإفريقي.

---

[1]: وكالة الأنباء الجزائرية،" القمة الإفريقية: الجزائر ترافع لإنجاح مسار الاصلاح المؤسساتي للاتحاد". في: https://bit.ly/3r6q4gz ،(2022-01-28).

[2]: الإتحاد الإفريقي، الأسئلة، **مرجع سابق**.

[3]: المرجع نفسه.

- إقتراح آليات تنفيذ المقرر الحالي بشأن تمويل الإتحاد الإفريقي (الضريبة على الواردات) بشكل خاص.
- تحديد خارطة طريق لتنفيذ المقرر.
- إستعراض وضع التنفيذ و الإمتثال وإعتماد سياسات التعزيز.
- اقتراح مختلف الإستراتيجيات لتعبئة الموارد الإتحاد.

الفصل الرابع:

تحديات الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل منظمة الإتحاد الإفريقي

سيتم من خلال هذا الفصل العمل على رصد التحديات التي تواجه الدبلوماسية الجزائرية على مستوى تفعيل منظمة الإتحاد الإفريقي، وذلك من خلال دراسة التحديات على المستوى الوطني، من الناحية السياسية والأمنية.

أما على المستوى الإقليمي من ناحية التحديات المرتبطة بإدارة الملف الأمني والتنموي، وأخيرا سيتم دراسة مختلف التحديات الإقليمية والدولية المرتبطة بدور الجزائر في إطار تفعيل منظمة الإتحاد الإفريقي.

المبحث الأول: التحديات على المستوى الوطني

تواجه الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل منظمة الإتحاد الإفريقي العديد من التحديات المرتبطة بالبيئة الوطنية، وذلك على عدة مستويات: سياسية وأمنية، ويمكن رصد هذه التحديات من خلال مايلي:

المطلب الأول: التحديات السياسية:

ترتبط فعالية السياسة الخارجية لأي دولة بالسياسة الداخلية لهذه الدولة، وهو الأمر الذي ينطبق على الحالة الجزائرية، فعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الجزائر للعب دور محوري وريادي على مستوى منظمة الإتحاد الإفريقي، فإن هذا الدور لايزال يواجه العديد من التحديات السياسية المرتبطة بالوضع السياسي الداخلي للجزائر، ويمكن توضيح أبرز معالم هذا الوضع من خلال مايلي:

الفرع الأول: أثر البنية المؤسساتية على فعالية السياسة الخارجية الجزائرية:

بدأ تراجع الدبلوماسية الجزائرية منذ بداية التسعينيات بفشل الاصلاحات السياسية ووقف المسار الانتخابي، حيث تراجع دور الجزائر لتنشغل بقضاياها الداخلية (السياسية والامنية

والاقتصادية)، وحتى في زمن بوتفليقة لم تسترجع الجزائر نشاطها الدبلوماسي الفعال بل قام بوتفليقة بتوظيف الدبلوماسية لخدمة بقائه في الحكم مدى الحياة، وحماية نفسه من خصومه داخل النظام. طوال ثلاثة عقود مضت انكفأت الجزائر على نفسها ولم تعد تؤثر في القضايا العربية والافريقية: فعلى سبيل المثال لا الحصر نتساءل كم هو عدد زيارات رؤساء الجزائر للدول الافريقية خلال الفترة 1990-2020؟؟؟ وما هو حجم التعاون الاقتصادي مع هذه الدول؟؟؟ ولنقارن ذلك مع نشاط رؤساء فرنسا وتركيا في افريقيا خلال السنوات السابقة؟؟ ([1])

لقد كان هذا التراجع أمرا طبيعيا ونتيجة منطقية لضعف الدولة، ففي التسعينيات ركزت السلطة الحاكمة على الدفاع عن نفسها وتلميع صورة النظام في الخارج ومنذ أحداث سبتمبر 2001 إنتقل النظام الحاكم في الجزائر الى تسويق نفسه لدى الغرب كزبون لتوفير الطاقة ومحاربة الارهاب، وركز جل نشاط الدبلوماسية على تسويق التجربة الجزائرية في محاربة الارهاب.([2])

فإذا ما استثنينا عقد التسعينيات حين دخلت الجزائر في أزمة داخلية متعددة الأبعاد فرضت عليها ركودًا في النشاط الدبلوماسي الخارجي، فإنّ مواقف السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأحداث الدولية والإقليمية بعد إنحسار الأزمة الداخلية تتطلّب أن نلاحظ التراجع في مكاسب السياسة الخارجية السابقة .فالتراجع يتضح، داخليًا، من جهة تراجع الإجماع الداخلي حول السياسة الخارجية، وتصاعد الأصوات المعارضة لبعض خياراتها .أمّا التراجع من الناحية الدولية، فهو يتضح من جهة التراجع الملحوظ في حضور الدبلوماسية الجزائرية وفعاليتها في فضاءات تأثيرها التقليدية عربيًا، وأفريقيا، وعلى مستوى الدول النامية؛ إذ أصبحت السياسة الخارجية الجزائرية تكتفي بردّة الفعل، بدلً من المبادرة بالفعل، وتتعامل مع الأحداث الدولية والإقليمية حالةً بعد حالة، من

[1]: لقرع بن علي،" الدبلوماسية الجزائرية نظرة نقدية". في: https://bit.ly/3AFr2Ul ،(29-01-2022).
[2]: المكان نفسه.

دون رؤية إستراتيجية متكاملة كما هو الشأن في السابق، ما أدى إلى فقدان الدبلوماسية الجزائرية جزءًا مهمًّ من حضورها التقليدي الوازن، وإلى تراجع مكاسبها الدولية السابقة في الوساطة. ([1])

كما تفتقد الدبلوماسية الجزائرية لمؤسسات شرعية (الرئاسة والحكومة والبرلمان) قادرة على تفعيلها في خدمة الدولة وليس النظام، والاكثر من ذلك مازالت النظرة التقليدية للدبلوماسية هي السائدة، حيث ينظر للسياسة الخارجية أنها حكر على الرئيس والجهاز التنفيذي واستبعاد الفواعل المجتمعية الاخرى من الانخراط في العمل الدبلوماسي الذي يخدم الدولة ويدافع عن مصالحها في الخارج، وفي هذا السياق أصبحت الدبلوماسية الجزائرية في حاجة ماسة إلى مراكز البحث والتفكير التي تنتج الأفكار وتحلل السياسات دون أن ننسى الحاجة إلى مؤسسة إستخباراتية كفؤة ومحترفة قادرة على التغلغل والحصول على المعلومات وتوظيفها في الوقت المناسب.([2])

و الملاحظ أيضا أن سياسة الجزائر الخارجية وتطبيقاتها هي من إختصاص السلطة التنفيذية، وهي ظاهرة عامة في غالب دول العالم الثالث، حيث نجد دور ثانوي ومحدود للسلطة التشريعية، فمهمة السلطة التشريعية هي مراقبة وتقييم تصرفات الحكومة، ودور البرلمان بغرفتيه في الجزائر(مجلس الأمة، المجلس الشعبي الوطني) محصور في الشؤون المحلية في المقام الأول، فدوره محدود في التأثير على تصرفات الحكومة الخارجية.([3])

إن العجز الجزائري عن بناء مؤسسات تتولى تنفيذ إستراتيجيات عناصر القوة الناعمة محليا وخارج الحدود الوطنية إنعكس سلبا على السياسة الخارجية الجزائرية، الأمر الذي كرّس الجمود في مفاصل مؤسستها الدبلوماسية وحرمها من المساهمة الجادة في المساهمة في رسم معمار متطور لشبكة العلاقات المادية والرمزية على المستوى المغاربي وفي الساحة العربية وعلى مستوى المسرح

[1]: رابح زغوني،" أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح". **سياسات عربية**. ع23، 2016، ص 83.

[2]: بن علي، **مرجع سابق**.

[3]: عطية، **مرجع سابق**، ص 534.

الدولي بشكل عام. وهكذا يصح القول بأن السبب الجوهري في ضعف السياسة الخارجية الجزائرية لا يعود إلى ضعف الأشخاص المكوّنين للطاقم الدبلوماسي المسؤول على التخطيط للسياسة الخارجية الجزائرية وعلى آليات تنفيذها فقط، وإنما يرجع إلى انعدام مشروع جزائري له خصوصيته وفرادته وله جاذبيته ثقافيا وتعليميا وتكنولوجيا. ([1])

الفرع الثاني: أثر الحراك الشعبي على النشاط الدبلوماسي الجزائري:

تشهد الدبلوماسية الجزائرية تراجعاً لافتاً بسبب ضبابية الوضع في البلاد، مع إستمرار الحراك الشعبي، ما أثّر بشكل كبير في مكانة الجزائر على المستوى الدولي، بعدما كان دورها ريادياً. لقد باتت "العزلة" واضحة مع غياب زيارات المسؤولين الأجانب وسفر الدبلوماسيين الجزائريين إلى الخارج .وأصبحت تطورات الوضع الداخلي، ولا سيما عدم الاستقرار السياسي والغموض الاقتصادي، من أكبر المعوقات التي تدفع الجزائر إلى مزيد من العزلة الدولية. ففي الفترة الماضية، تراجع عدد زيارات المسؤولين الأجانب إلى البلاد، مثل زيارة وزير خارجية دولة سيراليون، ورئيس المجلس الرئاسي الليبي فايز السراج، وقبله نائبه أحمد معيتيق، إن إستمرار الإنسداد السياسي الداخلي إنعكس سلباً على الجزائر خارجياً، كما أن "الجزائر لم تعد قادرة على فرض مواقفها ومقارباتها، بعدما أصبح الخارج يتابع الوضع الداخلي بتحفظ، ويترقب ما ستؤول إليه الأمور في البلاد مع الأحداث المتسارعة التي تعرفها على جميع المستويات. و باتت الجزائر تتلقى النصائح من الأفارقة بهدف الخروج من أزمتها، بعدما كانت تحل مشاكل القارة الأفريقية وتدافع عنها في المحافل الدولية. ([2])

[1]: عمر أزراج،" ماذا يحدث للسياسة الخارجية الجزائرية". في: https://bit.ly/3rbGkgs، (30-01-2022).

[2]: علي ياحي،" هل تسبب الحراك الشعبي في عزل الجزائر دبلوماسيا". في: https://bit.ly/3g6QA3k، (30-01-2022).

لقد فقدت الدبلوماسية الجزائرية زخمها خلال السنوات الأخيرة ، خاصة منذ مرض الرئيس بوتفليقة في عام 2013 ، وزادت حدة ذلك خلال عام 2019 مع الفراغ الذي خلفته إستقالته والأزمة السياسية التي عرفتها الجزائر بعد الحراك. لذلك فإن أحد أبرز التحديات التي تواجه الرئيس المنتخب الجديد وحكومته هو إستعادة دور الجزائر المؤثر مغاربيا وعربيا وإفريقيا، خاصة مع تزايد التعقيدات التي تميز جوارها الإقليمي، وهذا ما يبرر المركزية التي حظيت بها قضايا السياسة الخارجية في خطاب تنصيب الرئيس تبون، حيث أعاد التأكيد على المبادئ الجوهرية التي تحكم السلوك الخارجي للجزائر، خاصة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحل النزاعات بالطرق السلمية بعيدا عن إستعمال القوة العسكرية، ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وإحترام الحدود الموروثة عن الإستعمار.([1])

كما شكل الحراك الشعبي في الجزائر مجموعة من الرهانات في إطار السياسة الخارجية، والتي يجب التعامل معها بجدية لتأثيرها البارز على فعالية السياسة الخارجية، والتي يمكن رصدها من خلال مايلي:([2])

– أن سياسة الجزائر الخارجية ليست مؤثرة من الداخل، بل هي خارجية التأثير، وبصيغة أفضل تشمل هذه السياسة ردود أفعال وإنعكاسات لأحداث خارجية وعوامل أخرى أكثر من كونها توجها مبادرا، وبعبارة أخرى أن البيئة الخارجية تشكل تأثيرا أعظم وأكبر من الديناميات الداخلية على سياسة الجزائر الخارجية، وهو الأمر الذي يحد من فعالية السياسة الخارجية، لأن الفعالية في إطار

[1]: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، وحدة الدراسات السياسية، **تقرير حول الجزائر 2019 من الحراك إلى الإنتخابات**، 2019، ص30.

[2]: إدريس عطية، عقبة وقازي،" رهانات التغير في السياسة الخارجية الجزائرية بعد الحراك الشعبي: دراسة تحليلية في المدارات الجيو–أمنية". **مجلة دفاتر السياسة و القانون**. م12، ع 02، 2021، ص339.

السياسة الخارجية مرتبطة بقوة البيئة الداخلية وتنظيمها وقدرتها على المبادرة والتأثير خاصة في ظل الحراك الشعبي.

– الغياب التام للشرح والتبرير في المواقف الخارجية للجزائر، فإذا كان هاجس البحث عن القوة والمصلحة هو أمر مرتبط بكل القرارات في السياسة الخارجية، فعملية الشرح والتبرير هي خريطة من خلالها تحاول الدولة أن تعطي وجه حسن لقراراتها من حيث الوجهة الخارجية، إلا أن غياب ثقافة الشرح والتبرير يضع الجزائر في وضع غير مفهوم ولامنطقي بالنسبة للآخرين.

ومن بين أبرز التحديات السياسية التي تواجه السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الحراك الشعبي، هو إصلاح الجهاز الإداري والدبلوماسي للسياسة الخارجية، ويتعلق هذا التحدي بضرورة القطيعة مع الفساد الذي عرفته حقبة الرئيس بوتفليقة سواء تعلق الأمر بتوظيف الكوادر البشرية أو تسيير الموازنة الخاصة بمصالح السياسة الخارجية والأجهزة الدبلوماسية، حيث يعتقد أنها لم تشكل أي إستثناء مقارنة ببقية القطاعات الحكومية، تواجه السياسة الخارجية الجزائرية أيضا تحدي إستغلال أقسام الجامعات ومخابر البحوث المتخصصة التي عرفت نشاطاتها في عهد الرئيس بوتفليقة إنفصاما تاما عن دوائر صناع القرار، التي يفترض أن تدفع نحو دعمها وتشجيعها على الإنخراط في ترشيد صناع القرار في مجال السياسة الخارجية إنسجاما مع وعود الرئيس تبون بإقحام الكفاءات والشباب في الحقل السياسي.([1])

في نفس السياق فإن هناك قيوداً تكبح طموح الجزائر للعب دور رائد على المستوى الإقليمي، وعلى رأسها غياب المرونة الذي أبان عنه النظام في تعامله مع المشهد السياسي الداخلي، علاوة على المخاوف الكبيرة حيال عملية خلافة بوتفليقة، حيث يمكن أن يؤدي التنافس داخل النخبة الحاكمة نفسها إلى إضطرابات شعبية. فقد تم رفض كل الدعوات للتحضير لعملية إنفتاح سياسي

[1]: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **مرجع سابق**، ص32.

سلس، وهو ما دفع البعض في المعارضة إلى إتهام الرئيس وحاشيته بالتصلب والجمود. وتعزز هذه المخاوف مجريات الأحداث على الصعيد الإقليمي والتي قد تزيد من خطورة عملية الانتقال الحساسة أصلاً، في ظل تركيز المؤسسات العسكرية و الإستخباراتية، التي تلعب دوراً أكبر مما ينبغي في السياسة الداخلية وتدبير شؤون الدولة، على ما وراء الحدود. كما أن الأوضاع الأمنية الإقليمية التي ما فتئت تزيد تدهوراً لا يخلو من تأثير على السياسة الداخلية، حيث باتت من الجبهات التي تغذي الإنقسامات المعلنة وغير المسبوقة بين الرئاسة و "الدولة العميقة" القوية المتمثلة في أجهزة المخابرات. بالمقابل فإن السياسة الداخلية ووتيرة إصلاحها البطيئة جدا تقف حجر عثرة أمام أي محاولة لجعل توجهات السياسة الخارجية تواكب التحولات التي يعيشها العالم اليوم، ويشكل التغيير الجاري على مستوى القيادات والانتقال من جيل إلى جيل آخر، إن على صعيد السياسات أو المؤسسات، يشكل فرصة للانخراط في هذا المسار، شريطة وجود نظراء على الجانب الآخر يبدون تفهمهم لهذا الواقع ([1])

المطلب الثاني: التحديات الأمنية:

على الرغم من الأهمية التي توليها الجزائر للبعد الأمني في سياساتها الخارجية الإفريقية، إلا أن هناك العديد من التحديات والرهانات المرتبطة بالجوانب المحلية على مستوى الأمن القومي الجزائري، والتي تحد من فعالية الدور الجزائري على مستوى الأمن الإفريقي، ويمكن رصد هاته التحديات من خلال مايلي:

[1]: مجموعة الأزمات الدولية، **تقرير الشرق الأوسط حول الجزائر ودول الجوار**، 2019، ص3.

الفرع الأول: تزايد حجم النفقات في القطاع العسكري والأمني:

بالرغم أن الجدال لايزال قائما بين المتابعين بخصوص قضايا عديدة تتعلق بالمؤسسة العسكرية في الجزائر، لاسيما فيما يتعلق بطبيعة القيادة العسكرية القائمة بقيمها، عقيدتها، مشروعها ودورها المستقبلي، إلا أن هناك شبه إجماع بخصوص مسألة واحدة، وهي عدم إحتمالية تراجع في ميزانية المؤسسة العسكرية، التي تباشر منذ فترة طويلة عملية تسليح هائلة ودعما كميا ونوعيا للقدرات الدفاعية للبلاد، فخلال السنوات القليلة الماضية تمكنت الجزائر من المحافظة على المرتبة الأولى للبلد الأكثر تسلحا في القارة الإفريقية، إذ تتراوح نسبة إستيرادها للسلاح حوالي 52 % من السلاح الذي تستورده القارة بأكملها، وذلك حسب تقرير معهد ستوكهولم لسنة 2017.([1])

في هذا السياق يرى الخبير في الإستراتيجية العسكرية الدكتور محمد خوجة: "إنه منذ قيام الحرب في ليبيا إرتفعت ميزانية الدفاع في الجزائر بسبب تضاعف حجم التحديات التي تواجه تأمين الجنوب، وأحسن تبرير على ذلك الاعتداء على مجمع تغنتورين الغازي والذي أكد على أن حرب ليبيا والحرب في مالي إنعكست سلبا على الوضع الأمني في الجنوب الجزائري".و قد تعرضت الجزائر في جانفي 2013 لأكبر عملية إرهابية منذ تفجيرات 2007 التي إستهدفت مقر الحكومة ومكاتب الأمم المتحدة بالعاصمة الجزائر، والتي خلفت عشرات القتلى ومئات الجرحى كما ذكرنا سابقا. وراح ضحية الهجوم على منشأة تغنتورين بمنطقة عين أميناس في محافظة إيليزي بأقصى جنوب شرق الجزائر على الحدود مع ليبيا، 27 عاملا أجنبيا فضلا عن سقوط 29 من منفذي العملية، التي أعلن تنظيم الموقعون بالدم التابع لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مسؤوليته عنها.وشكّل هذا الهجوم علامة فاصلة بين الموقف الجزائري المتحفظ لأي تدخل عسكري

[1]: سليم بلحاج، **التهديدات الأمنية اللاتماثلية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري**، أطروحة دكتوراه غير منشورة،(قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة01، 2021)، ص 315,

أجنبي في المنطقة، وتفهمها بعد ذلك للتدخل الفرنسي في شمال مالي لدحر الجماعات المتشددة المتمركزة على حدود الجزائر.([1])

وتأتي الزيادات في ميزانية المؤسسة العسكرية في الجزائر حسب العديد من المحللين، في الوقت الذي تشهد فيه الجزائر على المستوى الداخلي منذ عقدين إستقرارا أمنيا داخليا، ليس من شأنه أن يبرر مثل هذا التسلح الضخم، في الوقت الذي تعرف فيه البلاد في المقابل مشكلات إجتماعية عميقة تكاد تمس كل القطاعات، تستوجب تخصيص ميزانيات مالية ضخمة على غرار تلك المخصصة للتسليح، أما على المستوى الخارجي فلا تخوض الجزائر حربا خارج حدودها، كما أن الإنقاق الأمني المتعاظم وغير المتناسب لا يشمل فقط الإنفاق العسكري، وإنما باقي الأجهزة الأمنية الأخرى كالشرطة والدرك الوطني من حيث التسليح والتجهيز والتوظيف.([2])

وتصنف الجزائر في المركز 20 عالميا من حيث الإنقاق العسكري، بعشرة ملايير دولار و770 مليون دولار سنة 2013، وهذا المركز تبوأته بعدما ضمت الحرس المدني إلى وزارة الدفاع ولم يعد تابعا لوزارة الداخلية، الأمر الذي رفع من المرتبات وانعكس على ميزانية الدفاع، ورفعت الجزائر موازنة الدفاع والأمن في 28 أكتوبر 2013 إلى قرابة 1500 مليار دينار (نحو 20 مليار دولار أمريكي) وفقا لمشروع الموازنة العامة للعام 2014، وهو ما يفوق الموازنة المخصصة للقطاعات الأخرى. ونص مشروع قانون الموازنة الذي عرضه وزير المالية كريم جودي أمام نواب المجلس الشعبي الوطني (الغرفة الأولى في البرلمان الجزائري) على رفع قيمة موازنة الدفاع إلى

---

[1]: خديجة بوريب، **أثر الزيادة في ميزانية الدفاع الجزائرية على مستقبل ديناميكية و فعالية دبلوماسيتها الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول دور الجزائر الإقليمي(قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تبسة، 2014)، ص5.

[2]: بلحاج، **مرجع سابق**، ص 316.

أكثر من 955.9 مليار دينار (حوالي 13 مليار دولار) وموازنة وزارة الداخلية إلى أكثر من 540.7 مليار دينار (نحو 7 مليارات دولار أمريكي).([1])

و يبين الجدول رقم04 إحصائيات حول تزايد ميزانية الدفاع من سنة 2010 إلى غاية سنة 2013:

الجدول رقم 04: يبين ميزانية الدفاع الجزائرية من سنة 2010 إلى غاية 2013:

السنة المالية	2013	2012	2011	2010
وزارة الدفاع	19,04	15,69	15,04	14,8
وزارة الداخلية	13,06	13,5	12,21	13,6
وزارة الخارجية	0,7	0,6	0,8	1
وزارة التربية	14,49	11,81	16,5	13,7
وزارة الصحة	7,07	8,71	6,63	6,8
وزارة التعليم العالي	6,1	6,01	6,19	6,11

المصدر: بوريب، **مرجع سابق**، ص 5.

الفرع الثاني: التحديات المرتبطة بالعقيدة الأمنية الجزائرية:

رغم أن الجزائر تعتبر الدولة الوحيدة في المنطقة التي أثبتت فاعلية كبيرة جدا في إحتواء ومحاصرة التهديدات والتحديات الأمنية أو القضاء عليها، إلا أن هذه التحولات في نمط وطبيعة التهديدات ومجالاتها المكانية و إمتدادها الزماني جعل من الفعل الأمني الجزائري يشهد بعض

[1]: بوريب، **مرجع سابق**، ص 4.

العراقيل والصعوبات في إحتواء والتصدي لهذه التهديدات الجديدة. ويرى المختصون أن الجزائر بحاجة إلى مراجعة وإعادة النظر في بعض تصوراتها الأمنية ومدركاتها للتهديدات الجديدة، بمعنى إحداث تغيير أو تطوير لعقيدتها الأمنية، حتى تكون سياستها الأمنية أكثر تكيفا وفاعلية مع المعطيات الأمنية الجديدة، فمبدأ عدم التدخل أو عدم قيام القوات المسلحة الوطنية بعمليات خارج الحدود و الإلتزام بمبدأ الدفاع فقط يجعل الجزائر في كثير من الأحيان عاجزة عن مواجهة التهديدات والتحديات الأمنية الجديدة.([1])

في نفس السياق هناك مجموعة من التحديات التي تقف وراء تكريس العقيدة الأمنية الجزائرية، والتي يمكن أن نجملها فيمايلي:([2])

– شكل عجز الدولة الجزائرية عن فهم تلك التغيرات التي طرأت على مفهوم الأمن، فهذا المفهوم لم يوجد ولم يفعل بالكيفية التي تسمح للدولة الجزائرية على غرار الدول العربية من أن تستفيد من مزاياه، وذلك بسبب حالة التجزئة والصراع و الإختلاف التي تعيشها الأمة العربية.

– طغيان فكرة الإقليمية الجديدة، والتي تعني تحول الأمن الشامل إلى أمن إقليمي، حيث أن نشوء التجمعات الإقليمية والجهوية جعل فكرة الأمن مختصرة فقط على مستوى تلك الدول المنضوية داخل هذا التجمع.

– الميل إلى القطرية على حساب القومية، والمصلحة الذاتية القريبة تسبق العمل الإستراتيجي.

– أن الأمن الدولي لم يعد مقتصرا على الجوانب العسكرية و الإستخباراتية، بل تعداها ليشمل الأمن الإقتصادي والسياسي، وهي فواعل غير موجودة في المجتمع الجزائري والعربي عموما،

[1]: بوسكين، **مرجع سابق**، ص 1341.

[2]: نور الدين فلاك،" دور العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة". **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**. م4، ع2، 2019، ص 1097.

ويفرض ضرورة اللجوء إلى الخارج لتوفير كل تلك الحاجيات، وهو ما ينعكس سلبا على الإستقرار السياسي بشكل عام، وعلى العقيدة الأمنية الجزائرية بشكل خاص.

– تأثر العقيدة الأمنية الجزائرية بمؤثرات البيئة الداخلية على غرار مسألة الشرعية وفقدان الثقة بين قمة الهرم وقاعدته، وفقدان التنمية البشرية والمسألة الدينية والثقافية واللغوية، وقضايا الفساد على مختلف المستويات.

كما أنه من أبرز التحديات التي تواجه العقيدة الأمنية الجزائرية هي عملية إقناع عامة المواطنين بأن الخطوات الإستراتيجية التي تتخذها الجزائر عسكريا هي موجهة للدفاع عن مصلحة الجزائر أولا، ذلك أن نفسية الشعب الجزائري تجد إرتياحا في سياسة عدم التدخل التي إنتهجتها الدولة الجزائرية منذ إستقلالها، وأي تغيير في هذه السياسة، سيثير حساسية في الشارع الجزائري، ولذا فإن التحدي الذي يواجه السلطات هو ضرورة إقناع شرائح واسعة بأهمية هذه القضية في تسيير الظروف الإقليمية المستجدة.([1])

كما تواجه العقيدة الأمنية الجزائرية مجموعة من التحديات الإقليمية المتمثلة في مشكلة ترسيم الحدود وقضية الصحراء الغربية، ورعاية الحركات السياسية والعسكرية الخاصة، والصراع على ممارسة الأدوار في المنطقة، إضافة إلى الخلافات في المواقف تجاه قضايا مصيرية.([2])

المبحث الثاني: التحديات على المستوى القاري الإفريقي:

على الرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر في إدارة العديد من القضايا الأمنية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي كحل النزاعات الإفريقية، والمساهمة الفاعلة في مكافحة الظاهرة الإرهابية في

[1]: محمد يوسف خليل،" إعادة تقييم العقيدة الأمنية للدولة الجزائرية وضرورات الأمن الإقليمي". **مجلة الدراسات الإستراتيجية و العسكرية**، م2، ع 9، 2020، ص 25.

[2]: فلاك، **مرجع سابق**، ص 1098.

إفريقيا، غير أنه هناك تحديات لاتزال تواجه فعالية الدور الجزائري من الناحية الأمنية، وهو ما يمكن توضيحه من خلال مايلي:

المطلب الأول: تحديات الجهود الجزائرية لإدارة الملف الأمني

الفرع الأول: تحديات إدارة النزاعات الإفريقية:

أولا: التحديات الأمنية المرتبطة بإدارة الأزمة المالية:

لقد بذلت الجزائر جهودا حثيثة تجاه الأزمة في مالي، والتي تم توضيح تفاصيلها خلال الفصل الثالث، غير أن الجزائر بلورت سياسة مترددة تجاه الأزمة في مالي، فقد ظلت رافضة للتدخل الأجنبي في المنطقة خوفا من تداعياته على أمنها الداخلي، وكي لا تفعل قدرتها العسكرية وهي الأكبر إقليميا في مواجهة الحركات المسلحة في شمال مالي خشية التورط في معركة خارج الحدود لا يمكن السيطرة على تداعياتها، ورغم ذلك فإن ممانعة الجزائر ووقوفها ضد الحل العسكري للأزمة المالية أصبح دون جدوى، بعد أن طالبت الحكومة المالية الأمم المتحدة بإستصدار قرار يجيز إستعمال القوة ضد الجماعات الإسلامية المسلحة التي تسيطر على المناطق الشمالية في مالي.([1])

كما أن سياسة التوازن الهش فشلت في شمال مالي بعد تعرض النفوذ الجزائري في مالي إلى ضربات متتالية من حركتي التوحيد في غرب إفريقيا وتنظيم القاعدة، سواء بإقتحام القنصلية الجزائرية بمدينة غاو المالية في أفريل 2012، أو بإعدام الدبلوماسي **الطاهر تواتي** على يد حركة التوحيد في سبتمبر 2012، بعد رفض الجزائر التفاوض للإفراج عن معتقلين للحركة لدى الأمن

[1]: حورية ساعو، محمد غربي،" موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي". **الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية**، ع18، 2017، ص 254.

الجزائري، إضافة إلى أن خشية الجزائر من تهميشها إقليميا جعلها تغير موقفها تجاه التدخل العسكري الأجنبي في شمال مالي ([1])

كان سماح الجزائر بفتح مجالها الجوي أمام الطيران الفرنسي، نتيجة إقناع وتطمين الجزائر التي ترددت طويلا في الموافقة على تلك الخطوة خشية أن يكون التدخل الأجنبي مقدمة لإقامة قواعد عسكرية فرنسية وأمريكية على مقربة منها، وللتحسب من التداعيات السلبية التي تلحق بأمن البلاد التي تضررت كثيرا من خطر الإرهاب، وقد وافقت الجزائر على فتح أجوائها أمام الطيران المدني الفرنسي بعد ضمانات تمثلت في عدم قصف المدن الكبرى، و الإكتفاء بقصف بعض المواقع والأهداف التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة.([2])

لقد كان على الجزائر أن تفكر مليا قبل فتح المجال الجوي أمام الطيران العسكري الفرنسي، إن هذا التصرف له تبعات تعود بالسلب على سيادة وهيبة الدولة الجزائرية أهمها:([3])

- إحداث شرخ في الطبقة السياسية الجزائرية، وإخراج الجزائر من موثق الحياد ليس فقط بشأن الأزمة في شمال مالي، وإنما أي تدخل في المنطقة، وقد عزز هذه العملية التي قامت بها القوات الخاصة الجزائرية لتحرير الرهائن المحتجزين في عين إميناس.

- تدهور مصداقية الجزائر في لعب دور الوسيط من خلال فتح مجالها الجوي، وعدم معارضتها للتدخل العسكري الفرنسي.

- محاولة إظهار فرنسا بأنها تحظى بدعم من الجزائر أمام الرأي العام الداخلي والدولي.

- إحراج النظام السياسي الجزائري الذي لم يكن في وسعه رفض مرور المقاتلات الفرنسية عبر سمائه كي لايتهم بأنه داعم للإرهاب في شمال مالي.

---

[1]: المكان نفسه.

[2]: محمد بويوش، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء**،(عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2015) ص169.

[3]: ساعو، غربي، **مرجع سابق**، ص 255.

في نفس السياق فإن سياسة الجزائر في مجال الأمن في منطقة الساحل يشوبها العديد من النقائص، حيث أن العلاقات الجزائرية– الساحلية تتميز بالتقطع و عدم الإستمرارية، وهذا راجع إلى غياب الجزائر المتكرر عن أحداث المنطقة، إلا في حالة الخطر الحقيقي مثل أزمة مالي، وهو ما يفسح المجال لدول أخرى (المغرب، فرنسا و الولايات المتحدة الاميركية) بنسج علاقات مع فواعل في المنطقة تكون أغلبها ذات مشاريع معاكسة و لا تخدم المصالح الجزائرية. حيث أن الجزائر لم تستخدم كافة إمكاناتها الإقتصادية في علاقاتها مع دول المنطقة، وهذا الضعف في التعاون الإقتصادي يرجع الى عدم إهتمام الجزائر بالمنطقة الساحلية على غرار إهتمام الجزائر الموّجه دائما نحو الشمال.([1])

إن تغير مطالب الطوارق منذ جانفي 2012 لم تعد تقتصر على الموارد الطبيعية والأراضي الخصية أو التوسع الإقليمي، وإنما المطالبة بتقرير المصير وفصل المناطق الشمالية عن الدولة، متأثرين بقضية نضال جنوب السودان من أجل الاستقلال، والضغط على المجتمع الدولي للاعتراف بدولة الازواد مستقلة ، وأن تحظى هذه الحركة بالرعاية الدولية، وقد شكل هذا المطلب خطرا يهدد وحدة المنطقة وحتى الدول المجاورة لمالي : (السنغال، موريتانيا، الجزائر ، تشاد، النيجر، ساحل العاج ، غينيا ، المغرب ، ليبيا) فالاختلاف العرقي والثقافي كما ورد في بيان المتمردين يعتبر مبدأ الانفصال لكل دولة من دول الساحل الصحراوي والشمال الإفريقي إلى دولتين ، نظرا لتعدد الهويات الاثنية والثقافية والدينية.([2])

[1]: محمد الأمين بن عائشة،" الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي بين الإستمرار والتغير". **المجلة العربية للعلوم السياسية**.ع47، 2015، ص115.

[2]: زهيرة مزارة، حاج ميلود عامر،" قراءة في أزمة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي: بين المخاطر الأمنية و الانفصال – مالي أنموذجا–". **مجلة آفاق العلوم**. ع10،2018، ص 296.

ويبرز التهديد المتعلق بإحتمال تواجد دولة هشة على الحدود الجنوبية للجزائر لا يمكن التحكم في تداعياته على المنطقة، أهمها توقعات بإندفاع الطوارق في الدول التي يتواجدون بها نحو التفكير في الإنفصال التام ، وهذا ما قد يؤدي إلى إعادة رسم الحدود مع زيادة الأطماع الخارجية، وخلق مصالح حيوية في هذه المنطقة لما تمتاز به من ثروات.([1])

كما أن النزاع المسلح بين الطوارق والحكومة المالية وبالنظر لتعطيلها للنظام والقانون وأجهزة العدالة الجنائية، فإنها تخلق مجالا واسعا للتجارة غير المشروعة بالسلاح وفضاء مهيأ للتعاون بين الجماعات الإرهابية مع تجار السلاح في المنطقة في ظل شساعة المنطقة وصعوبة مراقبة التحركات فيها، وتوفر الإمكانيات المادية للجماعات الإرهابية والإجرامية وهو ما يشكل تهديدا حقيقيا للأمن القومي الجزائري.([2])

ثانيا: التحديات الأمنية المرتبطة بإدارة الأزمة الليبية:

لقد أدت التفاعلات العكسية للحرب الليبية إلى عواقب وخيمة على أمن الحدود الجزائرية في جناحه الشرقي، وجسدت تحدياته على المنطقة المغاربية والساحلية ككل، فالجناح الليبي منكشف بسبب تداعيات الحرب فيها والعملية الإنتقالية، و إنهيار مختلف أسلاك الأمن والجيش، فوجدت الجزائر نفسها أمام تهديد خطير في حدودها مع ليبيا التي تمتد على 982 كلم، حيث أدى سقوط نظام القذافي إلى إنكشاف الحدود مع ليبيا في ظل غياب التغطية الأمنية والعسكرية من الجانب الليبي، بل عكس ذلك أصبحت ليبيا مصدر تهديد لهذه الحدود عوض المساهمة في تأمينها، وهو ما فرض على الجزائر تسخير إمكانيات كبيرة جدا ماديا وبشريا لتأمين الحدود مع ليبيا.([3])

---

[1]: عبد السلام دخيل،" الأبعاد السياسية للمقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي أزمة التوارق في شمال مالي أنموذجا ". **مجلة البحث القانوني و السياسي**. م1،ع1، 2016، ص12.

[2]: محمد بلهاشمي الأمين طيبي، محمد صافو،" أزمة الطوارق وتداعياتها على الأمن القومي للجزائر". **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**. م2، ع5، 2019، ص 267.

[3]: راوية تبينة، عبد العظيم بن صغير،" تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري". **مجلة المفكر**، م14، ع2، 2019، ص 2016.

إضافة لما تقدم فإن شساعة الحدود الجزائرية الليبية ترشحها لمزيد من التهديد، مع إرتفاع الإنفاق العسكري، حيث تم رفع ميزانية وزارة الدفاع وأجهزة الأمن إلى 15 مليار دولار في قانون المالي التكميلي، أي بزيادة 6 مليار دولار، لترتفع في سنة 2015 بما يعادل 11.6%، وهذا يفسر أن إستمرار تصاعد الأزمة الليبية وعدم إحتوائها، سيبقى يستنزف أكثر الميزانية المخصصة للدفاع، مما يؤثر على القطاعات الأخرى خاصة أمام تراجع أسعار النفط.([1])

ولعل من بين أبرز التحديات التي تواجها الجزائر في إطار الأزمة الليبية هو صعوبة حراسة آلاف الكيلومترات من الرمال، إلى جانب وجود دعامات إرهابية للنط داخل البلد، والوضع السياسي الداخلي يجعل الجزائر في وضع هش على أكثر من صعيد، وكذا فإنه في حالة تدخل عسكري فإن الدور الأساسي يرجع للقوى الكبرى، وأن الجزائر سيكون لها دور ثانوي، وهي تدرك أنها ستتحمل تبعات ما بعد التدخل.([2])

و تعتبر مسألة تأمين الحدود الجزائرية معضلة أمنية، فرضتها الإضطرابات المتنامية في الجوار المغاربي الساحلي، وهي متعددة وذات مسارات غامضة، وذلك نتيجة غياب الطرف الآخر في المعادلة الأمنية الجزائرية الليبية، ولتوسع الرقعة على سبيل تبيان حجم التحديات الأمنية التي تواجه الجزائر في ظل إستمرار تصاعد الأزمة الليبية.([3])

لقد أصبح الوضع في ليبيا يبعث الإنشغال والقلق في الجزائر خصوصا بعد محاولة إختطاف السفير الجزائري في طرابلس، وتزامن ذلك مع جملة الإختطافات التي إستهدفت دبلوماسيين أجانب، وفي ظل التطورات الجديدة على الساحة السياسية الليبية بعد عملية الكرامة التي يقودها الجنرال

---

[1]: جمال تراكة، نسيمة عموري،" التهديدات السياسية و العسكرية للأزمة الليبية و تداعياتها على الأمن القومي الجزائري". **مجلة متون**. م8، ع4، 2017، ص 619.

[2]: تبينة، بن صغير، **مرجع سابق**، ص 216.

[3]: تراكة، عموري، **مرجع سابق**، ص620.

المتقاعد خليفة حفتر، سارعت الجزائر إلى إتخاذ جملة من التدابير الوقائية والأمنية لمواجهة المستجدات الخطيرة التي باتت تهدد حدود الجزائر الشرقية والجنوبية الشرقية، وبات التدهور والوضع العام في ليبيا يلقي بظلاله على الإضطرابات التي شهدتها الجزائر في غرداية، وتأتي محاولة إختطاف السفير الجزائري في مقابل محاولة إسترجاع أفراد عائلة القذافي المتواجدين بالجزائر، ومبادلتهم بالسفير الذي حاولوا إختطافه بعد إمتناع الجزائر عن تسليمهم للمليشيات الليبية في ظل غياب دولة القانون والمؤسسات في هذا البلد.([1])

إن أكبر تداعيات الأزمة الليبية منذ 2011 على الأمن القومي الجزائري تكمن في إلتفاف القوى الكبرى، وعلى رأسها فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، ومن خلالهم حلف الناتو على الجزائر من الناحية الشرقية والجنوبية، علما أن الحدود الغربية للجزائر مهددة من قبل المغرب وأطماعه التوسعية في أراضي الصحراء الغربية منذ 1974، كما أن تواجد الأسطول السادس الأمريكي في البحر المتوسط، كل ذلك من شأنه أن يهدد كيان الدولة الجزائرية برمته على المدى المتوسط والطويل، من خلال إستنزاف الجزائر إقتصاديا وبشريا، وإثارة الإضطرابات الداخلية وإنهاكها عسكريا بهدف تقسيمها إلى دوليات و كانتونات، وهذا من خلال إحياء المشروع الإستعماري ومشروع برنارد لويس.([2])

و مما لاشك فيه أن الأزمة الليبية جعلت الوضع الأمني في منطقة المغرب العربي يصطبغ بالهشاشة بسبب تردي فاعلية الأجهزة الأمنية في ليبيا، وهذا ما شجع التنظيمات الإرهابية على تفعيل مخططاتها في هذا الفضاء الجغرافي، حيث إلتحق عدد كبير من أعضاء تنظيم القاعدة في

---

[1]: محمد غربي، إبراهيم قلواز،" تداعيات تصاعد الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي والأمن الجزائري". **المجلة الجزائرية للأمن و التنمية**. ع7، 2014، ص 31.

[2]: محمد رزيق،" التقلبات الجيوسياسية في المنطقة العربية ومنطقة الساحل وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري". **مجلة الآداب والعلوم الإجتماعية**. م7، ع 2، 2020، ص 396.

المغرب العربي بالثوار الليبيين، كما تسلل عدد آخر إلى الأراضي التونسية بغية القيام بأعمال إجرامية وتخريبية هناك، ويظهر أن هذا التنظيم يبحث حتما عن الإستفادة و إستغلال الظروف المتاحة لتنمية وتطوير أنشطته الإرهابية في منطقة المغرب العربي.([1])

كما ساعدت الأوضاع الأمنية والسياسية المتردية والصعبة بعد الإطاحة بنظام معمر القذافي على دخول ليبيا في مرحلة فراغ سياسي وأمني ومؤسساتي جعل منها دولة هشة أو دولة في طريق الفشل و الإنهيار، وهذه الأوضاع عادة ما تعتبر الأرض الخصبة لإنتشار الجريمة المنظمة ، وهو ما أصبح يهدد أمن الجزائر خاصة في ظل شساعة الحدود بين البلدين، بحيث تشير الإحصائيات إلى تزايد نشاط تجارة المخدرات وتهريبها ، وتزايد نشاط الهجرة السرية ، فهذه المناطق الحدودية أصبحت تستخدم أيضا كقواعد ونقاط عبور لجماعات مسلحة غير رسمية، بما في ذلك الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة وتهريب المخدرات ، والتي لها روابط بمنطقة الساحل الإفريقي.([2])

وقد سمحت الفوضى التي تشهدها ليبيا بصورة دراماتيكية بإثارة المزيد من الإنكشافات الأمنية سواء من خلال ظهور الأذرع الجديدة لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي كجماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، كتيبة الموقعون بالدم، أو من خلال تكثيف مستوى العمليات وتحسينه، فعلى الجانب الجزائري قامت كتيبة الموقعون بالدم بالهجوم على القاعدة البترولية بتغنتورين الواقعة بعين أميناس في 11 جانفي 2013.([3])

منذ بدأت الأزمة الليبية واللاجئون يتوافدون من ليبيا إلى دول الجوار هربا من تدهور الأوضاع الأمنية، وهنا تأتي قضية اللاجئين الليبيين في الجزائر الذين يتزايد عددهم بالرغم من

---

[1]: رضا كشان،" التدخل الأجنبي في الشؤون العربية الداخلية وتداعياته على الأمن القومي العربي: دراسة حالة ليبيا". **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**. م7، ع 2، 2020، ص 20.

[2]: مباركة سليماني،" تداعيات الأزمة الليبية على أمن الحدود الجزائرية". **مجلة الإقتصاد والقانون**. ع2، 2018، ص 245.

[3]: المكان نفسه.

غلق الحدود البرية، فقد أحصى الهلال الأحمر الجزائري وجود أكثر من 50 ألف لاجئ، وذكر مصدر آخر من وزارة الداخلية أن عددهم بالضبط 29030 لاجئ، أغلبهم دخل عبر المعابر الحدودية، ويستقرون بالمدن الجنوبية الشرقية كإليزي، ورقلة، وادي سوف، وحسب تقرير للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أن الجزائر مرشحة إلى التحول إلى الوجهة الأولى للنازحين والفارين مع إحتمالات تنامي هذا التدفق إلى 3.5 مليون ناهيك عن المهاجرين غير الشرعيين.([1])

الفرع الثاني: التحديات المرتبطة بتفعيل مجلس السلم والأمن الإفريقي:

تواجه الدبلوماسية الجزائرية تحدياً حقيقياً بترؤسها مجلس السلم والأمن الأفريقي في ماي 2021، قد يعيدها إلى قيادة القارة، التي تعيش وضعاً يزداد تدهوراً على جميع المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. وعلى الرغم من مساهمته في حل الصراعات في القارة، فإن الصعوبات والعراقيل المتمثلة في نقص الإمكانيات والحاجة إلى الدعم اللوجيستي والمالي من قبل المنظمات الدولية والإقليمية، و إفتقاره الخبرات الكافية في مجال منع الصراعات وإدارتها، أديا إلى ضعف فعاليته في تسوية عدد من النزاعات وإدارتها.([2])

في ضوء ما تقدم سيتم رصد مختلف التحديات التي تواجه تفعيل عمل الدبلوماسية الجزائرية في إطار مجلس السلم والأمن الإفريقي، وهي تحديات ذات طبيعة مؤسساتية وعملية بالأساس، ويمكن توضحيها من خلال مايلي:

[1]: تراكة، عموري، **مرجع سابق**، ص623.

[2]: علي ياحي،" الجزائر تواجه تحديات ترؤسها مجلس السلم والأمن الإفريقي". في: https://bit.ly/3HnUa53 ،(04-02-2022).

أولا: مشكلة التمويل:

يعاني مجلس السلم والأمن الإفريقي صعوبات جمة ومزمنة في التمويل، حيث لا تلتزم الدول بدفع مساهماتها، الأمر الذي يحول بينها وبين تحقيق أهدافه، إذ يحتاج إلى أكثر من 200 مليون دولار سنويا، فعلى سبيل المثال يذهب **بول ويليامز** إلى القول إن الدول لا تأخذ إلتزاماتها المالية تجاه الإتحاد على محمل الجد، ففي قمة الإتحاد الإفريقي أوائل سنة 2008 إلتزمت 29 دولة من أصل 52 دولة بدفع مستحقاتها في الميزانية العادية، كما أنه منذ أول جانفي 2006 يتم دفع 75% من الميزانية العادية للإتحاد من قبل خمس دول فقط، وهي: الجزائر ومصر وليبيا ونيجيريا وجنوب إفريقيا.([1])

ورغم أن مشكلة التمويل تعرقل جميع مشاريع التنمية في إفريقيا، غير أن تحقيق السلم والأمن في القارة الإفريقية يعتبر هدفا أساسيا، ولذا يجب على الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي إعطاءه أهمية خاصة، وذلك من خلال الإتفاق حول حصص دنيا يفترض بالدول إيداعها صندوق السلام بشكل دوري.([2])

إن مسألة التمويل تعد خطوة لازمة في تفعيل آلية التعاون الأمني بين دول الإتحاد الإفريقي، و لا يمكن تصور النجاح في أداء المهمات الأساسية لمجلس السلم والأمن الإفريقي دون مراجعة هذه النقطة المفصلية، والحال أن لذلك مبررات عديدة أبرزها ما يتعلق بضعف الإمكانيات المالية لجل الدول الإفريقية التي لاتزال تتخبط في مواجهة التحديات الإقتصادية والإجتماعية الداخلية، الأمر الذي يقف عائقا أمام الإلتزامات الخارجية لتمويل عمل المجلس، علاوة على ذلك فإن ضعف الإلتزام بالمخصصات المالية لكل دولة في هذا الجانب سيفتح الباب واسعا أمام التمويل الأجنبي،

[1]: بومدين، **مرجع سابق**، ص 19.

[2]: جعبوب، **مرجع سابق**، ص 78.

الأمر الذي يخضع لكثير من الشروط والإملاءات الخارجية، ويرهن إلى حد كبير إستقلال ومستقبل عمل ونشاط المجلس.([1])

إنه ومن غير المنطقي وفي ظل العجز المالي الملحوظ – أن يتبنى المجلس عمليات متعددة لحفظ السلام في عدة مناطق، حتى و إن كان هذا ممكنا بالنسبة لعمليات حفظ السلم التي يتدخل فيها المجلس بصفة الشرطي، أي للفصل بين القوات المتنازعة و مراقبة تطبيق الهدنة أو وقف إطلاق النار، فإن الأمر يزداد صعوبة بالنسبة لعمليات حفظ السلم المسماة "الجيل الثاني"، والتي يتدخل فيها المجلس للقيام بوظائف متعددة مثل مراقبة وقف إطلاق النار، وضمان حقوق الإنسان، وتنظيم الإنتخابات، وتقديم المساعدة القضائية و الدستورية من أجل إعادة بناء الدولة، و كذا السعي للقضاء على الأسباب أو الآفات الاقتصادية والاجتماعية الكامنة وراء إندلاع النزاعات.([2])

ويبدو أن الاستقلالية جانب مهم وضروري بالنسبة إلى أي هيئة من أجل تحقيق أهدافها، وهو الأمر الذي ينطبق على مجلس السلم والأمن الأفريقي في تمويله ودعمه فنياً و لوجيستياً. ونظراً إلى اعتماده على جهات من خارج القارة الأفريقية، كالدول الكبرى والمنظمات الدولية، فإن فعالية الدور الذي يقوم به في حل النزاعات في القارة وتسويتها ضعف. كما أن التدخلات الخارجية في النزاعات الأفريقية تؤدي إلى الحد من دوره والأمثلة كثيرة، بل تسببت أحياناً في توسيع الصراعات وتدويلها واستغلالها لصالح أجندات خارجية، وهو ما يجعل ترأس الجزائر لمجلس السلم والأمن تحدياً صعبا. ([3])

---

[1]: بومدين، **مرجع سابق**، ص 19.

[2]: جعبوب، **مرجع سابق**، ص 78.

[3]: ياحي، **مرجع سابق**.

ثانيا: تعدد وتنوع آليات تحقيق الأمن و السلم:

لقد أقرت إتفاقية أبوجا المنشئة للجماعة الإقتصادية الإفريقية بمسيرة التكامل الإقليمي بإعتباره دعما للتكامل القاري المنشود، وفي هذا السياق إعترفت بست تجمعات إقتصادية إقليمية كانت موجودة حينها، وقد كان من المرغوب فيه أن تعمل هاته التجمعات على تعزيز دور الإتحاد الإفريقي في مجال التدخل، نظرا لوجود آليات ضمنها تختص بفض النزاعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء فيها، وأيضا لأنها تعتبر عناصر مهمة في البنية الأمنية للإتحاد الإفريقي، لكن ما يبدو عمليا هو ظهور هذه التنظيمات كمنافس للإتحاد الإفريقي بسبب عدم إدراجه لنصوص تنظم العلاقة بينه وبين هذه التجمعات في مجال حفظ السلم والأمن الإقليميين في القارة.([1])

كما أنه لا مراء في القول بأن تعدد الآليات الإقليمية داخل القارة الإفريقية بقدر ما أسهم في الدفع بعمليات التعاون والتكامل، على غرار السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي(الكوميسا)، الجماعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا(الإيكواس)، والجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي(السادك) والجماعة الإقتصادية لدول وسط إفريقيا(الإيكاس) فإنه على النقيض من ذلك أضعف تنسيق الجهود في آلية واحدة، خاصة أن بعض المنظمات الفرعية يكون العامل الخارجي فيها مؤثرا كالإيكواس و إرتباطها بفرنسا، وقد دلت الأزمة في مالي سنة 2012 على هذا الإرتباط الوثيق، وعليه فإن تعدد المبادرات داخل القارة يزيد من إلتزامات الدول المالية والبشرية، الأمر الذي يجعل مجلس السلم والأمن الإفريقي يعاني صعوبات مالية، وحتى فيما يتعلق بتوحيد الرؤى والتصورات، فكثيرا ما كان للمجلس دور محدود في العديد من الأزمات مقارنة بدور هذه المنظمات الفرعية والدور الخارجي.([2])

---

[1]: زهرة بوسراج ،" حق الإتحاد الإفريقي في التدخل". **مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والإجتماعية**. ع34، 2013، ص182.

[2]: بومدين، **مرجع سابق**، ص 20.

رغم أهمية المنظمات الفرعية في القارة الإفريقية في حل العديد من النزاعات، إلا أن هناك عقبات تحول دون تحقيق التنسيق فيما بين هذه التجمعات، إذ ثمة تعدد في عضوية معظم الدول الإفريقية في أكثر من تجمع، وعليه فإن رغم وجود عدد معتبر من المجموعات الإقتصادية الإفريقية، وتغطيتها لجوانب عملية من الوظائف والأهداف، فإن هذه المنظومة غير متواءمة مع بعضها البعض تماما، وهو الأمر الذي يجعل معظم الدول ذات الموقع المتوسط تحتفظ بعضوية أكثر من تجمع في آن واحد، ولا يخفى أن عضوية الدول في أكثر من منظمة واحدة قد يؤدي إلى مشكلات ملحوظة، مثل إختلاف الهندسة التكاملية لكل تنظيم، والأعباء المالية المترتبة عن العضوية.([1])

المطلب الثاني: : تحديات الجهود الجزائرية لإدارة الملف التنموي

رغم الجهود التي بذلتها الجزائر في إدارة الملف التنموي في إطار الإتحاد الإفريقي، عبر مختلف المبادرات التنموية ، وأبرزها مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد، ومختلف المساعدات الإقتصادية التي تقدمها لمختلف الدول الإفريقية، إلا أن هذه الجهود لاتزال تواجه عدة تحديات، يمكن رصدها من خلال مايلي:

الفرع الأول: التحديات المرتبطة بالشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا:

أولا: تحدي التبعية للخارج:

بالرغم من الحملة الدعائية الكبيرة التي قام بها القادة الأفارقة للترويج للنيباد قاريا وعالميا والترحيب الدولي لها، إلا أن أصواتا عديدة من القارة الإفريقية خاصة من الأكاديميين والمجتمع المدني رفضت هذه المبادرة ودعت إلى إسقاطها، فقد شككت في مدى صحة الملكية الإفريقية لهذه

[1]: بوسراج، **مرجع سابق**، ص 182.

المبادرة، فرغم أن النيباد وصفت نفسها بأنها رؤية طويلة المدى لبرنامج تنمية تملكه وتقوده إفريقيا، إلا أن الكثير من الأصوات داخل القارة الإفريقية قد شككت في مدى صحة هذه الملكية، وقد أكدت على أن هذه المبادرة مفروضة من طرف الغرب على إفريقيا، فقد تساءل البعض عن توقيت إعلانها الذي يتزامن مع ميلاد الإتحاد الإفريقي الذي حل محل منظمة الوحدة الإفريقية، فهل هذه المبادرة جاءت لتتجاوز الإتحاد الإفريقي؟ وحتى مقر النيباد بريتوريا بجنوب إفريقيا تم إبعاده عن مقر الإتحاد الإفريقي(أديس أبابا بإثيوبيا).([1])

إن تشخيص الواقع الإفريقي يعكس نظرة سلبية لرؤية بعض المحللين لمبادرة النيباد، فقد تم النظر إلى مفهوم الحكم الراشد في المبادرة بإعتباره يخضع العوامل السياسية لإملاءات النموذج الليبيرالي الجديد، ويخدم آلية النفاق السياسي الذي تمارسها الحكومات الإفريقية للتقرب من الجهات المانحة، ولا أدل على ذلك عدم مشاركة الشعوب الإفريقية والمجتمع المدني في صياغة المبادرة، وهو ما خلص له مؤتمر العالم بنيروبي 2002.([2])

في نفس السياق إعتبر بعض المحللين الأفارقة وبعض المنظمات غير الحكومية الإفريقية أن تضمين مبدأ الحكم الراشد في وثيقة النيباد ما هو إلا نوع جديد من المشروطية التي فرضتها الدول الإفريقية على نفسها، فهو مبدأ نقل من أدبيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وخطاب الدول الغربية المانحة إلى وثيقة النيباد دون التفكير في خصوصية الواقع الإفريقي، فبدلا من أن تسعى المبادرة إلى المراجعة النقدية للنماذج والمفاهيم الغربية للتنمية ووضع صياغة بديلة، إكتفت بقبول النموذج الغربي للتنمية بمفرداته ومنها الحكم الراشد، كذلك فإن هذا المبدأ لم يؤدي إلى تحقيق التنمية الإفريقية، إذ أنه يمثل إطارا يجعل العوامل السياسية عنصرا تابعا في الإطار الأوسع

[1]: بطاطاش، **مرجع سابق**، ص138.

[2]: عبد الناصر نونة،" حوكمة التنمية في مبادرة النيباد بين رهانات العمل المحلي وتحديات التفكير العالمي". **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**. ع8، 2016، ص 342.

للسياسات الليبيرالية الجديدة، بينما لابد أن تعتمد التنمية الإفريقية المستدامة على إطار يجعل الأبعاد السياسية جزءا لا يتجزأ من العملية التنموية.([1])

والغريب في الأمر أن الدول الإفريقية قد تركت التفصيل في مسألة مؤشرات ومعايير الحكم الراشد إلى لجان فنية مدعومة من المؤسسات الدولية، ولم يتم اللجوء إلى حوار مشترك إفريقي يضبط مفهوم الحكم الراشد، مما يطرح التساؤل حول جدية وخصوصية المبادرة للواقع الإفريقي، أم أن الأمر يتعلق بتكريس نمط من التبعية الفكرية لجذب الدعم الدولي للمبادرة.([2])

إضافة إلى ما تقدم لم تتحل النيباد بالواقعية، حيث إفترضت أن الرأسمالية الغربية سوف تمد يد العون لإفريقيا لإنتشالها من براثن التخلف والفقر وإدماجها في الإقتصاد العالمي على أساس شراكة متكافئة وعادلة، فهذه القوى الغربية ما هي إلا القوى الإستعمارية نفسها التي قامت بنهب الموارد الإفريقية في العهد الإستعماري، ومازالت تفعل ذلك في إطار النظام السياسي والإقتصادي العالمي الراهن وهياكله، وما علاقة الشراكة الجديدة التي تدعو إليها النيباد إلا ترسيخا للمشروطية التي تفرصها الدول الغربية والمؤسسات المالية الدولية على إفريقيا، بل وتعميقا لتلك المشروطية في ظل علاقة غير متكافئة بين الطرفين.([3])

ثانيا: التحديات المالية المتعلقة بالنيباد:

إن من أبرز التحديات التي واجهت مبادرة النيباد منذ إنشائها هو أن المشروعات الكثيرة التي شملتها مبادرة نيباد بحاجة الى تمويل ضخم وموارد مالية كبيرة لسد فجوة موارد تبلغ 12 % من الناتج المحلي الإجمالي للقارة أي 64 بليون دولار، إلا أن الدول الافريقية تعاني من ضعف في

[1]: بطاطاش، **مرجع سابق**، ص139.

[2]: نونة، **مرجع سابق**، ص 341.

[3]: بطاطاش، **مرجع سابق**، ص140.

هذه الموارد وتدني في الوسائل الأساسية: مثل البنى التحتية والطاقة والتنمية البشرية والمياه والنقل والصحة والزراعة.([1])

في هذا السياق ومن خلال عرض المشاريع الإستثمارية التي تبنتها الجزائر في ضوء شراكة النيباد، والمتمثلة في مشروع طريق الصحراء، وأنبوب الغاز العابر للصحراء تيغال، ومشروع شبكة الألياف البصرية، نجد أن واجهت تحديات تمويلية في تجسيدها على أرض الواقع، وذلك نتيجة الإختلالات المالية الواضحة نتيجة إنهيار أسعار النفط، ولعدم توفر بدائل حالية من شأنها إحداث التنويع في الإقتصاد الوطني، كما يمثل ضعف الأداء الإقتصادي لدول مثل النيجر ومالي، عائقا تقنيا وماليا أمام الإلتزام بالتجسيد الفعلي للمشاريع في آجالها المحددة، لأنها تجد صعوبة في توفير الأغلفة المالية وتضامن البلدان فيما بينها.([2])

إضافة إلى أن المساهمات الخارجية الرسمية قليلة وغير مؤثرة، وذلك يتضح عندما وعد الرئيس الأمريكي "بوش" وعند تعبئته في واشنطن في 2002 في المؤتمر الأمريكي – الإفريقي و إعلانه تمويل نيباد بنسبه كبيره من تقديرات إحتياجاتها ، إلا أن الذي حدث هو إعلان كل من الولايات المتحدة مع مجموعة الثمانية الكبار عن خمسة مليارات للأفارقة ليلتزموا بالخطة، ومعنى ذلك أن يكون الإرتباط بخطة تقوم على توفير النية التحتية للإستثمارات الأوربية الأمريكية وبأقل التكاليف. ([3])

كما واجهت مبادرة النيباد العديد من العقبات المالية نتيجة تعرض القارة الإفريقية إلى الأزمات المالية والعالمية، ويتضح من الإسقاط الذي أجرته إدارة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية أن الأداء

---

[1]: يوسف، مبارك، **مرجع سابق**.

[2]: زواويد لزهاري ، مفاتيح يمينة ،" المشاريع الإستثمارية الجزائرية الواعدة في ظل الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا نيباد: تحديات الحاضر ورؤى المستقبل". **مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية**، م9، ع 5، 2020، ص 34.

[3]: خدا كريم بخدا، **مرجع سابق**، ص 432.

الإقتصادي لإفريقيا قد تدهور في عام 2008، وأن الأزمة قلصت النمو في عام 2009 في جميع أنحاء المنطقة، غير أن ما يثير القلق هو الفارق الكبير بين ما تحتاجه إفريقيا، وبين ما تقدمه الدول المانحة. ([1])

ثالثا: التحديات السياسية لمبادرة النيباد:

رغم جهودها الملحة من الناحية الواقعية، فمبادرة النيباد لم تحظ في طرح نموذج إفريقي للحكم الراشد بالإنتشار الكبير حيث واجهت عوائق عديدة أهمها:([2])

- تعقيد الأنظمة السياسية الإفريقية وعدم وضوح إتجاهاتها.
- عدم الإستقرار السياسي وكثرة النزاعات والصراعات الطائفية في إفريقيا.
- عدم الإتفاق حول مفهوم واحد لليبيرالية المفتوحة، إذ إعتبرها البعض مفهوما قاصرا وغير متوازن من حيث توزيع الثروات بين الأغنياء والفقراء.
- ضعف الشركاء المعنيين بدمقرطة الأنظمة الحاكمة كالقطاع الخاص والمجتمع المدني.

في نفس السياق تواجه مبادرة النيباد مجموعة من التحديات السياسية المتعلقة بطبيعة النظم السياسية الإفريقية، فهاته الأخيرة تعيش على عمليات ديمقراطية مهندسة غير متوازنة، وبالكاد تكون مؤسساتية، أما منظمات المجتمع المدني في إفريقيا فمعظمها غير منفتحة، وتسيطر عليها الدولة، وتفتقد للتنسيق فيما بينها وضعف قدراتها المؤسساتية، بل و إنتشار الفساد داخلها، فكيف يمكن لها إذا أن تلعب دورا فعالا في عملية التنمية، وفي تدعيم مبادئ الحكم الراشد؟. ([3])

---

[1]: محمد عاشور مهدي، " مستقبل التكامل الإقليمي في إفريقيا...قراءة في ضوء الدوافع والواقع والتحديات". في: https://bit.ly/3rquS0D، (05-02-2022).

[2]: يحياوي، **مرجع سابق**، ص 320.

[3]: نونة، **مرجع سابق**، ص 342.

كما أن حداثة الإنتقالات نحو الديمقراطية شكلت المنطق المشترك لمعظم الدول الإفريقية، غير أن إحتمال الإستمرار في السير نحو بناء ديمقراطي عرف تعثرا واضحا نتيجة لمجموعة من المعوقات كانت أهمها، دور المؤسسات المالية المانحة الدولية في فرض الإنتقال نحو الديمقراطية بما يتماشى وبرنامج مشروطيتها السياسية والإقتصادية، وبالتالي لم يكن هنا الإنتقال نتيجة ضرورة توافق العلاقات الأفقية والعمودية لمختلف الفواعل المكونة لإطار الإجماع الوطني، كما أن غياب الهيكل العام(الدولة) المتضمن مختلف المؤسسات المشاركة في صوغ وتنمية السياسات على نحو فعال لإرساء مبادئ البناء الديمقراطي، كان له الأثر الواضح في فشل توحيد التوافقات لمختلف التكوينات المجتمعية، إضافة لسيطرة الجيش على السياسة، والذي ساهم في تعزيز الإنقسامات العرقية.([1])

وبالرغم من الجهود المطروحة لمكافحة الفساد في الدول الإفريقية في إطار مبادرة النيباد، إلا أنها مازالت تعاني من وطئة الفساد، حيث أصبح يمثل أداة من أدوات الحكم في العديد من دول المنطقة، وفي هذا السياق تشير تقارير منظمة الشفافية الدولية إلى تفشي الفساد بكافة أنواعه في البلدان الإفريقية، ويعد ذلك أحد الكوابح الرئيسية لعملية التنمية، حيث يرفع من فاتورة المشروعات التنموية، ويجعل المكاسب المتوقعة من تلك المشروعات تنحرف إلى كوادر الإدارة العليا من دون تحقيق الأهداف المسطرة، وفي هذا الإطار صنفت دولة الصومال من أكثر الدول الإفريقية فسادا في العالم، حيث إحتلت المرتبة 174 في ترتيب مؤشر الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية

[1]: أمل مجناح ، نور الدين دخان،" الحكم الراشد وإشكالية البناء الديمقراطي في إفريقيا". **مجلة البحوث والدراسات القانونية و السياسية**. ع15، 2019، ص94.

لسنة 2012، و إحتلت إثيوبيا المرتبة 113،أما جيبوتي صنفت في المرتبة 94، وإرتيريا في المرتبة 150 من مجموع 176 دولة. ([1])

إن التحديات التي تواجهها آلية مراجعة النظراء في إطار مبادرة النيباد مرتبطة بشكل أساسي بغياب الإرادة السياسية لدى الحكومات ورؤساء الدول في طريقة تسيير المؤسسات والعمليات التي تطلبها هذه الآلية، وكذا غياب الإتصالات في عملية صنع القرار خاصة مع منظمات المجتمع المدني، والتي من المفترض أن تعكس جميع التوجهات العرقية والدينية بإعتبارها خصوصية إفريقية ، فالآلية تفتقد إلى إدارة فعالة للمعلومات والموارد والوقت حتى تكون أداة إقليمية لتحسين نوعية الحكم وتعميق الديمقراطية وجذب المستثمرين وشركاء التنمية. كما أن الآلية تفترض وجود تمويل خاص بها، وهو ما تفتقده الآلية الإفريقية، نتيجة عدم القدرة على تحمل التمويل على المستوى الوطني والقاري للآلية، إضافة إلى أن هناك شكوك حول إمكانية خضوع البلدان المشاركة لعملية المراجعة، فقد شكك العديد من المحللين في أن الدول الإفريقية مستعدة بالفعل لأن تمارس ضغوطا على بعضها البعض لتحقيق مبادئ الحكم الراشد، ثم إن إنعدام الشفافية والمساءلة و الإستقلالية في لجنة الأمناء ومنتدى آلية المراجعة يؤثر مباشرة على مصداقية عملية المراجعة.([2])

الفرع الثاني: التحديات المرتبطة بالمنطقة الإفريقية للتبادل التجاري الحر:

لا يتقاسم بعض الدارسين للوضع الإفريقي نفس الرؤية التفاؤلية مع نظرائهم بشأن إنشاء المنطقة الإفريقية للتبادل التجاري الحر، إذا أنهم يوجهون جملة من الإنتقادات للفكرة ويرسمون سيناريوهات أقل تفاؤلا حول إندماج القارة، بسبب تدهور نوعية البنى التحية وشبكات النقل ونقص التكامل و الإنسجام ما بين إقتصاديات الدول الإفريقية، وهو ما يشكل عائقا كبيرا في تطوير التجارة ما بين

[1]: ليلى حسيني،" معضلة الفساد وإشكالية بناء الحكم الراشد في إفريقيا". **مجلة أكاديميا**. ع4، 2016، ص 95.

[2]: نونة، **مرجع سابق**، ص 344.

الدول الإفريقية، وهذا ما تؤكده الإحصائيات التي قدمها الإتحاد الإفريقي بشأن التجارة البينية، إذ أن حجم المبادلات البينية في القارة قد تراجع من نسبة 16% سنة 2016 إلى 10% سنة 2017 من إجمالي التجارة في إفريقيا، أي من 63 مليار دولار سنة 2016 إلى 38 مليار دولار سنة 2017.([1])

لقد أطلقت الدول الإفريقية إفتتاح المنطقة الإفريقية للتبادل التجاري الحر في الأول من جانفي 2021م بصورة رمزية، إلا أن الخبراء يقدّرون أن التطبيق الحقيقي والفعلي على الأرض سيستغرق عدة سنوات، من أجل تنفيذ بنود الاتفاقية وإزالة الحواجز الجمركية والتطبيع التامّ بين السياسات التجارية بين الدول. ولكن بالرغم من ذلك فإن الطريق لن يكون مفروشًا بالورود لتحقيق تلك الأهداف الطموحة لتحرير التجارة داخل القارة السمراء، فلا تزال هناك الكثير من العراقيل التي تتمثَّل في البيروقراطية في مختلف الدول الإفريقية وكيفية المواءمة فيما بينها، وتوحيد معايير مخاطبة المشكلات، وكذلك ضعف البنية التحتية في معظم الدول الإفريقية لا سيما الطرق الممهَّدة التي يجب أن تربط بين أطرافها المترامية والشاسعة من أجل تقريب المسافات وسرعة وصول البضائع، وكذلك فيما يتعلق بالحوكمة الإلكترونية وسرعة التعامل مع البضائع وتوحيد أنماط العمل، وكذلك إزالة الحمائية التجارية التي تجنح إليها الكثير من الحكومات من أجل حماية صناعاتها الهشَة، وكذلك القوانين المحلية التي تستهدف مَنْع بعض الدول من تصدير منتجاتها إليها بحجة حماية السوق المحلية بما يستتبعه من عمليات انتقام متبادلة بمنع سلع الدولة الأخرى،

[1]: ياسين شكيمة،" دور الجزائر في إنشاء منطقة التبادل التجاري الحر في إفريقيا". في: https://bit.ly/3tsxRXT ،(16-01-2022).

و كذلك سعر صرف العملات بين الدول، وكذلك الاختلاف بين الدول فيما يتعلق بأسعار الخدمات.([1])

على الرّغم من الفرص المستقبلية الإيجابية، التي سوف تحققها منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، فإنها في الوقت ذاته تنطوي على مخاطر سلبية، وسوف تواجه تحديات كبيرة محتملة تتطلب عملاً دؤوباً في إزالتها من أجل تحقيق النتائج المنشودة. تتمثّل أهم التحديات المحتملة في: تنسيق الإقتصادات غير المتجانسة وغير المتناغمة في إفريقيا بموجب إتفاقية واحدة في التنوع الكبير الموجود في مستويات تنميتها. على سبيل المثال وليس الحصر: تتجاوز مساهمة مصر ونيجيريا وجنوب إفريقيا نسبة الـ50% من الناتج المحلي الإجمالي التراكمي لإفريقيا كقارة، بينما تُسْهم الدول الجُزُرِيّة السِّت في إفريقيا مجتمعة بنسبة 1% فقط. كما التجارة في القارة الإفريقية بتفاوت مستوياتها وحجمها حسب التكتلات الاقتصادية الإقليمية، فضلاً عن التباين الواضح بين الدول نفسها، ناهيك عن التفاوت الكبير في مستويات دخول الأفراد؛ فهذا كله ينعكس على منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية سلباً مما يجعلها تُصَنَّف بأكثر الاقتصاديات ضعفاً مقارنةً بالكُتَل الاقتصادية الأخرى.([2])

إضافة لما تقدم فإن من بين التحديات التي تواجه منطقة التجارة الحرة الإفريقية أن هناك تكتلات إقتصادية في إفريقيا قبل مشروع منطقة التجارة الحرة الإفريقية ، وقد تميزت هي بحد ذاتها بعدم الوفاء التام بدفع إشتراكات الدول الأعضاء، وتدني مستوى تنفيذ البرامج، و الإزدواج أو تنفيذ برامج متضاربة، كما أدت العضويات المتداخلة إلى إعاقة عمليات تنسيق السياسات والأطر المؤسساتية،

[1]: محمد سليمان الزواوي،" إفريقيا ومنطقة التجارة الحرّة الأكبر في العالم.. التحديات والفرص". في: https://bit.ly/3grSWtQ ،(05-02-2022).

[2]: محمد زكرياء فضل،" منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ..الفرص والتحديات". في: https://bit.ly/3GGNoq5 ،(05-02-2022).

وعرقلت بالتالي الجهود الرامية إلى زيادة التكامل، كما أن هذه الإتفاقيات لها قوانينها وقواعدها التي يمكن أن تتعارض مع إتفاقية التجارة الحرة الإفريقية. إضافة لإرتباط العديد من الدول الأعضاء في تلك التجمعات بالدول الغربية من الناحية الإقتصادية والسياسية والثقافية إلى حد كبير، وهو ما يؤثر بالسلب على علاقات تلك الدول بباقي دول التجمع من ناحية والدول الإفريقية من ناحية أخرى. ([1])

سوف تؤثر منطقة التجارة الحرة القارية سلبا على الإيرادات الجمركية، والتي تعد مصدرا مهما من مصادر إيرادات الموازنة العامة للدول الإفريقية، وفي حالة الإلغاء الكامل للتعريفات الجمركية بين الدول الإفريقية، سوف تلجأ الدول إلى تعويض هذا الفقد في رفع الضرائب بأشكالها المختلفة ، وهو الأمر الذي سوف يشهد رفضا إجتماعيا من فئات الشعوب المختلفة، ويثير القلق عند وضع الموازنات الإفريقية، وتشير بعض الدراسات إلى أن الفقد المتوقع في الإيرادات الجمركية، والذي قد يصل إلى 1.4 مليار دولار، سوف يقابله زيادة في مكاسب إنشاء المنطقة تصل إلى 1.16 مليار دولار، وبالتالي تكون الحصيلة النهائية في صالح دول إفريقيا ولكن على المدى الطويل وليس القصير، كما تتوقع الدراسات الإقتصادية في حالة تطبيق التحرير الكامل للسلع في إطار منطقة التجارة القارية خسائر الإيرادات الجمركية بنسبة تصل إلى 1.7 % من إجمالي الإيرادات الجمركية في حالة التحرير الكامل، و1.9% في حالة التخفيضات الجزئية للتعريفات التي تعفي بعض المنتجات الحساسة من التحرير.([2])

---

[1]: وليد حفاف،" مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: المزايا والتحديات". **مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**. م13، ع 3، 2020، ص 607.

[2]: جيهان عبد السلام عباس،" منطقة التجارة الحرة القارية ومستقبل التكامل الإقليمي في إفريقيا". **مجلة متابعات إفريقية**، ع13، 2021، ص41.

على الرغم من الخطابات الإفريقية الرسمية حول أهمية الإلتزام بقواعد التكامل الإقليمي من أجل تنمية دول القارة، فإن قلة قليلة جدا من الدول المشاركة في برامج التكامل هي التي قامت بإقامة المؤسسات والهياكل المؤسسية اللازمة لتنفيذ مشروعات التكامل، كما يعد التمسك الحرفي بالسيادة الوطنية للدول الأعضاء أحد عوائق التقدم في طريق التكامل الإقتصادي، بفعل سعي رئيس كل دولة إلى تعظيم مصالح دولته عند إتخاذ القرارات على المستوى الإقليمي، مع رفض التنازل عن قدر من إختصاصاتهم الوطنية لمصلحة فاعلية التنظيم الإقليمي، رغبة في عدم فقدان رقابتهم وهيمنتهم على المستوى الوطني، إضافة إلى تردد الدول في الإلتزام ببرامج التكامل بسبب مخاوفها من الخسائر أو المكاسب غير المتساوية، فهناك تخوف من أن يتضرر بعض صغار المنتجين الزراعيين والصناعيين جراء تدفق سلع مستوردة بأسعار متدنية.([1])

وبالنسبة للجزائر فإن الدخول في منطقة التجارة الحرة الإفريقية يشكل فرصة مهمة لتعزيز علاقاتها الإقتصادية مع الدول الإفريقية، غير أن المعطيات الخاصة بالمبادلات التجارية بين الجزائر مع الدول الإفريقية لا ترقى إلى المستوى المطلوب، حيث أوضحت معطيات الجمارك بأن المبادلات التجارية للجزائر مع الدول الإفريقية سجلت 3.46 مليار دولار سنة 2018، و3.51 مليار دولار سنة 2019، إضافة إلى أن 96 في المائة من المعاملات والمبادلات التجارية تكون بين الجزائر وخمسة دول إفريقية فقط، وهناك ثلاث مكاتب ربط و ممثليات تجارية جزائرية في إفريقيا في كل من كوت ديفوار والسنغال والكاميرون، إلا أن نقص الخدمات اللوجستية، وعدم مرافقتها من قبل البنوك سيحول دون تطوير خدماتها وتحقيق أهدافها المرجوة.([2])

[1]: حفاف، **مرجع سابق**، ص 608.

[2]: رمدوم، **مرجع سابق**، ص 56.

من جهة أخرى، لا يتوقع الخبير الاقتصادي عبد الرحمن عية أن تحقق الجزائر كامل أهدافها الاقتصادية في أفريقيا، لأن المنطقة محل صراع هادئ بين الدول القوية، على غرار الدول الأوربية والولايات المتحدة الأميركية ثم الصين، وحتى دول نامية مثل تركيا والبرازيل، وأخرى مثل الإمارات والسعودية ومصر والمغرب ولبنان. وقال عيّة إن التمويلات الأميركية والصينية خاصة هي أكبر محفز للدول الأفريقية لتفضيل إقامة شراكة اقتصادية وتجارية خارج القارة. كما يرى أنه لا يوجد ضمن قائمة زبائن ولا ممولي الجزائر أي دولة أفريقية لديها تبادل تجاري يُذكر، باستثناء تونس بقيمة 0.7 مليار دولار، وحتى تصدير الإسمنت لا يتجاوز 100 مليون، وهي مادة أيضا أولية مثلها مثل البترول. وأكد أن اتفاق الشراكة يقتضي أولا تطوير الإنتاج الوطني خارج خامّي البترول والغاز، وهو عكس ما نجده في الجزائر التي تعرف صناعتها البتروكيميائية تدهورا كبيرا بسبب تقادم آلات الإنتاج. وأضاف أن الشركات الاقتصادية العمومية والخاصة خارج قطاع المحروقات تعيش صعوبات مالية غير مسبوقة، وحتى وحدات تركيب السيارات مصيرها مجهول. وبخصوص المنتجات الفلاحية، فإن الجزائر تفتقد إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في السلع الغذائية الأساسية، على غرار القمح والحليب والحبوب، وعدد هائل من السلع الصناعية الغذائية، حيث تقدر فاتورة إستيرادها بحوالي 9 مليارات دولار سنويا.([1])

إضافة لما تقدم يتصل الفشل الحاصل في تحقيق آثار إيجابية من وراء تقديم الجزائر مساعدات إقتصادية للدولة الإفريقية بمنظور إعياء المانحين، والذي هو مصطلح يستخدم في تحليل المساعدات الأجنبية، ويشير إلى نشوء مناخ مناف و إنتقادي للرأي العام المستنير بمبادئ برامج المساعدة وأغراضها، ويعود سبب إعادة التقييم هذه إلى ما يبدو من فشل جهود المساعدة المذكورة

[1]:عبد الحكيم حذاقة، " المنطقة الأفريقية الحرة.. هل تملك الجزائر القدرات التنافسية في أسواق القارة؟". في: https://bit.ly/3sdPmc6، (05-02-2022).

في تحقيق توقعات المانحين بأن يكون للمساعدة الخارجية الأثر الإيجابي إقتصاديا وسياسيا، فالأداء الإقتصادي المخيب للأمل لكثير من الدول المتلقية، إضافة لرفضها السماح للمانحين بشراء ولائها السياسي هو السبب المباشر لهذا التضاؤل في تقديم الدعم.([1])

فالجزائر التي أنفقت المساعدات العديدة للدول الإفريقية، لم تتحصل من الدول المستفيدة على أي ولاء فعلي أو دعم قوي لقضايا السياسة الخارجية الجزائرية، بل حتى مناصرتها في الترشح لإستضافة تظاهرات رياضية، أو مساندتها دبلوماسيا خاصة في ملف الصحراء الغربية، كما أن كثيرا من تلك الدول إستمرت في تنصلها بشأن التعامل بحزم وتعاون فيما يخص ملف الهجرة غير الشرعية والتهريب، والأنشطة غير المشروعة الأخرى على الحدود.([2])

المبحث الثالث: التحديات على المستوى الإقليمي والدولي

سيتم من خلال هذا المبحث تحليل مختلف التحديات الإقليمية تجاه الدور الجزائري في إطار تفعيل منظمة الإتحاد الإفريقي، من خلال التركيز على مسألة التنافس الإقليمي على الريادة على مستوى منظمة الإتحاد الإفريقي من طرف دول فاعلة على مستوى الساحة الإفريقية خاصة المغرب ومصر، كما سيتم تحليل مختلف التحديات المرتبطة بالعوامل الدولية، وبالأخص حدة التنافس الدولي على إفريقيا، وتأثيره على دور الجزائر في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي، إضافة إلى تحدي التغلغل الإسرائيلي على مستوى المنظمة.

[1]: سليم حميداني، سميرة شرايطية، " توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية: العلاقات الجزائرية الإفريقية 1999-2019 نموذجا". **مجلة الراصد العلمي**. م7، ع 2، 2020، ص208.

[2]: المكان نفسه.

المطلب الأول: التحديات الإقليمية:

يشكل الفضاء الإفريقي مجالا حيويا بالنسبة للجزائر، ولذا فقد سعت عبر جهودها الدبلوماسية على تبوء مكانة هامة وفاعلة على مستوى المنظمة القارية، وقد تجسدت هذه الجهود عبر عدة مستويات أمنية وسياسية و إقتصادية، غير أن هذه الجهود تواجه تنافسا بارزا حول مسألة الريادة في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي خصوصا من طرف المغرب ومصر، وهو ما قد يؤثر على فعالية المبادرة الجزائرية تجاه المنظمة القارية، ويمكن رصد معالم هذا التنافس من خلال مايلي:

الفرع الأول: التنافس الجزائري المغربي على الريادة في منظمة الإتحاد الإفريقي:

لقد أصبح التنافس سمة بارزة بين الجزائر والمغرب في إطار توجهات السياسة الخارجية للبلدين تجاه القارة الإفريقية، وقد شكل عودة المغرب إلى منظمة الإتحاد الإفريقي منذ 2017 جبهة جديدة لهذا التنافس، وفي ضوء يمكن رصد مختلف معالم هذا التنافس من خلال مايلي:

أولا: تأثير عودة المغرب للإتحاد الإفريقي على الدور الجزائري على مستوى الإتحاد الإفريقي:

يشير العديد من المحللين إلى أن لكل من الجزائر والمغرب تصور حول التوغل في القارة الإفريقية، في حين يشتركان في رغبة التفوق والهيمنة، كما أن واقع التنافس المغربي – الجزائري على القارة السمراء تحكمه محددات أساسية نظراً إلى مكانة البلدين على الصعيد الأفريقي، وواقع إفريقيا ضمن استراتيجية القوى الدولية، و أن كلا الطرفين ينظر إلى القارة السمراء وفقاً لأجندته الجيوستراتيجية، وتشكل قضية الصحراء لب النزاع المغربي الجزائري، بحيث تتهم المغرب الجزائر بدعم جبهة البوليساريو ، فيما تعتبر الجزائر المغرب محتلاً للصحراء الغربية ، وتدعم مبدأ تقرير مصير "الشعب الصحراوي. وقد إنتقل الصراع القائم بين الجزائر والمغرب على الملفات السياسية

والدبلوماسية والأمنية، والخلاف القائم حول ملف الصحراء الغربية، إلى المنافسة المكشوفة على القارة الإفريقية.([1])

لقد مهدت التحركات المغربية المكثفة والزيارات المكوكية المتواصلة التي قام بها العاهل المغربي لدول غرب إفريقيا على وجه التحديد، لعودة المغرب إلى الإتحاد إلى الإفريقي من بابه الواسع بعد الغياب و الإنسحاب الذي طال لأكثر من 32 سنة، و جاءت العودة المغربية بقوة إلى البيت الإفريقي بالرغم من بقاء سبب الانسحاب قائما. وقد شكل تراجع الدور الجزائري و الإنكفاء بسبب الوضع الداخلي خلال العهدة الأخيرة للرئيس السابق بوتفليقة أحد أهم الأسباب الرئيسية لعودة المغرب للمنظمة القارية الجديدة بهدف إستغلال هذه الفرصة لأجل إعادة طرح ملف الصحراء الغربية على مستوى الإتحاد الإفريقي، حيث دخلت الجزائر في أزمة عميقة خلال السنوات القليلة الماضية بسبب مرض بوتفليقة، وغياب توافق بين أجنحة النظام حول خليفة له، وتدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية، ما أضعف النظام الجزائري داخليا وخارجيا.([2])

وقد كانت القضية الصحراوية السبب الرئيسي لإنسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية عندما إعترفت بعضوية الجمهورية الصحراوية سنة 1984، ولأجلها قررت المملكة المغربية في 17 جويلية 2016 بأنها قررت الإقبال والعودة إلى الإتحاد الإفريقي، وقد أوقعت عودة المغرب الإتحاد الإفريقي في موقف حرج بين إعترافه بالجمهورية الصحراوية وبين تجديد عضوية المغرب، وهل يتخلى الإتحاد الإفريقي عن الصحراء الغربية، ويرى العديد من المراقبين أن عودة المغرب في هذا التوقيت بالذات في غاية الدهاء نتيجة تراجع الكثير من الدول الإفريقية على الإعتراف بالصحراء

[1]: نوفل الشرفاوي،" لماذا يتنافس المغرب والجزائر على "زعامة" القارة الأفريقية؟". في: https://bit.ly/3rvAlOb ،(07-02-2022).

[2]: رباب عمراني، مسعود شعنان،" التوجهات الجديدة للمغرب في ظل العودة للإتحاد الإفريقي وتأثير ذلك على مسار القضية الصحراوية". **مجلة العلوم القانونية والإجتماعية**. ع12، 2018، ص 189.

الغربية، وقد أدرك المغرب أنه يجب إتباع طريقة جديدة في إدارة القضية الصحراوية بعد أن أدرك أن سياسة الإنعزال وتجميد العضوية لا تخدم أهدافه في البحث عن حل للقضية.([1])

وقد شكل تغير ميزان القوى في القارة الإفريقية أحد أهم أسباب عودة المغرب إلى الإتحاد الإفريقي، بهدف خلق محور جديد داخل الإتحاد مقابل محور الجزائر– أبوجا– بريتوريا الذي يعتبر المحور المهيمن على الإتحاد الإفريقي، ويعد الإرتباط المباشر بين عودة إنضمام المغرب للإتحاد الإفريقي وبين الدفاع عن موقفه من الصحراء الغربية أمرا واضحا، حيث سيستغل المغرب إعادة إنضمامه لهذه المنظمة الإفريقية من أجل إعادة توجيه موقف الدول الإفريقية إتجاه تلك القضية، ونتيجة لذلك سوف يخوض معارك مع جبهة البوليساريو والجزائر من داخل أجهزة الإتحاد الإفريقي، وهو بذلك يزج بنفسه في المقابلة الإستراتيجية المقابلة للجزائر وقطب إئتلافها من جنوب إفريقيا وغيرها. وهو ما يشكل تحديا أمام الدور الجزائري على مستوى الإتحاد الإفريقي نظرا لتغير العديد من المعطيات على مستوى المنظمة.([2])

وفي هذا السياق تقوم المبادرة الجزائرية في إطار إصلاح منظمة الإتحاد الإفريقي على المنظور العملي والتقني، حيث تدعم الجزائر إجراء إصلاحات عملية وتقنية وليست سياسية للإتحاد الإفريقي، وقد سبق لوزير الخارجية الجزائر رمطان لعمامرة أن أشار خلال قمة الإتحاد الإفريقي التي إنعقدت في جانفي 2017، إلى أن عملية الإصلاح ليست مسألة إصلاح أساسي من شأنها أن تؤثر على أهداف ومبادئ الإتحاد، وإنما لمراجعة الأداء الفني للمنظمة وهياكلها لتحسين الأداء،

[1]: جبريل فابوري كروما،" عودة المغرب إلى الإتحاد الإفريقي: هل هي تسوية للخلافات المغربية الصحراوية، أم حرب دبلوماسية جديدة بين المغرب و البوليساريو داخل الإتحاد الإفريقي". في:https://bit.ly/3GtcGrz ،(08-02-2022).

[2]: عمراني، شعنان، **مرجع سابق**، ص 194.

في حين تقوم المقاربة المغربية على إتجاه آخر يتأسس على ضرورة تعديل ميثاق الإتحاد الإفريقي.([1])

وقد هدفت العودة المغربية للإتحاد الإفريقي للتخفيف من الخطورة التي بدأ يشكلها الإتحاد الإفريقي في ملف الصحراء الغربية خلال السنوات الأخيرة، في هذا الصدد تبنت قمة جوهانسبورغ في 2015 رسميا تولي الإتحاد الإفريقي الحديث بإسم البوليساريو في المنتديات الدولية كقضية جميع الأفارقة، حيث كلف الإتحاد الإفريقي بالقيام بحملة دولية ضد المغرب، داعيا إلى الإسراع بإجراء إستفتاء تقرير المصير، بل إنه لم يكتف بهذا فقط بل قام بتعيين مبعوث خاص للإتحاد الإفريقي في نزاع الصحراء الغربية، وقد شكلت العودة المغربية مجالا لقطع الطريق أمام الإتحاد الإفريقي في حال نقل قضية الصحراء الغربية إلى مضمار الأمم المتحدة، إذ أن التحاور مع المغرب كعضو في المنظمة سيكون أقل تكلفة وأقوى أداء، إضافة إلى نقل المواجهة إلى عقر دار الإتحاد الإفريقي للحيلولة دون صدور قرارات تتحلى بالإجماع ضد القضية الصحراوية، وكذا وأد أي توجه داخل المنظمة ذي صلة بالإحتشاد لتجديد الدعوة إلى إستفتاء تقرير المصير.([2])

وعلى هذا الأساس فإن أحد الأهداف الرئيسية لإعادة إنضمام المغرب لهياكل الإتحاد الإفريقي هو التأثير على مكانة الجزائر في القارة الإفريقية، ولعل ابرز ما يؤكد صحة هذا القول هو الإلحاح المغربي المتواصل على إقحام الجزائر كطرف في النزاع لاعتبارات عده أبرزها :أن الجزائر تحضر في كل النزلات القانونية السياسية التي تعرقل مساعي المغرب الدبلوماسية لإيجاد حل مناسب.([3])

---

[1]: محمد جعبوك،" إصلاح منظمة الإتحاد الإفريقي: المقاربة المغربية في مواجهة مقاربة الجزائر، https://bit.ly/3JdYXGW ، (08-02-2022).

[2]: السعيد بن سعيد،" عودة المغرب إلى الإتحاد الإفريقي: الدواعي والتطلعات". **مجلة البحثية**. م6، ع 7، 2017، ص 8.

[3]: عمراني، شعنان، **مرجع سابق**، ص 195.

ثانيا: التنافس الجزائري المغربي على المستوى الإقتصادي في القارة الإفريقية:

فعلى المستوى الإقتصادي، وعلى الرغم من أن الجزائر لديها إطارا قانونيا للعلاقات التجارية يشمل إتفاقيات مع 25 إفريقية، فهي على النقيض مع المغرب لديها عدد قليل من شركات القطاع الخاص منتشرة في القارة، كما يعاني الإقتصاد الجزائر من غياب التنويع، وفي الهيكل الحالي للإقتصاد الجزائري بأي حال من الأحوال لا يعزز التفاعل الإقتصادي مع إفريقيا، وعلى الرغم من المنافسة الشرسة على مستوى القوى الإقليمية في إفريقيا، إلا أن المملكة المغربية إستطاعت أن تجد لنفسها موطأ قدم في السوق الإفريقية من خلال إعتمادها على آليات متنوعة، كما سعت دائما في علاقاتها مع باقي القوى الإقليمية أن تخرج هذه الأطراف من نطاق المنافسة إلى نطاق التعاون.([1])

في نفس السياق فقد نسج المغرب شبكة واسعة من الإتفاقيات الدولية لحماية وتعزيز الإستثمارات ذات الطابع الثنائي والإقليمي بلغت 69 إتفاقية للإستثمار تشمل 65 إتفاقية ثنائية و4 إتفاقيات إقليمية، وبذلك يحتل المغرب المركز الثاني في إفريقيا بعد مصر من حيث الإتفاقيات الموقعة، ومن بين الإتفاقيات الثنائية وقع المغرب على 18 إتفاقية مع دول إفريقية، وفيما يتعلق بإتفاقيات تفادي الإزدواج الضريبي أبرم المغرب 52 إتفاقية منها 9 تم التوقيع عليها مع دول إفريقية.([2])

لقد تنبه المغرب إلى أنّ الجهد السياسي والأمني ظلّ محدود الأثر من حيث الولوج في القارة الإفريقية، والمحفل الإفريقي، ممثلا بمنظمة الاتحاد الأفريقي .ولا شك في أنّ الدراسات التي قامت بها المؤسسات العمومية أبانت ضرورة الإهتمام بالمسألة الاقتصادية، على غرار ما تقوم به دولة

[1]: محمد المودن،" الدبلوماسية الإقتصادية للمملكة المغربية إتجاه إفريقيا: الآليات والمنافسة". **مجلة مدارات سياسية**. م1، ع4، 2018، ص 261.

[2]: بلغربي، التوجهات، **مرجع سابق**، ص 45.

جنوب أفريقيا أو الصين؛ ما يستوجب مقاربة المسألة الاقتصادية بوصفها مرتكزًا محوريًّا في مفاصل السياسة الخارجية للمغرب تجاه دول المنطقة. وقد تنبه المغرب إلى أنّ غرب إفريقيا مازال منطقة بكرًا؛ فكثّف إستثماراته الاقتصادية والتنموية في هذه المنطقة لقد توجه المستثمرون المغاربة نحو قطاع البنوك والمؤسسات المالية، وقطاع الاتصالات، وصناعة الإسمنت، وقطاع المناجم، والنقل والإسكان.([1])

وتتواجد اليوم أكبر ثلاثة بنوك تجارية مغربية: التجاري وفا بنك، البنك المركزي الشعبي، والبنك المغربي للتجارة الخارجية من خلال البنك الإفريقي في أكثر من عشرين دولة إفريقية وتساهم بشكل مباشر في تطوير النظام المالي الإفريقي، ويزيد هذا التواجد للبنوك المغربية من تسهيل التقارب بين الفاعلين الإقتصاديين والقطاعات الأخرى مما يساهم في تعزيز التبادل التجاري وحركة رؤوس الأموال داخل القارة الإفريقية ، ولعل من العوامل الرئيسية التي ساعدت في الحضور الوازن للمصارف المغربية في القارة الإفريقية إستراتيجية الإنفتاح التي إنتهجتها المملكة المغربية تجاه محيطها الإفريقي، إنطلاقا من عدة مرتكزات يأتي في طليعتها الإقتصاد، فقد حرص العاهل المغربي الملك محمد السادس خلال جولاته الإفريقية المتعددة لعدد من دول إفريقيا الغربية في السنوات الأخيرة على إصطحاب وفود إقتصادية يتقدمهم مدراء البنوك بغرض نسج علاقات شراكة وتعاون مع الفاعلين البنكيين المحليين في هذه الدول.([2])

يركّز المغرب في علاقاته الإفريقية، أيضًا، على تأهيل الموارد البشرية، وذلك من خلال قبول الجامعات والمعاهد العليا المغربية عددًا من الطلبة الأفارقة؛ إذ يتابع نحو ثمانية آلاف طالب أفريقي دراساتهم العليا بالجامعات والمعاهد المغربية، وفي قطاع الاتصالات، تسيطر إتصالات

[1]: يحي بولحية،" محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه دول غرب إفريقيا وجنوب الصحراء". **مجلة سياسات عربية**. ع10، 2014، ص 79.

[2]: بلغربي، التوجهات، **مرجع سابق**، ص 46.

المغرب على معظم أسهم الشركة الموريتانية **موريتيلMauritel** ، وتستحوذ على 51% من أسهم أوناتيل البوركينابية، وتحتكر منذ 2007 ، نحو 51% من أسهم شركة غابون تيلكوم Gabon Telecom ، كما حظيَ المكتب الوطني للكهرباء ONE بمهمّة كهربة العالم القروي بالسنغال على إمتداد 25 سنةً . وقد بدأت شركة **ماناجم Managem** عملها بالغابون، والكونغو الديمقراطية، والسودان، وإثيوبيا، وموريتانيا ، ولتحقيق إنجازات اقتصادية واعدة بالمنطقة، إهتمّ المغرب، من خلال زيارات الملك محمد السادس بإقامة البنيات التحتية، من طرق واتصالات؛ لتيسير عملية الاستغلال والاستثمار.([1])

الفرع الثاني: التنافس الجزائري المصري على الريادة في منظمة الإتحاد الإفريقي:

أولا: الدور المصري في القارة الإفريقية:

تعتبر مصر القارة الإفريقية والعالم العربي والإسلامي مجالا حيويا لها، ولهذا فهي تراقب عن قرب كل التحركات السياسية والإقتصادية والعسكرية وتطور النزاعات في هذه المناطق، وطبعا فهي تحاول أن تؤثر في الأحداث هناك بما يعزز ريادتها عربيا وإفريقيا وبما يخدم مصالحها الوطنية، ولذا نجد مصر متواجدة بأشكال مختلفة في مشاكل القارة الإفريقية، وهذا ما يفسر حرص هذا البلد على حفظ علاقات ودية مع أغلب الدول الإفريقية بسبب وعي المصريين بأهمية وموقف هذه الدول ، بل أن السياسة الإفريقية المصرية يمكن أن تفسر وتفهم على أساس نهر النيل الذي يأتي إلى مصر بعد مروره بسبع دول إفريقية.([2])

ومنذ 2014 تولي القيادة المصرية القارة الإفريقية مكانة خاصة في سياسة مصر الخارجية، حيث سعت هذه القيادة إلى إستعادة الدور المصري في إفريقيا بعد ما أصابه من الركود خلال

[1]: بولحية، **مرجع سابق**، ص 80.

[2]: عطية، **مرجع سابق**، ص 507.

الحقبة السابقة، وتجلى ذلك في عدد الزيارات التي قام بها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي لدول القارة الإفريقية، والتي وصلت إلى ما يزيد عن 25 زيارة، وكذلك عدد اللقاءات التي جمعته بمسؤولي وقادة إفريقيا أثناء زيارتهم لمصر، والتي يفوق عددها 150 زيارة و إجتماعا منذ توليه، ويعود ذلك الإهتمام إلى كون العلاقات المصرية الإفريقية تعبر عن مدى الإرتباط التاريخي بين الشعب المصري والشعوب الإفريقية.([1])

تُعَدُّ مصر واحدة من أكثر الدول مشاركةً بعدد قوات في بعثات حفظ السلام في القارة الإفريقيَّة، حيث تساهم وتشارك مصر بحوالي 2585 فردًا في منظمة الأمم المتحدة وبعثات حفظ السلام ، وقد قامت مصر بعقد عددٍ من الدورات التدريبية التي شارك فيها 578 متدربًا من 30 دولة إفريقيَّة للتدريب على كيفية المشاركة في فضّ النزاعات وحفظ السلام في القارة الإفريقيَّة وبحلول عام 2017م شهدت مصر تطوُّرًا جديدًا في علاقاتها الخارجيَّة مع الدول الإفريقيَّة؛ تمثل في تقديم الدعم العسكري، وتصدير المعدات العسكرية لاثنين من الدول الإفريقيَّة هما تشاد والجابون، بالإضافة إلى الدعم الفني وإرسال عددٍ من الخبراء المصريين في المجال الأمني والعسكري إلى عددٍ من دول وسط وغرب إفريقيا، وبحث سُبُل وأُطُر التعاون العسكري مع الخرطوم.([2])

و من بين أهم أهداف السياسة الخارجية المصرية هو إستعادة الدور المصري في القارة الإفريقية بعد ما أصابه نوع من التراجع خصوصا بعد حادثة محاولة إغتيال الرئيس المصري السابق حسني مبارك في أديس أبابا عام 1995 أثناء ذهابه لحضور مؤتمر القمة الإفريقية في إثيوبيا، وبعد 2011 ظل الدور المصري في إفريقيا في تراجع نتيجة عدم الإستقرار السياسي حتى 2014،أين

[1]: محمد الجزار،" ملامح السياسة الخارجية المصرية تجاه إفريقيا منذ 2014". في: https://bit.ly/3Jc7HwW ،(08-02-2022).

[2]: تيكواج فيتر،" تطوُّر السياسة الخارجيَّة المصريَّة تجاه إفريقيا". في: https://bit.ly/3rASXC5 ،(08-02-2022).

عرفت مصر إستعادة لدورها الإفريقي، حيث حرص الرئيس المصري السيسي على حضور أغلب القمم الإفريقية، وهو الأمر حظي بتقدير الدول الإفريقية، كما أن إهتمام الرئيس المصري بعلاقاته مع دول القارة الإفريقية إمتد ليشمل المشاركة في جميع القمم الدولية المشتركة مع القارة الإفريقية، ولعل أبرزها قمة إفريقيا الولايات المتحدة الأمريكية في واشنطن عام 2014، وقمة الهند إفريقيا عام 2015، ومنتدى الصين إفريقيا أعوام 2018،2015، 2019.([1])

كما تتمتع مصر بعضوية عدد من التكتلات الإقتصادية الإفريقيَّة، وقد قامت مصر بتوقيع عددٍ من الاتفاقيات التجارية الثنائية والجماعية؛ حيث شاركت في القمة العربية الإفريقيَّة المنعقدة في الكويت عام 2013، وفي نفس العام قامت وزارة التجارة والصناعة المِصْريَّة بتوقيع إتفاقية للتعاون مع بنك التنمية الإفريقي؛ حيث تهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز العلاقات التجارية بين الدول الإفريقيَّة؛ من خلال مساندة ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتبادل الخبرات بين مصر والدول الإفريقيَّة في إطارٍ من التكامل الإقليمي. وفي ذات السياق شاركت مصر في قمة الكوميسا التي عُقِدَتْ في كينشاسا عام 2014، وفي القمة الوزارية لتجمُّع الساحل والصحراء التي عُقِدَتْ بالخرطوم في ذات العام، كما شهدت شرم الشيخ في 2015م استضافة القمة الاقتصادية لثلاثة تكتلات اقتصادية إفريقيَّة، وهي الإياك والكوميسا والسادك ؛ حيث كانت تهدف هذه القمة إلى تنفيذ عملية تحرير التعريفة الجمركية بين الدول الإفريقيَّة من 85 –100% عبر مرحلتين؛ تبدأ المرحلة الأولى "بخفض التعريفة الجمركية وإنشاء اتحادٍ جمركي مشترك، بينما تبدأ الثانية بتحرير التجارة في الخدمات وحقوق الملكية، وتشجيع المنافسة، ووضع أسس لتحقيق الاندماج بين التكتلات الثلاثة.([2])

[1]: الجزار، **مرجع سابق**.

[2]: فيتر، **مرجع سابق**.

ثانيا: رئاسة مصر للإتحاد الإفريقي:

توجت جهود وزارة الخارجية لإستعادة الدور المصري الرائد في إفريقيا بإختيار مصر من قبل الأفارقة لتولي رئاسة الإتحاد الإفريقي خلال عام 2019، وهو القرار الذي تم اعتماده في قمة الإتحاد الإفريقي في جانفي 2018. حيث تركزت أولويات الرئاسة المصرية للإتحاد الإفريقي خلال عام 2019 التى تنطلق من أجندة عمل الاتحاد وأولويات العمل المتفق عليها في إطار الإتحاد الإفريقي ومن أهمها أجندة 2063، وتسخير مصر إمكاناتها وخبراتها لدفع عجلة العمل الإفريقي المشترك لآفاق أرحب وحرصها على تحقيق مردود ملموس من واقع الاحتياجات الفعلية للدول والشعوب العربية في: التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مد جسور التواصل الثقافي والحضاري بين الشعوب الإفريقية، وتحقيق التكامل الاقتصادي والاندماج الإقليمي، الإصلاح المؤسسي والمالي للإتحاد، السلم والأمن عبر تعزيز الآليات الإفريقية لإعادة الإعمار والتنمية لمرحلة ما بعد النزاعات، ودعم جهود الاتحاد في استكمال منظومة السلم والأمن الأفريقية ودفع الجهود المبذولة لمنع النزاعات والوقاية منها والوساطة في النزاعات.([1])

كما إعتمدت مصر مبادرة "إسكات البنادق" خلال القمة الإفريقية بأديس أبابا، في فيفري2019، والتي أعدها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، حيث تضمنت المبادرة آليات محددة لإنهاء النزاعات والحروب بالقارة السمراء بحلول عام 2020. وفي هذا الإطار، فقد عقدت مصر في ديسمبر لأول مرة في القاهرة إجتماعات خبراء اللجنة المتخصصة للدفاع والسلامة والأمن بالعاصمة الإدارية الجديدة ،والذي استمر لأربعه أيام منذ 15 وحتى 19 من ديسمبر 2020، هدفت فيها هذه الإجتماعات إلى توحيد القرارات بين الدول الأفريقية لإيقاف أية تهديدات أو عدائيات

[1]: سمر نصر،" 7 محاور أعادت دور مصر الريادي في إفريقيا خلال عهد الرئيس السيسي". في: https://bit.ly/3uCB73l ،(08-02-2022).

تواجه القارة ، وبحث قضايا السلم والأمن وتطوير القوة الأفريقية الجاهزة، وقدرتها على الانتشار السريع، لتنفيذها من قبل الدول الأعضاء، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والآليات الإقليمية ومنع النزاعات وتسويتها.([1])

في ضوء ما تقدم فإن مصر تحاول دوما التقليل من أهمية الدور الجزائري في القارة الإفريقية، بحيث تعتبر نفسها ممثلة ليس للعرب فقط، بل أيضا للمنطقة المجاورة لها ومجمل القارة الإفريقية، وبالتالي حسبها فإن الأمور المتعلقة بمشاكل القارة سوف تؤول إليها بشكل أو بآخر، إنها تريد أن تكون المتحدث بإسم القارة عن التحاور مع الدول الكبرى والعالم، فيستشيرونها هي وليس دولا أخرى كالجزائر عن أوضاع هذه المناطق ، وعما هي المنهجيات الملائمة في تصورها لحل الأزمات ووقف الحروب في إفريقيا، بإعتبارها تمثل كما تعتقد دولة كبرى وأكبر حضارة في المنطقة.([2])

المطلب الثاني: التحديات الدولية

يشكل البعد الأمني والتنموي تحديا كبيرا على مستوى القارة الإفريقية، فرغم الجهود التي بذلتها الجزائر على مستوى منظمة الإتحاد الإفريقي في إدارة الملفات الأمنية والتنموية، إلا أن التدخل الدولي من طرف القوى الكبرى(فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية خاصة) قد يحد من فعالية إدارة هذا الملف، وهو ما يمكن توضيحه من خلال مايلي:

الفرع الأول: تحدي التدخل الفرنسي في إفريقيا

إن التدخل الفرنسي في مالي سنة 2012 لم يعزز فقط نفوذ وإصرار الجماعات المسلحة وحركات الإنفصال في مواصلة المسار، و إستفحال وتنامي الأعمال غير المشروعة على غرار الجريمة المنظمة بشتى أشكالها، بل كان سببا أساسيا في تعطيل الجهود والحلول السلمية

[1]: أسماء طارق،" دور مصر القيادي في رئاسة الاتحاد الأفريقي 2019-2020". في: https://bit.ly/3ovxvMA ،(08-02-2022).

[2]: عطية ، **مرجع سابق**، ص 508.

الدبلوماسية لدول الجوار لاسيما الجزائر، وترجيح كفة الحل العسكري في محاولة لمسح المبادرات التعاونية لدول الجوار، مما ساهم في تجذر الهشاشة المادية والمعنوية في المنطقة.([1])

لقد لعبت التدخلات العسكرية الفرنسية في إفريقيا دورا هاما في حماية مصالحها الإقتصادية والسياسية في القارة، فالتدخل العسكري الفرنسي المستمر في منطقة الساحل الإفريقي أضر بإستقرارها السياسي والإجتماعي والإقتصادي على وجه الخصوص، وعرقل عملية التنمية الديمقراطية وعزز الأنظمة الديكتاتورية، وكانت أهم أهداف التدخلات العسكرية الفرنسية في منطقة الساحل على النحو التالي:([2])

- الحفاظ على مصالحها الإقتصادية.
- حماية مواطنيها من التهديدات الإرهابية.
- حماية الأنظمة السياسية التي ترعى مصالحها الإقتصادية والسياسية والإستراتيجية خاصة مع باريس.
- محاربة المتمردين الذين يهددون الأنظمة العميلة.
- زيادة دورها القيادي من خلال التدخلات العسكرية في السياسة الدولية.

إضافة لما تقدم فقد خلق التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي في حد ذاته تحد أكبر للجزائر يتمثل في تأمين الجبهة او الحدود الجنوبية للجزائر، فالمتعارف عليه أنه لاوجود لدولة قادرة على إحكام السيطرة بنسبة 100 بالمئة على حدودها في الظروف العادية التي يسودها الأمن والإستقرار، فما بالك ما تشهده دول الجوار الإقليمي مؤخرا من هشاشة الأنظمة الإقتصادية وغياب

[1]:عفاف بن علي،" الأبعاد السوسيو إقتصادية للتدخل العسكري الفرنسي المالي على الأمن الجزائري". **مجلة البشائر الإقتصادية**. م5، ع 3، 2019، ص 402.

[2]: زهيرة مزارة، حاج ميلود عامر،" السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل بين القطيعة والإستمرارية". **مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية**. ع18، 2017، ص 268.

التنسيق الأمني و إنكشافية الحدود المشتركة في مقابل تفاوت مستوى المعيشة بين الجزائر ومالي، إنتشار الأسلحة وغياب شريك مستقر على الجانب الآخر أين يكون التحرك فرادي، أي الجزائر لوحدها في تحصين الحدود المشتركة، مما يزيد من مسؤولياتها وأعبائها المطروحة.([1])

رغم أن الجزائر تمثل إحدى أهم دول الطوق بالنسبة للساحل، إلا أنها من أكثر البلدان التي تضررت من نيران الإرهاب والجماعات المسلحة خلال العقود الثلاثة المنصرمة. و لا تزال الجزائر رافضة التعاطي مع مجموعة الخمس (G5) لدول الساحل، منطلقة في ذلك من خلفيات متعددة، أبرزها هيمنة فرنسا على القرار السياسي والأمني للمجموعة المذكورة، مما سيُضعف الدور الذي تسعى الجزائر إلى لعبه بشكل دائم في منطقة الساحل، بإعتبارها راعيًا تقليديًّا للمفاوضات بين الفصائل المالية على سبيل المثال، إضافة إلى تمتعها بتداخل إجتماعي وحدودي واسع مع مالي التي تمثل بؤرة أساسية من بؤر التوتر في الساحل.([2])

لقد أدى سعي فرنسا في إستخدام آلتيها العسكرية والأمنية في منطقتي الساحل والصحراء بتقوية وجودها العسكري في منطقتي الساحل والصحراء، لتعويض النقص العددي في قواتها وصيانة لثبات دورها العسكري بالقارة إلى تحريض بعض الساسة العرب للدخول في المعترك الذي فشلت فيه العسكرية الفرنسية، فتوعز لدول كالجزائر ومصر بمكافحة " الإرهاب" في الساحل و إستخدام بعض المفاهيم الجيوسياسية الجديدة وإدخالها في عبارات يطلقها الساسة والعسكريين الفرنسيين حول قدرات مصر والجزائر، و للجزائر تجربة فاشلة في قيادة التدخل بالساحل من خلال لجنة الأركان العملياتية المشتركة التي أُنشئت عام 2010 بهدف محاربة الإرهاب والتعاون بين دول الساحل الخمسة ، وظلت الجزائر شبه محايدة عسكريا في مكافحة الإرهاب في هذه المنطقة بعد

[1]: بن علي، **مرجع سابق**، ص 400.

[2]: محمد سالم،" ترويض الساحل الإفريقي.. كيف خلقت فرنسا حربا للسيطرة على الثروات و الحكومات؟". في: https://bit.ly/3uykBl0 ، (10-02-2022).

هذا الفشل في مكافحة الإرهاب، وأن هناك أثراً مُتوقعاً للإرهاب في الساحل علي أمنهما القومي الذي هو مُعرض بالفعل ولكن من داخلهما وليس من الخارج بصفة مُطلقة.([1])

الفرع الثاني: تحدي السياسة الأمريكية في إفريقيا

تهتم السياسة الأمريكية بصفة عامة بتدعيم علاقتها بالقوى الرئيسية في القارة الإفريقية، فتهتم في هذا الإطار بتدعيم علاقتها مع نيجيريا التي تمثل أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة في إفريقيا وثالث مصدر للنفط للولايات المتحدة. وتسعى السياسة الأمريكية إلى تحقيق مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في غرب أفريقيا من خلال إعادة تقويم سياستها مع نيجيريا بما يحقق عودة الحكم المدني إليها. وفي هذه الإطار أيضاً تنظر الولايات المتحدة إلى جنوب إفريقيا باعتبارها حليفاً إستراتيجياً؛ إذ تمثل ثاني أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة في إفريقيا، وتعتمد عليها في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في منطقة الجنوب الإفريقي.([2])

تعمل الولايات المتحدة الأمريكية بجهد متواصل غير منقطع من أجل بسط نفوذها على كل مناطق العالم التي تحتوي على الموارد الطبيعية المهمة ومنها القارة الإفريقية، لذا توظف الولايات المتحدة الأمريكية سياساتها الداخلية والخارجية لتحقيق هذا الهدف القومي، وعليه فإن مجمل التحولات في الإستراتيجية الأمريكية تجاه القارة الإفريقية، هي جزء من إستراتيجية أمريكية سياسة وعسكرية شاملة تعمل على وضع كل مقدرات القارة الإفريقية من موارد طبيعية وبشرية على الأخص البترول(إستراتيجية الطاقة القومية الأمريكية)، أو ما يعرف بتقرير **ديك تشيني** الذي يشير

[1]: بلال المصري،" الدور العسكري الفرنسي بمنطقتي الساحل والصحراء تراجع ام إعادة صياغة ؟"https://bit.ly/3HHNGxY ، (10-02-2022).

[2]: توفيق راوية،" التنافس الدولي في القارة الإفريقية". **مجلة البيان**، ع183، 2003، ص 84.

فيه إلى ضرورة إنشاء قواعد عسكرية في جميع مناطق النفط في العالم من كازاخستان إلى أنغولا لضمان أمن الطاقة الأمريكي.([1])

و تعود أهمية النفط الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية إلى العديد من العوامل، من أهمها:([2])

– تمتع الدول الإفريقية المنتجة للنفط بقدر يعتد به من الحرية بشأن سياسات الإنتاج والتصدير و الأسعار، حيث أن معظمها لا ينتمي إلى منظمة أوبك.

– تراجع إنتاج النفط في مناطق عديدة وبخاصة خليج المكسيك وبحر الشمال، وذلك مقابل النمو الكبير في قطاع النفط الإفريقي، ودخول دول جديدة إلى ميدان إنتاج النفط وتصديره فضلا عن جودة المنتج.

– قرب منابع النفط في الغرب والجنوب الإفريقي من السواحل الشرقية الأمريكية، بما يخفض من تكاليف نقله بنسبة تصل إلى 40% بالمقارنة مع نفط الخليج العربي.

الفرع الثالث: تحدي التغلغل الإسرائيلي في منظمة الإتحاد الإفريقي:

حصلت إسرائيل على وضعية عضو مراقب في منظمة الوحدة الإفريقية، وظلت تحافظ على هذا الوضع حتى عام 2002، حينما جرى حل المنظمة واستُبدل بها الإتحاد الإفريقي كإطار منظِّم للعلاقات الإقليمية الإفريقية، وحاولت استعادة تلك المكانة فتقدمت 2003 بطلب الانضمام إلى الاتحاد كـ"عضو مراقب" لكن طلبها رُفض، وما زالت تحاول نيل هذه الصفة. وفي جويلية 2016 شارك رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في قمة إفريقية إقليمية مصغرة بشأن الأمن والتصدي للإرهاب، عُقدت بأوغندا بحضور رؤساء دول وحكومات كينيا ورواندا وإثيوبيا وجنوب السودان وزامبيا وملاوي، وحصل على تعهد من هؤلاء بقبول إسرائيل دولة مراقبة في الإتحاد الأفريقي. وفي جوان

[1]: شريفة فاضل محمد مصطفى،" التنافس الدولي وتأثيره على العلاقات العربية الإفريقية". **مجلة كلية السياسة و الإقتصاد**. ع1، 2018، ص 103.

[2]: لبنى بهولي،" جيوبوليتيك النفط في إفريقيا والتنافس الأمريكي الصيني". **مجلة العلوم القانونية و السياسية**. ع13،2016، ص 192.

2021 وافق مفوض الاتحاد الأفريقي موسى فكي منفردا على منح إسرائيل صفة مراقب، وهو ما احتجت عليه العديد من دول الاتحاد –وخاصة الجزائر وجنوب أفريقيا.([1])

كما تملك إسرائيل وجودا دبلوماسيا كبيرا في إفريقيا، وباعترافها تملك علاقات مع 46 دولة هناك. لكن في الواقع تدرك إسرائيل أهمية الاعتراف بها داخل الإتحاد الإفريقي، والذي يقدم لها الكثير من التسهيلات في التعامل مع الدول والهيئات التابعة له، وهذه العضوية ستسهل لإسرائيل الوصول إلى القنوات الشرعية والرسمية، والكثير من المنظمات الإقليمية، وأية هيئة قد تنشأ مستقبلا في الإطار الإفريقي. كما أنها تضمن مواجهة التحركات الفلسطينية بالساحة الأفريقية. و تحسّن صورتها لدى الأفارقة من خلال إظهار أنه لم يعد في أفريقيا من يرفض وجودها أو يعاديها، وبالتالي تخفيف التعاطف الإفريقي مع القضية الفلسطينية، إن لم يكن تجفيفها. وكذلك، تقويض جهود الدول العربية في كسب مواقف الدول الإفريقية لصالحها. و من خلال حضور القمم الأفريقية، تسعى إسرائيل إلى التأثير على قرارات الاتحاد في القضايا التي تمس مصالحها. باختصار، أصبح وجود إسرائيل طبيعيا في المحفل الأفريقي الأول. و لم يعد صعبا الوجود في التفاصيل الأفريقية الأخرى التي باتت تملك شرعية الوصول إليها([2]).

ورغم الجهود الجزائرية مع عدد من الدول الإفريقية ومنها جنوب إفريقيا في محاولة رفض صفة مراقب لإسرائيل داخل منظمة الإتحاد الإفريقي، إلا أن بعض المراقبين يتخوفون من أن تفرز المتغيرات التي حصلت في مواقف عدد من الدول الإفريقية، ونجاح إسرائيل في التغلغل إلى داخل

[1]: موسوعة قناة الجزيرة ،" قصة تغلغل إسرائيل في القارة السمراء". في: https://bit.ly/3DXivPi (11-02-2023).

[2]: محمد صالح عمر، " إسرائيل في الاتحاد الأفريقي.. كيف وصلت وما هي مكاسبها؟"، في: https://bit.ly/3YmPuoF (11-02-2023).

القارة، محصلة مغايرة، خصوصاً أن الاحتلال الإسرائيلي يجد داخل هياكل الإتحاد دولاً حليفة تدافع عنه، وتتبنى قرار منحه صفة مراقب، على غرار المغرب والسنغال وتشاد.([1])

[1]:عثمان لحياني،" هل تنجح المساعي الجزائرية لطرد إسرائيل من الإتحاد الإفريقي"، في: https://bit.ly/3E06JUn (11-02-2023).

الخاتمة

الـــــــخـــــــاتـــمـــة

تناولت الدراسة من خلال مجموعة من الأفكار ركزت في منطلق الدراسة على أهم المفاهيم المركزية المعتمدة ، والمتمثلة في مفهوم المنظمات الدولية الإقليمية، الذي إتضح بأنه مفهوم متعدد الدلالات، ويثير الغموض على عدة مستويات، من حيث المعايير المعتمدة في تصنيف هذه المنظمات على أنها إقليمية، وكذا علاقة هذه المنظمات بالمنظمات الدولية العالمية، كما تم التطرق إلى البنية الهيكلية لمنظمة الإتحاد الإفريقي، حيث إتضح أن نشأة المنظمة جاءت مستنسخة من تجربة الإتحاد الأوربي، سواء على مستوى الهياكل والأجهزة والأهداف، أما على مستوى الأطر والمقاربات النظرية المعتمدة في هذه الدراسة، فقد إتضح أهمية النظريات التكاملية الوظيفية والوظيفية الجديدة في تفسير تجربة التكامل الإقليمي في إفريقيا، من خلال منظمة الإتحاد الإفريقي، كما أن مقاربة الدور تمكننا من فهم طبيعة الأدوار والمساهمات التي تقوم بها الدبلوماسية الجزائرية على مستوى منظمة الإتحاد الإفريقي.

ثم تناولت الدراسة الموضوع من الناحية التأسيسية، وجاء في هذا السياق تحليل الدور الجزائري في تأسيس منظمة الإتحاد الإفريقي، عبر التطرق لمختلف الجهود الجزائرية في دعم وإنشاء البنية المؤسساتية للمنظمات القارية الإفريقية، حيث إتضح أن الجزائر شاركت في مختلف المؤتمرات التأسيسية والهادفة للإنتقال من منظمة الوحدة الإفريقية إلى منظمة الإتحاد الإفريقي، إضافة لإستعراض دوافع الإهتمام الجزائري بتفعيل منظمة الإتحاد الإفريقي على الصعيدين السياسي والدبلوماسي والأمني، وقد تبين أن هذا الإهتمام مرده المكانة والنفوذ الذي تتميز به الدبلوماسية الجزائرية على المستوى الإفريقي، والمرتبط بالرصيد التاريخي والإمكانيات الجغرافية والإقتصادية والعسكرية التي تتوفر عليها. كما تم التطرق لمختلف المبادرات الإصلاحية المتعلقة

بالمنظمة التي أملتها طبيعة التحولات الإقليمية والدولية التي فرضت على منظمة الإتحاد الإفريقي ضرورة التكيف مع المستجدات.

كما تناولت الدراسة تحليل مضامين الدور الجزائري في تفعيل منظمة الإتحاد الإفريقي، فتم التركيز على أهم جهود الجزائر في تفعيل المحاور الرئيسية المتعلقة بدور منظمة الإتحاد الإفريقي على المستوى القاري ، بدء بالدور الجزائري في ترتيب أولويات منظمة الإتحاد الإفريقي من خلال التركيز على القضايا الأمنية والتنموية على المستوى القاري، وقد تبين أن للجزائر دور هام على المستوى الأمني في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي، عبر تبني المقاربة الأمنية الجزائرية في إطار مكافحة الإرهاب على مستوى المنظمة، إضافة إلى توضيح دور الجزائر في إعادة هيكلية الأجهزة الرئيسية لمنظمة الإتحاد الإفريقي ، وذلك من خلال تحليل الدور الجزائري في تأسيس وتفعيل مجلس السلم والأمن الإفريقي، وكذا الدور الجزائري في إدماج النيباد في أجهزة منظمة الإتحاد الإفريقي، إضافة لدور الجزائر في تمويل منظمة الإتحاد الإفريقي، حيث تعد الجزائر من أبرز المساهمين في ميزانية المنظمة، ولطالما أوفت بإلتزاماتها المالية المتعلقة تجاه المنظمة.

وأخيرا تناولت الدراسة رصد أبرز التحديات والعقبات التي تواجه الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل منظمة الإتحاد الإفريقي، فعلى المستوى الأول تم التركيز على مختلف التحديات الوطنية من الناحية السياسية والإقتصادية والأمنية ومدى تأثيرها على فعالية السياسة الخارجية الجزائرية على المستوى القاري. وعلى المستوى الثاني تم رصد مختلف التحديات القارية للمبادرة الجزائرية، والمتعلقة بإدارة القضايا الأمنية والتنموية المطروحة على مستوى منظمة الإتحاد الإفريقي. أما فيما يخص المستوى الثالث فقد تم التركيز على تأثير مسألة التنافس على الريادة على مستوى منظمة الإتحاد الإفريقي بين الجزائر والمغرب ومصر كمثال، إضافة إلى رصد تأثير التدخلات الدولية في

القارة الإفريقية خاصة الفرنسية والأمريكية على فعالية المبادرة الجزائرية. وكذا تأثير منح إسرائيل صفة مراقب على مستوى منظمة الإتحاد الإفريقي على الجهود الجزائرية في إطار المنظمة.

في ضوء ما تقدم يمكن الخروج بالنتائج التالية:

– شكل الرصيد التاريخي للدبلوماسية الجزائرية دورا أساسيا في تأسيس مستوى منظمة الإتحاد الإفريقي، حيث تعتبر قمة الجزائر سنة 1999 بمثابة النواة الممهدة للإنتقال من منظمة الوحدة الإفريقية إلى منظمة الإتحاد الإفريقي.

– ساهمت الدبلوماسية الجزائرية في دور مركزي في أحد المحاور الرئيسية لإهتمامات منظمة الإتحاد الإفريقي وهو الجانب الأمني، من خلال تكريس مقاربتها لمواجهة الظاهرة الإرهابية، عبر تقديم تجربتها في هذا المجال، وقد تم الإعتراف وتبني المقاربة الجزائرية في هذا المجال، إضافة إلى إنشاء المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب.

– ساهمت الجزائر في تكوين وتفعيل العديد من أجهزة منظمة الإتحاد الإفريقي خاصة مجلس السلم والأمن الإفريقي، حيث قامت منذ البداية بقيادة المجلس، والمشاركة في جميع مهماته الميدانية، إضافة المساهمة الهامة في تمويل المجلس الذي يعد الأداة الأمنية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي.

– لقد سعت الدبلوماسية الجزائرية في إثبات دورها على مستوى منظمة الإتحاد الإفريقي، من خلال دورها الفاعل في إطار مبادرة النيباد ودمجها في إطار هياكل وأجهزة منظمة الإتحاد الإفريقي، كما كانت من أبرز الممولين الرئيسيين لهذه المبادرة.

الـــــــخـــــــاتـــمـــة

– لقد ساهم تولي العديد من الدبلوماسيين الجزائريين قيادة مختلف الأجهزة الرئيسية في منظمة الإتحاد الإفريقي في تعزيز مكانة الجزائر على مستوى المنظمة، خصوصا على مستوى مجلس الأمن والسلم الإفريقي، الذي يعد الجهاز أكثر حيوية في المنظمة.

– لقد وجهت القيادة السياسية في الجزائر جزءا من النفقات الخارجية الجزائرية إلى دعم ميزانيات وبرامج الهيئات السياسية الدولية، التي تطمح الجزائر إلى لعب دور نشطا فيها، وخاصة منظمة الإتحاد الإفريقي، فقد حرصت الجزائر على أداء التزاماتها في ميزانية الاتحاد الإفريقي منذ إنشائه.

على الرغم من الإنجازات التي حققتها الدبلوماسية الجزائرية على مستوى منظمة الإتحاد الإفريقي، إلا أن تعزيز هذا التوجه يتطلب العمل على تحقيق العديد من الطموحات، والتي يمكن رصدها من خلال مايلي:

– ضرورة تفعيل الدبلوماسية الجزائرية على مستوى منظمة الإتحاد الإفريقي، عبر تعزيز العلاقات البينية مع الدول الإفريقية خاصة على المستوى الإقتصادي، والتي لاتزال ضيئلة جدا.

– العمل على كسب تأييد العديد من الدول الإفريقية على مستوى منظمة الإتحاد الإفريقي من أجل نزع صفة المراقب لإسرائيل على مستوى المنظمة.

– ضرورة تفعيل الدبلوماسية الأمنية لتحقيق الفعالية الدبلوماسية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي، عبر تعزيز قوة التصور والطرح الجزائري، والحصول على نفوذ أكبر على مستوى المنظمة.

– إن سعي الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي لضمان السلم والأمن في إفريقيا، لا يزال يواجه العديد من التحديات أبرزها التدخل الأجنبي العسكري في بعض الدول الإفريقية، خصوصا ليبيا ومالي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا- باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- أحمد نصر الدين إبراهيم ، **دراسات في العلاقات الدولية الإفريقية**،(القاهرة: مكتبة مدبولي، 2011).

2- أحمد علام إيمان ، **التنظيم الدولي الإقليمي**(مصر: مركز التعليم المفتوح لجامعة بنها،2012).

3- أفكيرين محسن ، **قانون المنظمات الدولية**،(مصر: دار النهضة العربية،2010).

4- الأشعل عبد الله ، **الإتحاد الإفريقي والقضايا الإفريقية المعاصرة**،(القاهرة: مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر، 2003).

5- بوزنادة معمر ، **المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي**(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1992).

6- بويوش محمد ، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء**،(عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2015).

7- بوقارة حسين ، **التكامل في العلاقات الدولية**(الجزائر : دار هومة، 2008).

8- بيليس جون ، سميث ستيف ، **عولمة السياسة العالمية**،(الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004).

9- الجاسور ناظم عبد الواحد ، **موسوعة علم السياسة**(الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2009).

10- جندلي عبد الناصر ، **التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**(الجزائر : دار الخلدونية ،2007) .

11- الحديثي خليل إسماعيل ، **الوسيط في التنظيم الدولي**(العراق: منشورات جامعة الموصل، 1991).

12- حسن حمدي عبد الرحمن ، **الإتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية**، (القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، 2001).

13- حمدي حسن عبد الرحمن ، **الإتحاد الإفريقي والنظام الأمني الجديد في إفريقيا**، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، 2011).

14- يوسف حتي ناصف ، **النظرية في العلاقات الدولية**(بيروت : دار الكتاب العربي، 1985).

15- الكوت بشير ، **الوحدة الإفريقية في القرن العشرين**،(ليبيا: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر،2004).

16- مأمون مصطفى ، **قانون المنظمات الدولية**،(الأردن: دار مجدلاوي، 2002).

17- المبيضين مخلد عبيد ، **الإتحاد الأوربي كظاهرة إقليمية متميزة**(الأردن: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع،2012).

18- محمد العيني هبة ، كافي مصطفى ، رسلان خالد ، **المنظمات الدولية والإقليمية**،(الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع،2016).

19- مصباح حمير لطيفة ، **دور المنظمات الدولية في حل مشكلة حقوق الإنسان في عصر العولمة: دراسة تحليلية من رؤية العولمة الإجتماعية**(مصر: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي،2010).

20- مصباح عامر ، **نظريات تحليل التكامل الدولي**(الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية،) 2008.

21- المرجوشي أيتن محمود ، **تقييم الأداء المؤسسي في المنظمات العامة الدولية**،(مصر: دار النشر للجامعات، 2008).

22- المخادمي عبد القادر رزيق ، **منظمة الوحدة الإفريقية: التحدي والأمل**،(الجزائر: موفم للنشر، 2000).

23- نافعة حسن ، **الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

24- النداوي مهند عبد الواحد ، **الاتحاد الأفريقي و تسوية المنازعات: دراسة حالة الصومال**،(القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2015).

25- سالم أحمد علي ، **الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية بين النظريات الواقعية والبنائية**،(قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2016).

26- عاشور محمد مهدي ، **دليل المنظمات الأفريقية الدولية**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2006).

27- عبد الحميد عبد المطلب ، **السوق الإفريقية المشتركة و الإتحاد الإفريقي**،(القاهرة: مجموعة النيل العربية،2004).

28- عبد الرزاق عادل ، **إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية و الإتحاد الإفريقي: رؤية مستقبلية.**(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2007).

29- عماد الساعي مهرة ، **القضايا الأفريقية المنظور الإعلامي الأزمات المعالجة،**(القاهرة: العربي للنشر والتوزيع،2018).

30- عمر فلاحي صالح ، **إشكالية التكامل العربي بين التحديات الآنية والأفاق المستقبلية**(الجزائر: دار الهدى، 2005) .

31- الفتلاوي سهيل حسين ، **نظرية المنظمة الدولية،**(الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع،2011).

32- صالح مجدي جلال ، **دور مجلس السلم والأمن في تسوية الصراعات في إفريقيا: 2003-2009،**(مصر: المكتب العربي للمعارف،2015).

33- رخا طارق عزت ، **المنظمات الدولية المعاصرة،**(القاهرة: دار النهضة العربية،2006).

34- شلوف عبد السلام محمد ، **وثائق أفريقية،** (ليبيا: دار الجماهيرية للنشر والتوزيع ،2001).

35- غضبان مبروك ، **التنظيم الدولي والمنظمات الدولية: دراسة تحليلية وتقييمية لتطور التنظيم الدولي ومنظماته.**(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1994).

ب- الدوريات:

1- أبو فرحة السيد علي ، " تحليل واقع التنمية في إفريقيا". **مجلة السياسة و الإقتصاد.** م 10، ع 9، 2021.

2- آيت عبد المالك نادية ،" دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية منازعات الحدود الإفريقية". **مجلة دراسات في حقوق الإنسان.** ع2، 2018.

3- إبراهيم أحمد المولى مها ،" النظرية البنائية في العلاقات الدولية: دراسة حالة الحرب على الإرهاب". **مجلة العلوم السياسية**. ع60، 2020.

4- بهولي لبنى ،" جيوبوليتيك النفط في إفريقيا والتنافس الأمريكي الصيني". **مجلة العلوم القانونية و السياسية**. ع13 ،2016.

5- بوحريص محمد الصديق ، حمشي محمد ،" المعرفة، الممارسة والسلطة: إعادة التفكير في الأجندة الجديدة لدراسة المنظمات الدولية". **المجلة الجزائرية للأمن و التنمية**. ع10، 2017.

6- بوحريص محمد الصديق ، " خيارات ومناهج في دراسة المنظمات الدولية". **المجلة الجزائرية للأمن و التنمية**. ع04، 2013.

7- بولحية يحي ،" محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه دول غرب إفريقيا وجنوب الصحراء". **مجلة سياسات عربية**. ع10، 2014.

8- بومدين عربي،" مجلس السلم والأمن الإفريقي: التجارب والأدوار". **مجلة السياسة الدولية**. ع216، 2019.

9- بوعلام ناصر ،" نظرية الدور في السياسة الخارجية الجزائرية". **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**. م04، ع02، 2019 .

10- بوسكين سليم ،" العقيدة الأمنية الجزائرية وإشكالية التكيف مع التهديدات الجديدة". **مجلة العلوم القانونية و السياسية**. م 10، ع 2، 2019.

11- بوسراج زهرة ،" حق الإتحاد الإفريقي في التدخل". **مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والإجتماعية**. ع34، 2013.

12- بوستي توفيق ،" المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية في ظل التحديات الراهنة". **المجلة الجزائرية للأمن و التنمية**. م 10، ع3، 2021.

13- بوغزالة محمد الناصر ، " الجزائر و الإتحاد الإفريقي". **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و السياسية**. م 48، ع 01، 2011.

14- بطاطاش أحمد ،" مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد: تحقيق التنمية أم تكريس للتبعية". **المجلة الأكاديمية للبحث القانوني**. عدد خاص، 2017.

15- بطرس ماجد رضا ، " الإتحاد الإفريقي: الحاضر و إستشراف المستقبل"، **مجلة البحوث الإدارية**، م23، ع 4، 2005.

16- بكاي منصف ، "دور الجزائر ما بعد الإستقلال في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية". **مجلة الدراسات الإفريقية**. م01. ع01، 2014.

17- بللعما أسماء ، بن عبد الفتاح دحمان ،" إستراتيجية التنويع الإقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية". **مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية**. م7، ع1، 2017.

18- بلغربي عبد المالك ،" التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية لكل من الج ا زئر والمغرب اتجاه إفريقيا :قراءة في المحدد الأمني والمحدد الاقتصادي". **المجلة الجزائرية للسياسة العامة**. ع10، 2016.

19- بن جبر العتيبي عبد الله ،" النظرية في العلاقات الدولية بين المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة البنائية". **مجلة شؤون إجتماعية**، ع108، 2010.

20- بن حوة أمينة ،" العلاقة بين منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في المجال الأمني". **مجلة البحوث والدراسات القانونية و السياسية**. ع08، 2015.

21- بن سعيد السعيد ،" عودة المغرب إلى الإتحاد الإفريقي: الدواعي والتطلعات". **مجلة البحثية**. م6، ع 7، 2017.

22- بن عائشة محمد الأمين ،" الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي بين الإستمرار والتغير". **المجلة العربية للعلوم السياسية**.ع47، 2015.

23- بن عياد سمير ،" المقاربة الجزائرية لتأمين الحدود في ظل المتغيرات الإقليمية". **مجلة الإقتصاد والقانون**. ع3، 2018.

24- بن عمر عادل ،" دور الدبلوماسية الجزائرية في إدارة النزاعات الداخلية في إفريقيا: دراسة الحالة المالية". **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**. ع11، 2019.

25- البرعصي عمر حمد ، " التطور التاريخي لمنظمة الوحدة الإفريقية إلى الإتحاد الإفريقي". **مجلة قاريونس العالمية**، ع 24، 2010.

26- جيلاني فاطمة ،" الإتحاد الإفريقي والأمن في إفريقيا بين تعقد التهديدات وضعف الآليات". **مجلة دفاتر السياسة والقانون**. عدد خاص، 2018.

27- جميل عبد الجليل ،" نيباد والحكم الراشد: أي تجانس إصلاحي تنموي في خدمة القارة الإفريقية". **مجلة العلوم الإقتصادية**. م5، ع 5، 2010 .

28- جعبوب محمد ،" دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية النزاعات الإفريقية: محاولة تقييم". **مجلة مدارات سياسية**. ع01، 2017.

29- دالع وهيبة ، " المقاربة التنموية للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي". **مجلة دراسات إستراتيجية**. ع18، 2013.

30- دالع وهيبة ،" السياسة الجزائرية تجاه إفريقيا 1999-2016". **المجلة الجزائرية للسياسة العامة**. ع07، 2015.

31- دخيل عبد السلام ،" الأبعاد السياسية للمقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي أزمة التوارق في شمال مالي أنموذجا ". **مجلة البحث القانوني و السياسي**. م1،ع1، 2016.

32- الوحيشي علي مصباح محمد ،" دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة". **مجلة الدراسات القانونية و السياسية**. م1، ع 5، 2017.

33- ويكن فايزة ،" الدائرة الإفريقية في التوجه الخارجي للجزائر: بين تأكيد المكانة وتحقيق الأمن والإستقرار". **مجلة حوليات كلية الحقوق لجامعة وهران 2**. م9، ع 1، 2017.

34- وشنان صالح ،" مبادرات التنمية في إفريقيا: نموذج نيباد". **مجلة البحثية**. م6، ع 8، 2017.

35- زاوي سامية ،" إدماج مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا(نيباد) في هياكل وعمليات الإتحاد الإفريقي". **مجلة دراسات لجامعة الأغواط** . ع52، 2017.

36- زواويد لزهاري ، مفاتيح يمينة ،" المشاريع الإستثمارية الجزائرية الواعدة في ظل الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا نيباد: تحديات الحاضر ورؤى المستقبل". **مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية**، م9، ع 5، 2020.

37- زلاقي حبيبة ، " نظرية الدور بين الأصول الإجتماعية والتوظيف في التحليل السياسي". **مجلة العلوم القانونية و السياسية**. ع17، 2018.

38- زغوني رابح ،" أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح". **سياسات عربية**. ع23، 2016.

39- حميداني سليم ، شرايطية سميرة ، " توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية: العلاقات الجزائرية الإفريقية 1999-2019 نموذجا". **مجلة الراصد العلمي**. م7، ع 2، 2020.

40- حسين أحمد قاسم ، " قراءة في كتاب نظريات العلاقات الدولية: التخصص و التنوع". **سياسات عربية**، ع20، 2016.

41- حسين عبيد منى ،" الإتحاد الإفريقي وقضايا الدول الإفريقية". **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**.ع36، 2011.

42- حسيني ليلى ،" معضلة الفساد وإشكالية بناء الحكم الراشد في إفريقيا". **مجلة أكاديميا**. ع4، 2016.

43- حفاف وليد ،" مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: المزايا والتحديات". **مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**. م13، ع 3، 2020.

44- طهير حنان ،" المنظمات الدولية والإقليمية دراسة وصفية تحليلية: منظمة الإتحاد الإفريقي نموذجا". **مجلة روت للعلوم التربوية والإجتماعية**. م5، ع 10، 2018.

45- طيبي محمد بلهاشمي الأمين ، صافو محمد ،" أزمة الطوارق وتداعياتها على الأمن القومي للجزائر". **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**. م2، ع5، 2019.

46- يوسفي آمال ،" الإتحاد الاوربي و الإتحاد الإفريقي دراسة مقارنة". **المجلة النقدية للقانون و العلوم السياسية**. م7، ع01، 2012.

47- يحياوي هادية ،" مبادرات الحوكمة والتنمية في إفريقيا: النيباد نموذجا". **مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية**.ع8، 2013.

48- كواشي وهيبة ،" المقاربة الجزائرية في دعم البنية المؤسساتية للإتحاد الإفريقي: بين البعد الأمني والتنموي". **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**. م09، ع02، 2020.

49- كشان رضا ،" التدخل الأجنبي في الشؤون العربية الداخلية وتداعياته على الأمن القومي العربي: دراسة حالة ليبيا". **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**. م7، ع 2، 2020.

50- لبال نصر الدين،" المقاربة الجزائرية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي: مالي أنموذجا". **المجلة الجزائرية للأمن و التنمية**.ع10 ، 2017.

51- لفحل ليندة ،" سوسيولوجيا المنظمات الدولية: المنظمات الدولية كفاعل بيروقراطي". **المجلة الجزائرية للأمن و التنمية**. ع10، 2017 .

52- لغرام جهاد، " الدور الإقليمي للجزائر في إفريقيا: المحددات و الأبعاد". **مجلة آفاق لعلم الإجتماع**. م 6، ع 1، 2016.

53- مجناح أمل ، دخان نور الدين ،" الحكم الراشد وإشكالية البناء الديمقراطي في إفريقيا". **مجلة البحوث والدراسات القانونية و السياسية**. ع15، 2019.

54- المودن محمد ،" الدبلوماسية الإقتصادية للمملكة المغربية إتجاه إفريقيا: الآليات والمنافسة". **مجلة مدارات سياسية**. م1، ع4، 2018.

55- مزارة زهيرة ، ميلود عامر حاج ،" السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل بين القطيعة والإستمرارية". **مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية**. ع18، 2017 .

56- مزارة زهيرة ، ميلود عامر حاج ،" قراءة في أزمة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي: بين المخاطر الأمنية و الانفصال – مالي أنموذجا-". **مجلة آفاق العلوم**. ع 10،2018.

57- مزياني فيروز ،" الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الدولية والإقليمية". **المجلة الجزائرية للأمن و التنمية**. م8، ع 2، 2019.

58- معو زين العابدين ، حمايدة راندة ،" المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية في ظل التهديدات المتجددة". **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**. ع12، 2018.

59- معزيز عبد السلام ،"تعاون الإتحاد الإفريقي مع هيئة الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الإفريقية". **مجلة التواصل في الإقتصاد والإدارة والقانون**. ع45، 2016.

60- المصري خالد ،" البنائية في العلاقات الدولية". **مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية**. م30، ع02، 2014.

61- مرزوق باسم رزق عدلي ،" الإتحاد الإفريقي ومواجهة بعض الأزمات السياسية الإفريقية: دراسة للأسس والأداء". **مجلة مدارات سياسية**. م1، ع3، 2017.

62- مشعالي إبراهيم ،" دور المقاربة الجزائرية في حل الأزمة الليبية". **مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية**.ع6، 2016.

63- نونة عبد الناصر ،" حوكمة التنمية في مبادرة النيباد بين رهانات العمل المحلي وتحديات التفكير العالمي". **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**. ع8، 2016.

64- ساحل مخلوف ،" المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب: الأسس والآليات". **مجلة الدراسات القانونية و السياسية**. ع3، 2016.

65- ساعو حورية ، غربي محمد ،" موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي". **الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية**، ع18، 2017.

66- سليماني مباركة ،" تداعيات الأزمة الليبية على أمن الحدود الجزائرية". **مجلة الإقتصاد والقانون**. ع2، 2018 .

67- عبد السلام عباس جيهان ،" منطقة التجارة الحرة القارية ومستقبل التكامل الإقليمي في إفريقيا". **مجلة متابعات إفريقية**، ع13، 2021.

68- عبد العال محمد شوقي ،" التنظيم الإقليمي العربي: دراسة في أزمة الفعالية". **مجلة شؤون عربية**.ع91، 1997.

69- العالم عز الدين عبد السلام ،" مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد". **مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية**. م24، ع 01،2009.

70- عطية إدريس ، وقازي عقبة ،" رهانات التغير في السياسة الخارجية الجزائرية بعد الحراك الشعبي: دراسة تحليلية في المدارات الجيو-أمنية". **مجلة دفاتر السياسة و القانون**. م12، ع 02، 2021.

71- عمراني كمال الدين ،" تجريم الإرهاب في القانون الدولي". **مجلة البحوث القانونية و السياسية**. م3،ع 16، 2021.

72- عمراني رباب ، شعنان مسعود ،" التوجهات الجديدة للمغرب في ظل العودة للإتحاد الإفريقي وتأثير ذلك على مسار القضية الصحراوية". **مجلة العلوم القانونية والإجتماعية**. ع12، 2018.

73- فاضل محمد مصطفى شريفة ،" التنافس الدولي وتأثيره على العلاقات العربية الإفريقية". **مجلة كلية السياسة و الإقتصاد**. ع1، 2018.

74- فلاك نور الدين ،" دور العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة". **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية وا لسياسية**. م4، ع2، 2019.

75- صايج مصطفى ،" الجزائر والأمن الإقليمي: التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وإنعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي". **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**. م1.ع2، 2014.

76- قبي آدم ،" آليات المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب: من التعامل الأمني إلى السياسي". **مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية**. ع30، 2017.

77- قط سمير،" السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا: المبادئ، الأسس والتطورات". **مجلة قراءات إفريقية**. ع32، 2017.

78- راوية توفيق ،" التنافس الدولي في القارة الإفريقية". **مجلة البيان**، ع183، 2003.

79- رزيق محمد ،" التقلبات الجيوسياسية في المنطقة العربية ومنطقة الساحل وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري". **مجلة الآداب والعلوم الإجتماعية**. م7، ع 2، 2020.

80- رمدوم سمية ،" الجزائر وإفريقيا: نحو البحث عن فاعلية الدور". **مجلة متابعات إفريقية**. ع15، 2021.

81- رقولي كريم ،" الدور الإقليمي للدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع الليبي منذ 2011". **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**. م6، ع 1، 2021.

82- الرشيد الأنصاري سعد الزروق ، "فاعلية المنظمات الدولية الإقليمية في ظل تحولات النظام الدولي: دراسة حالة جامعة الدول العربية". **مجلة جامعة الزيتونة**.ع18، 2016.

83- الرشيدي أحمد ،" الاتحاد الأفريقي: دراسة في ضوء قانون المنظمات الدولية". **مجلة دراسات** ، ع10، 2002.

84- شابو وسيلة ،" مستقبل الإقتصاديات الإفريقية وفق أجندة 2063". **مجلة كلية السياسة و الإقتصاد**. ع05، 2020.

85- شوادرة رضا،" دور المقاربة الأمنية الجزائرية في تسوية الأزمات الأمنية في إفريقيا ". **مجلة المعيار**، ع 16، 2016.

86- شلغوم نعيم ،" النظرية الجديدة في تحليل الدولة: النظرية المؤسساتية الجديدة نموذجا". **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**. ع06، 2018.

87- الشريف قروي صباح ،" تشخيص الإقتصاد الجزائري للفترة ما بين(2014-2018) بين تقلبات أسعار النفط وأعراض المرض الهولندي". **مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية**. م15،ع 3، 2020 .

88- تبينة راوية ، بن صغير عبد العظيم ،" تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري". **مجلة المفكر**، م14، ع2، 2019.

89- تيغرة الزهرة ،" الوساطة الجزائرية في حل النزاعات في القارة الإفريقية". **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**. م4، ع1، 2017.

90- تراكة جمال ، عموري نسيمة ،" التهديدات السياسية و العسكرية للأزمة الليبية و تداعياتها على الأمن القومي الجزائري". **مجلة متون**. م8، ع4، 2017.

91- خبيزي وهيبة ، " النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الإفريقي". **مجلة الدراسات القانونية المقارنة**. م2، ع1، 2016.

92- خدا كريم بخدا فوزية ،" النيباد: توجه جديد للتنمية في إفريقيا". **مجلة الأستاذ**. العدد 301، 2016.

93- خيري عبد الرزاق جاسم ،" الإتحاد الإفريقي: النشأة- الهيكلة- التحديات". **دراسات دولية**. م08، ع 32، 2006.

94- خليل محمد يوسف ،" إعادة تقييم العقيدة الأمنية للدولة الجزائرية وضرورات الأمن الإقليمي". **مجلة الدراسات الإستراتيجية و العسكرية**، م2، ع 9، 2020.

95- غربي محمد ، قلواز إبراهيم ،" تداعيات تصاعد الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي والأمن الجزائري". **المجلة الجزائرية للأمن و التنمية**. ع7، 2014.

96- غريب محمد علي ،" النيباد: الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا". **مجلة إفريقيا قارتنا**. ع4، 2013.

97- غضبان سمية ، " مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الإفريقية: تحدي نحو تحقيق السلم والأمن في إفريقيا". **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**. ع11، 2018.

ج-الوثائق الرسمية:

1- منظمة الإتحاد الإفريقي، القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي،2001.

د. التقارير:

1- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، وحدة الدراسات السياسية، **تقرير حول الجزائر 2019 من الحراك إلى الإنتخابات**، 2019.

2- مجموعة الأزمات الدولية، **تقرير الشرق الأوسط حول الجزائر ودول الجوار**، 2019.

هـ- الدراسات غير المنشورة:

1- بوقليلة أحمد ، الدبلوماسية الجزائرية ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا نيباد، **مذكرة ماجستير غير منشورة**،(قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،2012).

2- بلحاج سليم ، **التهديدات الأمنية اللاتماثلية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري**، أطروحة دكتوراه غير منشورة،(قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة01، 2021).

3- بن عمران إنصاف ، **الجوانب الإنسانية لسير عمل المنظمات الدولية أثناء النزاعات المسلحة: اللجنة الدولية للصليب الأحمر نموذجا**، أطروحة دكتوراه غير منشورة،(قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة،2014).

4- نابي عبد القادر، **دور جامعة الدول العربية في الحفاظ على السيادة الإقليمية للدول الأعضاء**، أطروحة دكتوراه غير منشورة،(قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان،2015).

5- لفحل ليندة ، **دور الثقافة التنظيمية في بناء الهوية التنظيمية للمنظمات الدولية: المنظمة العالمية للتجارة نموذجا**، أطروحة دكتوراه غير منشورة،(قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2018).

6- عطية إدريس، **مقاربة الجزائر في هندسة الأمن الإفريقي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2014).

و- – الملتقيات العلمية:

1- بوريب خديجة ، **أثر الزيادة في ميزانية الدفاع الجزائرية على مستقبل ديناميكية و فعالية دبلوماسيتها الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول دور الجزائر الإقليمي(قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تبسة، 2014).

ز- مواقع الإنترنت:

1- أزراج عمر ،" ماذا يحدث للسياسة الخارجية الجزائرية". في:https://bit.ly/3rbGkgs ،(2022-01-30).

2- الإتحاد الإفريقي،" الأسئلة المتكررة حول تمويل الإتحاد". في: https://bit.ly/3s4ap0S، (2022-01-28).

3- الإتحاد الإفريقي،" مقررات القمة العادية السابعة للإتحاد الإفريقي- مؤتمر بانجوال غامبيا2006". في:https://bit.ly/3lqyKEC ،(2022-01-22).

4- الإتحاد الإفريقي،" مقرر بشأن المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب". في: https://bit.ly/3tz6cEP ،،(2022-01-12).

5- باه عبده ، البنية الهيكلية لأجندة الإتحاد الإفريقي2063، في: https://bit.ly/3EnH9Gr ،(2021-12-23).

6- بوحنية قوي ، " الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا". في: https://bit.ly/33ZDiCX ، (2021-12-26).

7- بوحنية قوي ،" إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي"، في: https://bit.ly/30gOzsj،(2021-12-29)

8- بدوي رياض ، دور الجزائر التحرري في إفريقيا والعالم العربي، في: https://bit.ly/3cOzl5g ، (2021-11-25).

9- بلغربي عبد المالك ،" الجزائر و الإتحاد الإفريقي: ثقة متبادلة ومصلحة إفريقيا فوق كل إعتبار". في: https://bit.ly/3lh5qHB ، (2021-11-21)

10- بلغربي عبد المالك ،" ثقة متبادلة ومصلحة إفريقيا فوق كل إعتبار". في: https://bit.ly/3qWlG3X ،(2022-01-24).

11- بن عبد الله، عبد الرزاق " الجزائر: الشراكة التركية الإفريقية تملك كل مقومات النجاح". في: https://bit.ly/33Q2RGq ،(2022-01-21).

12- بن عنتر عبد النور ،" من عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية". في: https://bit.ly/33EfCiF ،(2021-12-29).

13- بن علي لقرع ،" الدبلوماسية الجزائرية نظرة نقدية". في: https://bit.ly/3AFr2Ul ،(2022-01-29).

14- الجبوري خلف رمضان محمد بلال ،" دور المنظمات الدولية في تسوية النزاعات". في: https://bit.ly/3oQOJnd، (2021-11-18).

15- الجزار محمد ،" ملامح السياسة الخارجية المصرية تجاه إفريقيا منذ 2014". في: https://bit.ly/3Jc7HwW،(2022-02-08).

16- الجزيرة نت،" دمج أمانة نيباد بمفوضية الإتحاد الإفريقي". في: https://bit.ly/3g3rySN ، (2022-01-22).

17- الجزيرة نت، "المشكلات التنموية في إفريقيا". في: https://bit.ly/3CPorGN ،(26-11-2021).

18- الجزيرة نت ،" قصة تغلغل إسرائيل في القارة السمراء". في: https://bit.ly/3DXivPi (11-02-2023).

19- جريدة الشروق الجزائرية،" الأمم المتحدة تعين سعيد جنيت في منصب ممثل خاص لغرب إفريقيا"، في:https://bit.ly/3g0tYkV ، (27-01-2022).

20- جعبوك محمد ،" إصلاح منظمة الإتحاد الإفريقي: المقاربة المغربية في مواجهة مقاربة الجزائر، https://bit.ly/3JdYXGW ، (08-02-2022).

21- الهيئة العامة للإستعلامات،" أفريقيا : 50 عاماً من الوحدة". في: https://bit.ly/3l9mXRF ،(25-11-2021).

22- وكالة الأنباء الجزائرية،" القمة الإفريقية: الجزائر ترافع لإنجاح مسار الاصلاح المؤسساتي للاتحاد". في: https://bit.ly/3r6q4gz ،(28-01-2022).

23- الزواوي محمد سليمان ،" إفريقيا ومنطقة التجارة الحرَّة الأكبر في العالم.. التحديات والفرص". في: https://bit.ly/3grSWtQ ،(05-02-2022).

24- طارق أسماء ،" دور مصر القيادي في رئـاسة الاتحـاد الأفريقي 2019-2020". في: https://bit.ly/3ovxvMA ،(08-02-2022).

25- ياحي علي ،" هل تسبب الحراك الشعبي في عزل الجزائر دبلوماسيا". في: https://bit.ly/3g6QA3k ،(30-01-2022).

26- ياحي علي ،" الجزائر تواجه تحديات ترؤسها مجلس السلم والأمن الإفريقي". في: https://bit.ly/3HnUa53،(2022-02-04).

27- ياحي علي ،" الجزائر تدعو إلى إنهاء تهميش أفريقيا". في: https://bit.ly/3GDGjXO ،(2022-01-17).

28- يوسف سالي ، مبارك كوثر ،" دور ومستقبل النيباد في القارة الأفريقية". https://bit.ly/3rz76hH ،(2022-01-21).

29- لحياني عثمان ،" هل تنجح المساعي الجزائرية لطرد إسرائيل من الإتحاد الإفريقي"، في: https://bit.ly/3E06JUn (2023-02-11).

30- لشموت عمار ،" جولة-رمطان-لعمامرة-ما-علاقة-عضوية-إسرائيل-في-الاتحاد-الأفريقي؟"، في:https://bit.ly/3H7AKRE ،(2022-01-27).

31- محمد صالح عمر، " إسرائيل في الاتحاد الأفريقي.. كيف وصلت وما هي مكاسبها؟"، في: https://bit.ly/3YmPuoF (2023-02-11).

32- مهدي محمد عاشور ، " مستقبل التكامل الإقليمي في إفريقيا...قراءة في ضوء الدوافع والواقع والتحديات". في:https://bit.ly/3rquS0D ،(2022-02-05).

33- الموسوعة السياسية،" الإقليمية الجديدة". في: https://bit.ly/3xm5Hxw ،(26-11-2021).

34- ميموني عباس ،" هندس 40 عملية سلام.. سر إعادة لعمامرة لقيادة دبلوماسية الجزائر"، في: https://bit.ly/347xQ0O ،(2022-01-27).

35- مكي حفيظة ،" النيباد ومجلس السلم والأمن الإفريقي مداخل لتفعيل محور الجزائر إفريقيا". في: https://bit.ly/33V5QNO ،(22-01-2022).

36- معزوزي رياض ، "هل تستعيد الجزائر نفوذاً إفريقياً"، في: https://bit.ly/3fYilpl ،(27-01-2022).

37- المصري بلال ،" الدور العسكري الفرنسي بمنطقتي الساحل والصحراء تراجع ام إعادة صياغة ؟"https://bit.ly/3HHNGxY ، (10-02-2022).

38- مقلد حسين طلال، " المنظمات الدولية في نظريات العلاقات الدولية". في https://bit.ly/3CxfXnN،(19-11-2021).

39- مرابطي آمال ،" الدّبلوماسية الجزائرية نجحت في تسوية نزاعات معقّدة بإفريقيا". في: https://bit.ly/3mPiTqG ،(02-01-2022).

40- نيكلز بنجامين ،" دور الجزائر في الأمن الأفريقي". في: https://bit.ly/3nLwBva ،(23-01-2022).

41- نصر سمر ،" 7 محاور أعادت دور مصر الريادي في إفريقيا خلال عهد الرئيس السيسي". في: https://bit.ly/3uCB73l ،(08-02-2022).

42- سالم محمد ،" ترويض الساحل الإفريقي.. كيف خلقت فرنسا حربا للسيطرة على الثروات و الحكومات؟". في: https://bit.ly/3uykBl0 ، (10-02-2022).

43- عبد الفتاح شيماء ، أجندة 2063 الإطار الإستراتيجي المشترك: المبادئ، الأهداف، الإستراتيجيات. في: https://bit.ly/3eyqWDX ،(23-12-2021).

44- فابوري كروما جبريل ،" عودة المغرب إلى الإتحاد الإفريقي: هل هي تسوية للخلافات المغربية الصحراوية، أم حرب دبلوماسية جديدة بين المغرب و البوليساريو داخل الإتحاد الإفريقي". في:https://bit.ly/3GtcGrz ،(2022-02-08).

45- فيتر تيكواج ،" تطوُّر السياسة الخارجيَّة المصريَّة تجاه إفريقيا". في: https://bit.ly/3rASXC5 ،(2022-02-08).

46- فضل محمد زكرياء ،" منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ..الفرص والتحديات". في: https://bit.ly/3GGNoq5 ،(2022-02-05).

47- صاغور هشام ،" مكافحة الإرهاب لدول الإتحاد الإفريقي: إستراتيجيات لمواجهة التهديدات الأمنية". في: https://bit.ly/3rcHVBh ، (2022-01-12).

48- شافعي بدر حسن ،" الإتحاد الإفريقي وإشكالية التمويل"، في: https://bit.ly/3rZ4vxW ، (2022-01-28).

49- شكيمة ياسين،" دور الجزائر في إنشاء منطقة التبادل التجاري الحر في إفريقيا". في: https://bit.ly/3tsxRXT ،(2022-01-16).

50- الشرفاوي نوفل ،" لماذا يتنافس المغرب والجزائر على "زعامة" القارة الأفريقية؟". في: https://bit.ly/3rvAIOb ،(2022-02-07).

51- "من هو رمطان لعمامرة أول نائب لرئيس الوزراء بالجزائر؟"، في: https://bit.ly/3r3mVOI ،(2022-01-27).

52- " بوقادوم على الإتحاد الإفريقي تحمل مسؤوليته أمام التطورات الخطيرة للوضع في الصحراء الغربية"، في: https://bit.ly/3rVD204 ،(2022-01-27).

53- " الجزائر وجنوب أفريقيا تطالبان الاتحاد الأفريقي بتكثيف مشاركته في أطوار الحوار الليبي"، في:https://bit.ly/3r3eHGc ، (27-01-2022).

ثانيا-: باللغة الإنجليزية:

A- Books :

1- Brett Julian, **The Inter-Relationship between the African Peace and Security Architecture, the Global Peace and Security Architecture and Régional Initiatives** ,(Addis Ababa : Danish Embassy, 2013).

2- Harrison Reginald, **European question : Theories of Regional International Integration**(London :George Allenand Unwinltd, 1974).

3- Kagame Paul, **The imperative to strengthen our union report on the proposed recomondations for the instutional reform of African union**,(Addis Ababa : African Union, 2017).

4- PolKwasi Tieku Thomas, **" The African Union: Successes and Failures "**. on : **Oxford Research Encyclopedia of Politics,** (Usa : oxford university press,2019) .

5- Mbabazi Pamela , **A wind of change ? the instutional reform of African union and Africa's security provision**,(Addis Ababa : institute for peace and security studies, 2018) .

6- Tassinari Fabrizio, **Mare European,(**Danemark : Copenhagen, 2004).

7- Viotti Paul, Kauppi Mark , **International relations theory**, (London :Pearson Education , ,2012) .

8- Viott.R Paul, Kauppi.V Mark, **International Relations theory : Realism, Pluralism Globalism and Beyond (**London: Allyna barcon ,1999) .

9- Zoubir Yahia, **Algeria and the African union**,(Sweed :The swedich defence research agency, 2013) .

B- Articles :

1- Boukhars Anouar, "Reassessing the power of regional security providers: the case of Algeria and Morocco ". **Middle Eastern Studies**.Vol55, N02, 2019.

2- Chekol Yayew Genet, " African Union instutional reform : rationales , challenges and prospects ", **Journal of insight on Africa**. Vol 12 , N01 ,2020.

3- Holsti K. J., " National role conceptions in the Study of forgien policy "**, International studies quarterly**. Vol14, N03, 1970.

4- Marie Burley Anne, Walter, Matli ," Europe before the court : a political theory of legal integration" . **International organization**. Vol 47.No01, 1993.

C- Thesis :

1- Lamri Amel, **Algeria and the African Union – Between Security and Economic Integration: A Neofunctionalist and Regionalist Reading** , Doctorat thesis not published,(Canterbury Christ Church University,2020).

D- Web sites:

1- African Union, Overview of Institutional Reforms, in : https://bit.ly/311GcpE ,(26-12-2021).

2- Apiko Philomena, Miyandazi Luckystar, "Self financing the African union : one levy, multiple reforms". On : https://bit.ly/32HizDE ,(28-01-2022).

3- Kimenyi Mwangi S., "An African union for emerging continent :reforms to increase effectiveness" .on : https://brook.gs/3u7GCHa ,(28-01-2022).

4- The Department of International Relations and Cooperation's , Accra Declaration on the Union Government of Africa Accra, on : https://bit.ly/3FrvjMI ,(23-12-2021).

5- Turainsky Yarik, Gruzd Steven,"The Kagame Reforms' of the AU: will they stick? ". on : https://bit.ly/3efKr3N ,(23-12-2022).

فهرس الجداول

فـــــــهـــــرس الجـــــــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	أهداف وطموحات أجندة للإتحاد الإفريقي 2063	109
2	أجندة تنفيذ إصلاحات كاجامي للإتحاد الإفريقي	113
3	نسبة مساهمة المانحين في ميزانية الإتحاد الإفريقي	167
4	ميزانية الدفاع الجزائرية من سنة 2010 إلى غاية 2013	183

فهرس الأشكال

فـــــــهـــــرس الأشـــكـــــــــال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	أجهزة الإتحاد الإفريقي	48
2	مفهوم الدور في السياسة الخارجية حسب هولستي	71
3	أجهزة مجلس السلم و الأمن الإفريقي	149

فهرس المحتويات

فهـــرس المـــحتويـــــــات

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	
خطة الدراسة	
مقدمة	01 -10
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة	11-71
المبحث الأول: المنظمات الدولية الإقليمية مقاربة مفاهيمية	11
المطلب الأول: مفهوم المنظمات الدولية الإقليمية	11
الفرع الأول: المفهوم الهيكلي و الوظيفي للمنظمات الدولية	12
الفرع الثاني: مفهوم المنظمات الإقليمية	14
المطلب الثاني: المنظمات الإقليمية: الخصائص الأنواع و المبادئ	19
الفرع الأول: الخصائص البنيوية والوظيفية للمنظمات الإقليمية	19
الفرع الثاني: أنواع المنظمات الإقليمية	23
الفرع الثالث: مبادئ المنظمات الإقليمية	24
المبحث الثاني: منظمة الاتحاد الافريقي دراسة بنيوية	27
المطلب الأول: أهداف و مبادئ منظمة الإتحاد الإفريقي	27
الفرع الأول: أهداف منظمة الإتحاد الإفريقي	32

الفرع الثاني: مبادئ منظمة الإتحاد الإفريقي	35
المطلب الثاني: الهيكلة المؤسساتية لمنظمة الإتحاد الإفريقي	37
الفرع الأول: الأجهزة التقليدية لمنظمة الإتحاد الإفريقي	37
الفرع الثاني: الأجهزة المستحدثة على مستوى منظمة الإتحاد الإفريقي	41
المبحث الثالث: التأسيس النظري للدراسة	49
المطلب الأول: النظرية الوظيفية و النيو مؤسساتية في دراسة المنظمات الإقليمية	49
الفرع الأول: النظرية الوظيفية	49
الفرع الثاني: النظرية النيومؤسساتية	55
المطلب الثاني: التفسير البنائي للمنظمات الإقليمية	60
الفرع الأول: المنظور البنائي للمنظمات الإقليمية	60
الفرع الثاني: المنظور البنائي لتفعيل المنظمات الإقليمية	66
المطلب الثالث: نظرية الدور	68
الفرع الأول: المنطلقات الرئيسية لنظرية الدور	68
الفرع الثاني: الإفتراضات العامة لنظرية الدور في السياسة الخارجية	69
الفصل الثاني: مقومات الدور الجزائري في تفعيل منظمة الإتحاد الإفريقي	72-116
المبحث الأول: الدور الجزائري في تأسيس منظمة الإتحاد الإفريقي	72

المطلب الأول: الجهود الجزائرية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية	72
الفرع الأول: دور الدبلوماسية الجزائرية في تطوير منظمة الوحدة الإفريقية	72
الفرع الثاني: الدور الجزائري في تفعيل منظمة الوحدة الإفريقية	75
المطلب الثاني: دور الجزائر في تأسيس منظمة الاتحاد الافريقي	77
الفرع الأول: دور الجزائر في المؤتمرات التأسيسية للإتحاد الإفريقي	77
الفرع الثاني: أهمية تأسيس منظمة الإتحاد الإفريقي وفق المنظور الجزائري	85
المبحث الثاني: دوافع الإهتمام الجزائري بتفعيل منظمة الإتحاد الإفريقي	87
المطلب الأول: الدوافع السياسية و الدبلوماسية	87
الفرع الأول: الدوافع السياسية	87
الفرع الثاني: الدوافع الدبلوماسية	90
المطلب الثاني: الدوافع الأمنية و العسكرية	95
الفرع الأول: أسس الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في إفريقيا	95
الفرع الثاني: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي	98
الفرع الثالث: البيئة الأمنية الإفريقية	101
المبحث الثالث: منظمة الإتحاد الإفريقي كإطار للمبادرات الإصلاحية	103

المطلب الأول: مرتكزات إصلاح منظمة الإتحاد الإفريقي	104
الفرع الأول: خلفيات ودوافع إصلاح منظمة الإتحاد الإفريقي	103
الفرع الثاني: أهم المبادرات الإصلاحية الأولى لمنظمة الإتحاد الإفريقي	104
المطلب الثاني: أجندة الإتحاد الإفريقي للتنمية 2063 كمرجعية لإصلاح المنظمة	106
الفرع الأول: ظروف إعداد وإعتماد أجندة التنمية 2063	106
الفرع الثاني: أهداف أجندة الإتحاد الإفريقي 2063	108
الفرع الثالث: مميزات أجندة الإتحاد الإفريقي 2063	110
المطلب الثالث: إصلاحات كاجامي كمبادرة محورية لإصلاح منظمة الإتحاد الإفريقي	111
الفرع الأول: مسار تبني إصلاحات كاجامي	111
الفرع الثاني: إصلاحات كاجامي الأولويات والتوصيات	114
الفصل الثالث: مضامين الدور الجزائري في تفعيل منظمة الإتحاد الإفريقي	**117-173**
المبحث الأول: دور الجزائر في ترتيب أولويات إهتمام الإتحاد الإفريقي على المستوى القاري	**117**
المطلب الأول: قضايا السلام والأمن على المستوى القاري	117
الفرع الأول: الدور الجزائري في إدارة النزاعات الإفريقية:	118
الفرع الثاني: الجهود الجزائرية لمكافحة الظاهرة الإرهابية على المستوى القاري	125

المطلب الثاني: التمثيل الإفريقي على المستوى العالمي	128
المبحث الثاني: دور الجزائر في إعادة هيكلة الأجهزة الرئيسية لمنظمة الإتحاد الإفريقي	130
المطلب الأول: إدماج النيباد ضمن هياكل الإتحاد الإفريقي	130
الفرع الأول: مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد: التأسيس والأهداف	130
الفرع الثاني: الدور الجزائري في تأسيس البنى المؤسساتية للنيباد	135
الفرع الثالث: مساهمة الجزائر في إدماج النيباد في بنية الإتحاد الإفريقي	139
المطلب الثاني: تفعيل مجلس الأمن والسلم الإفريقي	144
الفرع الأول: مساهمة الجزائر في تأسيس مجلس السلم والأمن الإفريقي	144
الفرع الثاني: الدور الجزائري في تفعيل مجلس السلم والأمن الإفريقي	150
المبحث الثالث: دور الجزائر في تفعيل الإتحاد الإفريقي على المستويين السياسي والتمويلي	154
المطلب الأول: تفعيل الإتحاد الإفريقي على المستوى السياسي	154
الفرع الأول: المناصب القيادية للجزائر على مستوى منظمة الإتحاد الإفريقي	154
الفرع الثاني: دور الدبلوماسيين الجزائريين في تفعيل منظمة الإتحاد الإفريقي	156
المطلب الثاني: تعزيز التمويل الذاتي لمنظمة الإتحاد الإفريقي	164

فهـــرس المـــحتويـــــــات

الفرع الأول: إشكالية تمويل الإتحاد الإفريقي والحاجة إلى الإصلاح	164
الفرع الثاني: الدور الجزائري في تعزيز الإستقلالية المالية لمنظمة الإتحاد الإفريقي	171
الفصل الرابع: تحديات الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل منظمة الإتحاد الإفريقي	**226-174**
المبحث الأول: التحديات على المستوى الوطني	**174**
المطلب الأول: التحديات السياسية	174
الفرع الأول: أثر البنية المؤسساتية على فعالية السياسة الخارجية الجزائرية	174
الفرع الثاني: أثر الحراك الشعبي على النشاط الدبلوماسي الجزائري	177
المطلب الثاني: التحديات الأمنية	180
الفرع الأول: تزايد حجم النفقات في القطاع العسكري والأمني	181
الفرع الثاني: التحديات المرتبطة بالعقيدة الأمنية الجزائرية	183
المبحث الثاني: التحديات على المستوى القاري الإفريقي	**185**
المطلب الأول: تحديات الجهود الجزائرية لإدارة الملف الأمني	186
الفرع الأول: تحديات إدارة النزاعات الإفريقية	186
الفرع الثاني: التحديات المرتبطة بتفعيل مجلس السلم والأمن الإفريقي	193
المطلب الثاني: تحديات الجهود الجزائرية لإدارة الملف التنموي	197
الفرع الأول: التحديات المرتبطة بالشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا	197
الفرع الثاني: التحديات المرتبطة بالمنطقة الإفريقية للتبادل التجاري الحر	203

المبحث الثالث: التحديات على المستوى الإقليمي والدولي	**209**
المطلب الأول: التحديات الإقليمية	**210**
الفرع الأول: التنافس الجزائري المغربي على الريادة في منظمة الإتحاد الإفريقي	**210**
الفرع الثاني: التنافس الجزائري المصري على الريادة في منظمة الإتحاد الإفريقي	**216**
المطلب الثاني: التحديات الدولية	**220**
الفرع الأول: تحدي التدخل الفرنسي في إفريقيا	**220**
الفرع الثاني: تحدي السياسة الأمريكية في إفريقيا	**223**
الفرع الثالث: تحدي التغلغل الإسرائيلي في منظمة الإتحاد الإفريقي	**224**
الخاتمة	**227**
قائمة المراجع	**231**
فهرس الجداول	**256**
فهرس الأشكال	**257**
فهرس المحتويات	**258**

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل منظمة الإتحاد الإفريقي ، حيث ساهمت الجزائر في هذا السياق لدعم إصلاح البناء المؤسساتي للعديد من المنظمات الإقليمية، سواء على المستوى المغاربي والعربي والإفريقي، على ضوء ذلك ستحاول هذه الدراسة التركيز على دور الجزائر في تفعيل أحد أهم المنظمات الإقليمية على المستوى الإفريقي، وهي منظمة الإتحاد الإفريقي، حيث شهدت هذه المنظمة العديد من المبادرات الهادفة إلى إصلاحها على المستوى الهيكلي والوظيفي.

توصلت هذه الدراسة إلى أن الأبعاد الأمنية والتنموية تشكل دافعا مهما لدعم الجزائر لمسار إصلاح منظمة الإتحاد الإفريقي، بالنظر للمكانة المحورية للبعد الأمني على مستوى الدبلوماسية الجزائرية في بعدها الإفريقي، ورغم الجهود الجزائرية المبذولة في هذا الإطار إلا أن هناك العديد من التحديات ذات الطابع الوطني والإقليمي والدولي لاتزال تواجه الدور الجزائري في تفعيل منظمة الإتحاد الإفريقي.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية– التفعيل– المنظمات الإقليمية– الجزائر– الإتحاد الإفريقي.

Abstract :

This study aims to analyze the role of Algerian diplomacy in activation of African union organization. In this context, Algeria contributed and support the reform the institutional building of many regional organizations, whether at the Maghreb, Arab and African levels. This study will attempt to focus on the role of Algerian diplomacy to activate one of the most important regional organizations at the African level, it is the organization of the African Union, where this organization has witnessed many initiatives aimed at reforming it at the structural and functional level.

This study concluded that the security and development dimensions constitute an important motive for Algeria's support for the reform path of the African Union, given the pivotal position of the security dimension at the level of Algerian diplomacy in its African dimension. Despite the Algerian efforts made in this context, there are many challenges of a national, regional and international nature that still face the Algerian role in supporting the reform of the African Union.

Keywords: Diplomacy - Activation - Regional Organizations - Algeria - African Union.

Résumé

Cette étude consiste à analyser le role de la diplomatie algérienne pour actualiser l'organisation de l'union africaine. Ou l'Algérie contribué et soutenir le réforme de la construction institutionnelle de plusieurs organisations régionales, soit ou niveau Magrébin, Arabe, Africain. A travers cette études va se concentrer sur le role de l'Algérie a actualiser l'une des organisations les plus intéressantes sur le niveau africain, qui est l'organisation de l'union africaine, et qui connue plusieurs initiatives qui ont pour but de reformer sur le niveau structurelle et fonctionnelle.

Cette étude a pris comme décision que les dimensions sécuritaires et de Développement sont un motif très important pour le soutien de l'Algérie du développement de l'organisation de l'union africaine, vue à l'importance du caractère central de la dimension sécuritaire sur le niveau diplomatique algérienne en Afrique. Mais malgré les efforts algériens fournis dans ce contexte plusieurs défis nationaux, régionales, et internationales confortent le role algérienne de soutenir et de développer l'organisation de l'union africaine.

Mots Clés: Diplomatie – Activation – Organisations régionales – Algérie – L'union africaine.